سلسلة أبحاث في
تاريخ البحرين
01

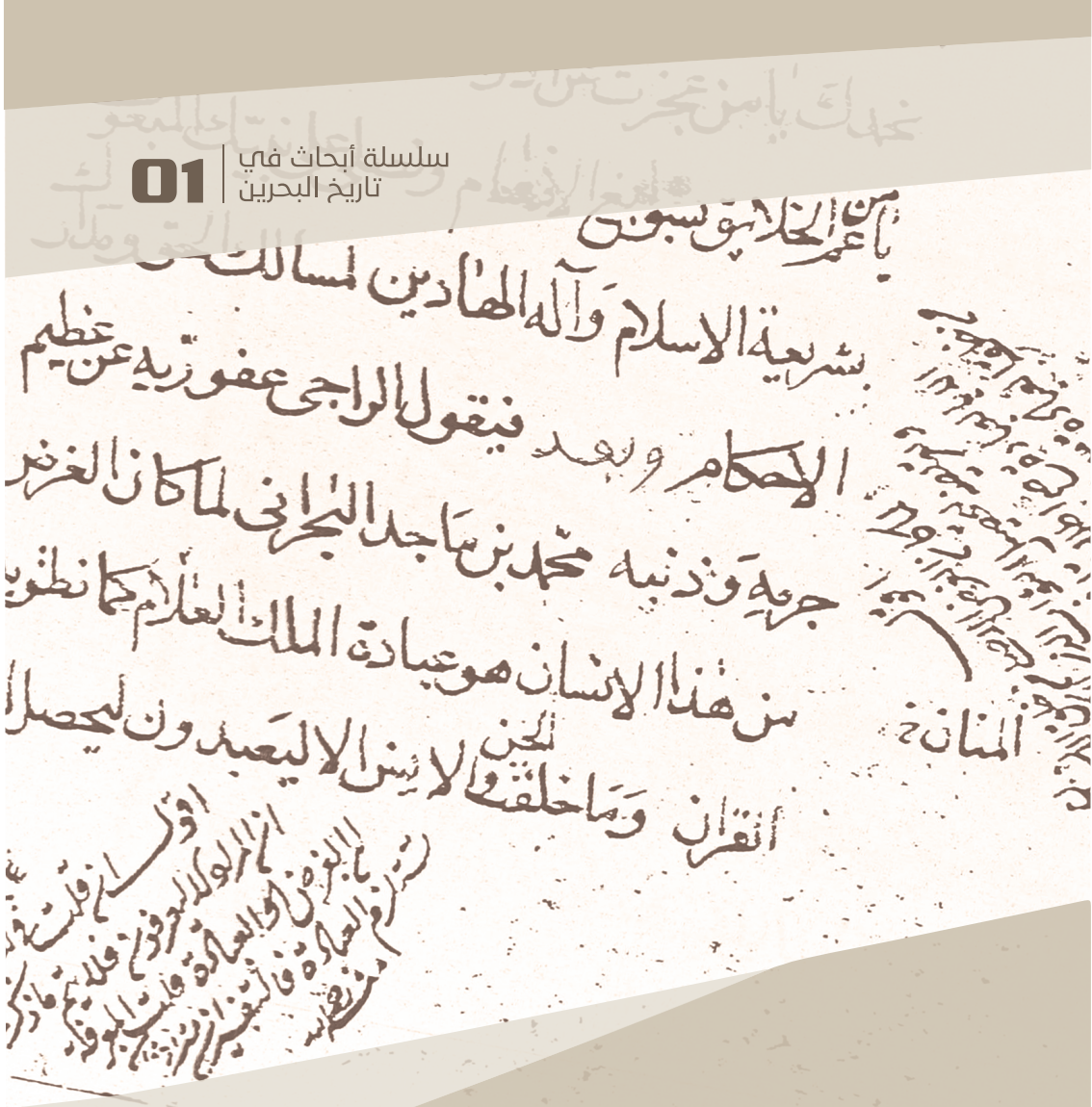

الحركة العلمية في البحرين

عيسى الوداعي

سلسلة أبحاث في
تاريخ البحرين
01

الحركة العلمية في البحرين

عيسى الوداعي

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOC.ORG

أوال
مركـــز أوال للدراســـات والتوثيـــق
AWAL CENTRE FOR STUDIES & DOCUMENTATION

اسم الكتاب: الحركة العلميّة في البحرين

اسم المؤلف: عيسى السيد جواد الوداعي

الطبعة الأولى، بيروت أبريل 2015

© لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال.

التعريف بالمؤلف: أكاديمي بجامعة البحرين، دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية، الجامعة الأردنية، مهتم بتحقيق التراث البحراني ونشره، له الكثير من البحوث المنشورة في المجلات المحكمة. alwedai@hotmail.com

لوحة الغلاف: من مخطوطة الروضة «الصفوية في فقه الصلاة اليومية» للشيخ محمد بن ماجد بن مسعود البحراني الماحوزي (ت 1105هـ/1694م) كتبها بشيراز للسيد الميرزا محمد صفي الدين ابن الميرزا محمد مهدي النسابه. ناسخ المخطوط محمد بن سعيد بن محمد بن عبدالله المقابي البحراني. انتهت رئاسة البلد بعده الى السيد هاشم التوبلاني

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com
ISBN 978 - 9953 - 0 - 3242 - 9

وَالبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ..

مِنَ الآيَة ٥٨/ الأَعْرَاف

الفهرس

الإهداء	**5**
مقدمة الطبعة الثانية	**7**
المقدمة	**9**
الفصل الأول: المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها	**15**
تمهيد	17
المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها	23
بادئ الأمر	24
اشتهار المدرسة البحرانية	26
القرى والمدن العلمية	29
تمويل المدارس	34
نظام التعليم في المدرسة البحرانية	40
الحركة العلمية في المدرسة البحرانية	43
انقلاب الحال	51
الفصل الثاني: إسهامات علماء البحرين في العلوم الشرعية واللغوية	**59**
أولا: الفقه وعلومه	62
ثانيا: القرآن وعلومه	80
ثالثًا: الحديث وعلومه	102
رابعا: علم الكلام	122
خامسًا: الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية	142
أشهر المشتغلين باللغة وعلومها من البحرانيين	**151**
تعليقات على البحث اللغوي	**165**
الخاتمة	**177**
المصادر والمراجع	**183**
فهرس الموضوعات	**195**
ملخص اللغة الإنچليزية	**208**

الإهـــــــــداء

مازال صدى صوته يتردّد في الآذان:

في هذه الأرض كنوزٌ تنتظر من يستخرجها..

يصف شيئًا من ملامحها؛ لعلّنا نهتدي إليها..

يغرس فينا حبّ الأرض وحبّ النخيل..

يشدّنا إليها شدًّا:

كنّا هنا، ومانزال، وسنبقى..

إلى أبي

وارث تلك المدرسة العظيمة، وأحد حرّاسها الأمناء..

مقدمة الطبعة الثانية

باتـت الكتابـة عـن تاريـخ البحريـن عمومًـا، وعـن تراثهـا العلمـيّ عـلى وجـه الخصـوص أمـرًا واجبًـا، ينبغـي أن يضطّلـع بـه المؤرّخـون، والمثقفـون والمهتمّـون؛ ليـبرزوا مـا قدّمـت هـذه البـلاد مـن إسـهامات علميّـةٍ وأدبيّـة، ويقفـوا عـلى مناهـج علـماء هـذه البـلاد في التصنيـف والتأليـف، وبخاصّـةٍ بعـد تخـلّي أكـثر الجهـات المعنيـة عـن ذلـك الأمـر، وهـو مـا حاولنـا القيـام بـه في هـذا الكتـاب.

وكنـتُ قـد تطرّقـتُ - في مقدّمـة الطبعـة الأولى - إلى صـور التخـلّي عـن ذلـك الـتراث العلمـي وإهمالـه، مـبرزًا دور وزارة التربيـة والتعليـم، تتبعهـا جامعـة البحريـن، في ترسـيخ ذلـك الإهـمال، مـمّا أدّى إلى محـو التاريـخ العلمـي للبـلاد، وطمـس آثـاره مـن أذهـان الناشـئة.

ولسـتُ أعلـمُ كيـف فاتنـي الوقـوف عـلى دور وزارة الإعـلام، التـي تعـوّل عليهـا الـدول في نـشر كلّ مـا يتعلّـق بهـا مـن تاريـخ، وحضـارة، وإنجـازات علميّـة، وغـير ذلـك، وكان المرتُجـى منهـا في البحريـن أن تسـير السـيرة ذاتهـا، فتنـشر مـن البرامـج مـا يحقـق الغايـة مـن تعريـف العـالم الخارجـيّ بالبـلاد: تاريخًـا وحضـارة.

تلـك كانـت الصـورة الورديّـة، التي رسـمناها لـدور وزارة الإعـلام في أذهاننا، وكنّـا نلتمـس لهـا العـذر في عـدم الالتفـات إلى تـراث البحريـن العلمـيّ الأصيـل، ظانّـين بـأنّ السـبب قـد يرجـع إلى كـون معظـم الـتراث العلمـيّ البحـرانيّ مايـزال مخطوطًـا، وهـو سـببٌ لا يختلـف - في وهنـه - عـن بيـت العنكبـوت، إلا أننـا تشـبّثنا بـه؛ رغبـةً في الركـون إلى أيّ سـببٍ، حتّـى أذن اللـه بإنجـاز هـذا الكتـاب، فانكشـف مـن الأسـباب غـير مـا ظننّـا؛ فقـد حملتـه إلى الـوزارة بغيـة ترخيصـه للطباعـة، محدّثًـا نفـسي بنـشره خـلال

أسـبوعٍ أو أسـبوعين، ولم يخطـر بالبـال أن يظـلّ الكتـاب حبيـس الأدراج في الـوزارة أكـثر مـن سـنة، فـلا هـي أذنـت لي بطباعتـه، ولا هـي منعتنـي مـن ذلـك! وقـد بـاءت جهـودي كلّهـا بالفشـل، وأنـا أحـاول الوقـوف عـلى سـبب ذلـك التعطيـل والمماطلـة، مـمّا اضطّـرني إلى طباعتـه الطبعـة الأولى خـارج البحريـن، فلـمّا وصـل الكتـاب إلى البـلاد، سـطت عليـه وزارة الإعـلام، وصـادرت نسـخه كلّهـا، ولم تسـمح لي بنسـخة واحـدة! دون إبـداء سـبب المصـادرة كذلـك، ولم ينـجُ مـن مخالـب الـوزارة سـوى مئتـي نسـخة، بقيـت بيـد النـاشر، وسرعـان مـا تطاولتهـا أيـدي القـرّاء، فنفـدت جميعهـا.

لم يكـفّ المهتمـون عـن طلـب نسـخٍ مـن الكتـاب، فـإذا مـا علمـوا بقصّتـه، ونفـاد نسـخه طالبـوني بطباعتـه طبعـةً ثانيـة؛ فالتاريـخُ لا يحـبّ الطّمـس، ولا يحـترم طامسـيه! وهـا هـي ذي الطبعـة الثانيـة عـن مركـز أوال للدراسـات والتوثيـق تـرى النـور، بحمـد اللـه وتوفيقـه، بعـد سـتّة أشـهر مـن الطبعـة الأولى، وأنـا أضعهـا بـين يـدي القـرّاء الأكارم، بإضافـاتٍ يسـيرة، وتعديـلاتٍ طفيفـة، راجيًـا مـن اللـه تعـالى أن يجـدوا فيهـا مـا يـروي ظمأهـم المعـرفي.

نسـأل اللـه العـليّ القديـر أن يوفقنـا لخدمـة تراثنـا العلمـيّ الأصيـل، إنـه سـميع الدعـاء، قريـبٌ مجيـب.

والحمد لله ربّ العالمين

المقدمة

تفخـر كلّ أمّـةٍ، ويعتـزّ كلّ قـومٍ بـتراث أجدادهـم يحوطونـه بعنايتهـم، ويولونـه اهتمامًـا كبـيرًا، محاولـين ترسـيخه في نفـوس الأجيـال الجديـدة، وتعريـف الآخريـن بـه.

وتتفنـن الأمـم في طريقـة الحفـاظ عـلى تراثهـا، فمـرّة يقيمـون المتاحـف، ويضمّـون بـين جنباتهـا مـا بقـي مـن إبداعـات أسـلافهم، ومـرة يقيمـون المعـارض، فيعرضـون فيهـا الصناعـات التقليديـة، التـي بـرع فيهـا أسـلافهم، ومـرة يقيمـون النـدوات؛ لتسـليط الأضـواء عـلى مـا يميـز ذلـك الـتراث، وقـد يقيمـون لعظمائهـم مـن القـادة والساسـة والأدبـاء والمفكريـن تماثيـل ضخمـة، يزينـون بهـا الميادين والسـاحات العامـة؛ اعترافًـا بمـا قدّمـه أولئك لأمّتهـم.

والأمـم حـين تفخـر بـتراث الأجـداد، إنّمـا تفعـل ذلـك عـن وعـي بـأنّ هـذا الـتراث ركيـزة أساسـية في وجودهـا؛ فحـاضر الأمّـة امتـداد لتراثهـا، وهـو المبـين للمـدى الحضـاري الـذي وصلـت إليـه، والحافـز لهـا للمـضي قدمًـا، والبنـاء عـلى مـا أسسـه الأولـون.

والبحريـن – كغيرهـا مـن الحـواضر العربيـة والإسـلامية - مـرّت بحقبـة ازدهـارٍ علمـي، امتـدّت قرونًـا عديـدة، بـرز فيهـا مئـات الأسـماء مـن العلـماء في شـتى ميادين المعرفـة، وقـد أنتجـوا مئـات المصنفـات في العلـوم الدينيـة والدنيويـة، فقـد ألفـوا في الفقـه وأصولـه، وفي التفسـير، والحديـث، واللغـة، والفلسـفة، والحسـاب، والفلـك، والطـب، وغيرهـا مـن العلـوم المعروفـة يومـذاك.

وكان المؤمّـل مـن المعنيـين بالشـأن الثقـافي أن يقفـوا عنـد ذلـك الـتراث؛

ليقـرأوه ويبينـوا خصائصـه، ويـبرزوا مـا انفـرد بـه أولئـك العلـماء في المنهـج أو غـيره، غـير أن هـذا المؤمـل لم يكـن، بـل وجدنـا حـالا معكوسـة؛ إذ تنكّـر المعنيـون لتراثهـم، ولم يبـقَ مـن ذلـك الإرث العظيـم سـوى بضعـة أسـماء، يتداولهـا خاصـة الخاصـة في مجالسـهم، ولا تعـرف الأجيـال المعـاصرة عنهـا شيئًا :

كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيــسٌ ولم يســمر بمكــة ســامرُ

ولقــد بُــحَّ مــن المهتمــين الصــوت، وهــم ينــادون ويدعــون في المحافــل العلميــة والثقافيــة إلى إنشــاء لجنــةٍ متخصصــة، تأخــذ عــلى عاتقهــا صياغــة تــراث هــذا البلــد، وبخاصــة العلمــي منــه، فتــؤوب إلى جمعــه مــن مظانّــه، فقــد تناثــر في مكتبــات العــراق، وإيــران، والهنــد، إضافــة إلى بعــض المكتبــات الشــخصية في البحريــن، ثــمّ تعكــف تلــك اللجنــة عــلى تصنيــف مــا جمعــت، وتحقيقــه تحقيقًــا علميًــا، ونــشره؛ ليكــون بــين أيــدي الباحثــين، ينظــرون فيــه، ويقيمــون عليــه بحوثهــم، ولمّــا يُسْــمَع الصــوت!!

ولعــلّ معترضًــا يعــترض علينــا، فيقــول إنّ الــتراث لم يكــن مهمــلا البتــة، ويســتدلّ عــلى ذلــك بإقامــة المعــارض، والمهرجانــات التراثيــة وغيرهــا.

وأقــول: إنّ هــذا الاهتــمام انصــبّ عــلى جانــبٍ مــن جوانــب الــتراث، هــو الجانــب الحــرفي، المتمثــل في الصناعــات التراثيــة، كصناعــة الفخّــار والنســيج وغيرهــا، ولم يحــظ الــتراث العلمــي والأدبي لعلــماء البحريــن وأدبائهــا بعناية تُذكــر، بــل طوتــه يــد النســيان.

ولــو أننــا أنعمنــا النظــر لأمكننــا الوقــوف عــلى أبــرز مظاهــر تنــاسي الــتراث العلمــي والأدبي البحــراني، فكتــب وزارة التربيــة والتعليــم الدراســية، التــي تعــدّ النــواة المركزيــة في التعريــف بالبــلاد: تاريخًــا، وحضــارة، وحركــة

علميـة، تخلـو تمامًـا مـن ذكـر علـماء البحريـن وأدبائهـا، والتعريـف بهـم، وبمنجزاتهـم العلميـة والأدبيـة، عـلى الرغـم مـن بـروز منـارات علميـة شـامخة في سـماء هـذه البـلاد، كالشـيخ ميثـم البحـراني، والسـيد هاشـم التوبـلاني، والشـيخ سـليمان الماحـوزي، والشـيخ يوسـف العصفـور، ومئـات غيرهـم.

وقـد انعكـس هـذا الأمـر عـلى الطـلاب، فـبرز جيـل جاهـلٌ برجـالات البحريـن، منبـتّ الصلـة عـن ماضيـه الثقـافي، وقـد سـألتُ طلبتـي في جامعـة البحريـن عـن الشـيخ ميثـم البحـراني، فأجمـع أكثرهـم عـلى عـدم معرفتهـم بـه، وقـال بعضهـم إنهـا المـرة الأولى التـي يطـرق فيهـا هـذا الاسـم سـمعه!!!

ولم تكـن وزارة التربيـة والتعليـم وحيـدة في ميـدان تنـاسي الـتراث البحـراني، فقـد تابعتهـا جامعـة البحريـن، فـلا هـي أنشـأت قسـمًا لجمـع مـا تناثـر مـن تراثنـا أسـوة ببقيـة الجامعـات، ولا اسـتحدث قسـم اللغـة العربيـة فيهـا مسـارًا خاصًّـا لدراسـة الأدب البحـراني والتعريـف بـه، بـل اكتفـى بمقـرر (الأدب في الجزيـرة العربيـة) الـذي جعلـه مقـررًا اختياريًّـا، ولا يأخـذ الأدب البحـراني فيـه بنصيـب!

وقـد انعكـس هـذا التنـاسي سـلبًا عـلى برنامـج الدراسـات العليـا في قسـم اللغـة العربيـة؛ إذ لم تتنـاول أيـة رسـالة أدب البحريـن، ولا الحركـة العلميـة فيهـا، عـلى الرغـم مـن ابتـداء البرنامـج سـنة 1991م!!

وإنْ تعجـب فاعجـب مـن مكتبـة الجامعـة، التـي تـكاد تخلـو مـمّا طُبِـعَ مـن نتـاج علـماء البحريـن عـلى قلـة هـذا المطبـوع، وعـلى الرغـم مـن توافـره في السـوق المحليـة!!

وتأسيسًا على الحال الموصوفة، لم يبقَ أمام المهتمين إلا القيام بمحاولاتٍ فردية، علّهم ينقذون بها شيئًا، ويخرجونه من دائرة النسيان التي أريد له أن يقبع فيها، فاشتغل بعضهم بما وجد من مخطوطات، وحققها ونشرها، لكنَّ ذلكم العمل - على أهميته - يبقى فرديًّا متناثرًا، والمراد أن يتحوّل إلى عملٍ علميٍّ يحدّه إطارٌ واضح؛ كي يتمكّن من تقديم صورة واضحة لما كانت عليه الحال العلمية في هذه البلاد.

وفي هذه السبيل يأتي هذا البحث؛ فهو يحاول رسم خريطة شاملة للحركة العلمية في البحرين، تلك الحركة التي امتدّت لأكثر من سبعة قرون، فقد حاول تجلية تاريخ المدارس في البحرين، والحالات التي مرت بها في قوتها وضعفها، وتابع البحث أوجه النشاط العلمي في تلك المدارس، كما كان من وُكْدِهِ متابعة إسهامات البحرانيين في العلوم والمعارف الشرعية واللغوية، وإبراز ما يتميّز به النتاج العلمي البحراني في المنهج، والمادة العلمية المطروحة.

وليس أضرّ على هذا البحث من النظر إليه عبر الثقوب السياسية الضيقة المقيتة، ومحاولة إخراجه من الدائرة الوطنية الكبرى، وربطه بفئةٍ أو طائفةٍ دون أخرى؛ فتنطلق الأسئلة الساذجة، التي تنمّ في أغلبها عن ضيق عطن السائل، وانغلاق صدره عن البخوع إلى الحقائق التاريخية، متناسيًا أنّ عملنا هنا إنّما هو عمل المؤرّخ، الذي يذعن إلى الأدلة التاريخية الدامغة، فما وجد منها صادقًا أخذه واعتمده، ولا يمكنه - ما دام صادقًا - أن يختلق وقائع لم تكن، أو يخفي أحداثًا، أو أسماءً كان لها وجودها التاريخي المؤثر.

من أجل ذلك، كان من أوضح اهتمامات الباحث البحثُ، والتنقيبُ في الكتب التاريخية، التي درست البحرين، ورجالاتها في المدة المحصورة في

عنـوان البحـث، فوجـد كـمًّا هائـلا، قديمًـا وحديثًـا، أمكنـه الاطمئنـان إليـه؛ لتواتـر أخبـاره، وشـهادة الواقـع عليهـا، في حـين وجـد كتابـاتٍ حديثـة، زعم أصحابهـا أنهـم يؤرّخـون بهـا، كان مـن وكدهـا إخفـاء الحقائـق التاريخيـة الثابتـة، وطمسـها بطـرقٍ فجّـة، في محاولـةٍ بائسـةٍ لتأسـيس ذاكـرةٍ حديثـة، ليـس لهـا أسـاس مـن تاريـخ أو جغرافيـا، ولا تصمـد أمـام النظـر التاريخـي العلمـي؛ فـكان اطّراحهـا، وعـدم الاعتنـاء بهـا أليـقَ وأقـرب إلى المنهـج العلمي.

ولسـتُ إخـالُ هـذا البحـث يضيـق بمـن يرشـده إلى مكامـن القصـور أو التقصـير، أو يدلّـه عـلى حركـةٍ علميـةٍ لعلـماء بحرانيـين، كانـت في أوال، فأغمـض عينـه عنهـا، لكنـه يشـترط في ذلـك كلّـه الحجـة والدليـل التاريخيـين، مستمسـكًا بقـول الحـقّ تعـالى: ﴿قُـلْ هَاتُـواْ بُرْهَـٰنَكُـمْ إِن كُنتُـمْ صَـٰدِقِـينَ﴾ البقـرة:111.

لم تكـن الرحلـة في هـذا البحـث يسـيرة، بـل كانـت تسـير مـرة، وتتوقـف مـرات أخـرى؛ ذلكـم بـأنّ البحـث يعتمـد أساسًـا عـلى مـادّةٍ ما يـزال أكثرها مخطوطًـا، ولم يكـن الحصـول عـلى نسـخٍ مـن تلـك المخطوطـات ميـسّرًا دائمًـا، وكثـيرًا مـا رجـع الباحـث بخفـي حنـين، بعـد أنْ أمـضى أسـابيعَ يرجـو مـن أحدهـم إطلاعـه عـلى مـا يكتنـزه مـن مخطوطـات! ولـولا أنْ مـنَّ اللـه عـليَّ بمعرفـة الأخ الكريـم، سـماحة الشـيخ محمـد عيـسى المكبـاس لوهنـت العزيمـة، ومـا واصلـت البحـث، فلسـماحة الشـيخ منـي الشـكر كلّـه؛ إذ لم يبخـل عـليّ بمـا عنـده مـن كنـوز بحرانيـة، بـل زوّدني بنسـخٍ مصـورة مـن تلـك الكنـوز، أسـأل اللـه أن ينفـع بـه، وأن يجعـل ذلـك في ميـزان حسـناته.

والشـكر موصـولٌ إلى أخـويّ العزيزيـن: الدكتـور نـاصر حميـد المبـارك، والدكتـور عـلي عبدالنبـي فرحـان، اللذيـن تجشّـما قـراءة الكتـاب في

مسـوّدته، فلـم يبخـلا عـليّ بملاحظاتهـما السـديدة، وقـد أفـدت مـن ذلـك كلـه في تقويـم مـا اعـوجّ، وإصـلاح مـا بـدا مـن خلـل.

واللـه سـبحانه نسـأل أن يوفقنـا لمـا فيـه الخـير والصـلاح، إنـه خـير مأمـول، وأكـرم مسـئول، وآخـر دعوانـا أن الحمـد للـه ربّ العالمـين.

الفصل الأول

المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها

تمهيد

تقاس الحركة العلمية في أي بلدٍ بأمرين اثنين مجتمعين: أحدهما انتشار المدارس العلمية، وما يرتبط بها من أمور تشييدها، والعناية بها، وتمويلها، والآخر إسهام علماء ذلك البلد في المسار العلمي والثقافي، ذلك الإسهام الذي يتمثل في كثرة العلماء، ووفرة مصنفاتهم العلمية، وتأثيرها في المحيط العلمي.

وقد اجتمع للبحرين الأمران معًا، حتى صارا من مميزاتها، التي لا يرى المؤرخون بدًّا من الوقوف عليهما، والإشارة إليهما، كما نجده جليًّا في قول الشيخ علي البلادي (1340هـ/ 1921م)، وهو يتحدث عن الجو العلمي في البحرين، فقد لاحظ أنّ أهمّ ما يميّز البحرين عن غيرها هو «كثرة العلماء فيها والمتعلمين، والأتقياء الورعين، والشعراء والأدباء والمتأدبين، وخُلّص الشيعة المتقدّمين، وكثرة المدارس والمساجد، وفحول العلماء الأماجد»[1].

وتلك إشارة منه دقيقة، ووصف بالغ الأهمية؛ فقد «كانت البحرين محل هجرة، تشدّ إليها الرحال؛ لطلب العلم، والتفقه في الدين، ولا تزال آثار الحوزات العلمية فيها تنبئ عن احتضانها الألوف من الطلاب»[2]، كما كانت محطّ تقدير المدارس العلمية العريقة في الحلة وغيرها، حين كانت تلك المدارس توفد إلى البحرين الوفود، تسأل عن معضلٍ علميٍّ، حارت فيه الأنظار تارةً، أو تدعو أحد أعلام البحرين المشار إليهم بالبنان لزيارة تلك المدارس، وإفادة طلابها وعلمائها، بإلقاء الدروس العلمية، أو مناظرة العلماء في تلك المدارس تارةً أخرى[3].

---

(1) البلادي، علي بن حسين: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1994، ص 47.

(2) العصفور، علي محمد: بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1989، ص 12- 13.

(3) ينظر على سبيل المثال قضية الشيخ ميثم مع علماء العراق في: العصفور، يوسف: لؤلؤة البحرين، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم المقدسة، ط2، د.ت، ص 256- 258.

ولا بـدَّ مـن الإشـارة، في هـذا المقـام، إلى أننـا عندمـا نتحـدّث عـن البحريـن، فإنّمـا نتحـدّث عـن البحريـن بحدودهـا السياسـية المعروفـة اليـوم، وهـي التـي كانـت تعـرف بـأوال قديمًـا، مـع إيماننـا بصعوبـة الفصـل بـين هـذه الجزيـرة، وبـين امتداداتهـا التاريخيـة، المتمثلـة في القطيـف والأحسـاء، فـإنَّ الطبيعـة الديموغرافية لهـذه المناطـق الثـلاث تبقـى واحـدة، ولا يمكـن الفصـل بينهـا، فالمذهـب العقـدي واحـد، واللهجـة واحـدة، وروابـط القـربى بـين المناطـق وثيقـة وثيقـة.

وإنّمـا فصلنـا، في هـذه الدراسـة، لسـبب علمـيٍّ واحـد، يتمثـل في التركيـز عـلى أصـل المدرسـة البحرانيـة، دون امتداداتهـا، ومـن المعـروف تاريخيًّـا أنّ هـذه الجزيـرة، أعنـي جزيـرة أوال، كانـت هـي مدينـة العلـم، والمركـز الـذي يؤمّـه المتعطشـون إلى العلـم والمعرفـة؛ ليتتلمـذوا عـلى أيـدي علـماء البحريـن ومشـايخها، وكان مـن ضمـن أولئـك الوافديـن أهـل القطيـف والأحسـاء.

وقـد فسـحت الحـواضر العلميـة المعروفـة للبحريـن مكانًـا مميّـزًا؛ لما وُجِـدَ فيها مـن طاقـات علميـة شـامخة، تركـت آثارهـا جليـة في المسـيرة العلميـة والثقافية، حتـى باتـت هـذه الجزيـرة الصغـيرة في مسـاحتها تغـصّ بمئـات العلـماء في كلّ عـصر، وقـد رفـد أولئـك العلـماء السـاحة العلميـة الإسـلامية بمـا صنفـوا مـن كتـبٍ ورسـائل في شـتى صنـوف المعرفـة، فصـاروا نجومًـا تنـير الـدرب للسـالكين طريـق العلـم والمعرفـة، وأعلامًـا تنحنـي جبـاه العلـماء لهـم، فـلا يـكاد الباحـث يطالـع كتـب التراجـم حتـى تكتحـل عينـاه بأسـماء مثـل الشـيخ المتكلـم أحمـد ابن سـعادة السـتراوي (قبل 672هـ/ 1273م)، والفيلسـوف الشـيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1299م)، والشـيخ أحمـد ابـن المتـوّج (820هـ/ 1417م)، والسـيد حسـين الغريفـي (1001هـ/ 1592م)، والسـيد ماجـد الجدحفـصي (1028هـ/ 1618م)، والشـيخ عـلي بـن سـليمان القدمـي (1064هـ/ 1653م)، والسـيد هاشـم التوبلاني (1107هـ/ 1695م)، والشـيخ سـليمان الماحـوزي (1121هـ/ 1709م)، والشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي (1135هـ/ 1722م)، والشـيخ يوسـف العصفـور البحـراني (1186هـ/ 1722م)، والشـيخ حسـين العصفـور (1216هـ/ 1801م)، والشـيخ عبـد

الله الستري (1267هـ/ 1850م)، والشيخ أحمد بن صالح آل طعان (1315هـ/ 1897م)، ومئات غيرهم.

ومن أجل اشتهار البحرين بوصفها مركزًا علميًّا متقدِّمًا، ومن أجل العدد الجمّ من الفقهاء فيها، لجأ الصفويون إليهم؛ واستعانوا بهم في بدء تأسيس الدولة الصفوية؛ كي ينشروا التشيّع في إيران، إذ استعان الصفويون بفقهاء « كانوا في المرحلة التأسيسية من العلماء العرب، الذين استُقدِموا من العراق، والبحرين، وبلاد الشام»[4].

وللسبب نفسه، أعني العدد الجمّ من الفقهاء في البحرين، صار الفقهاء الآخرون يتخذون من سلوك علماء البحرين وسيرتهم دليلا يُسْتَنَد إليه في تحليل الأشياء أو تحريمها، وبخاصة تلك التي تكون محلّ خلاف بين الفقهاء، فما أحلّه فقهاء البحرين فهو حلال، والعكس كذلك، فقد نقل الشيخ سليمان الماحوزي من بعض كتب الشافعية سؤالا عن القيام إلى المصحف أبدعةٌ هو أم مستحبٌّ؟

وقد بيّن الوجهين الواردين فيه؛ إذ قطع ابن عبد السلام بأنه بدعة، في حين قاسه النووي على القيام للفضلاء من العلماء والأخيار، فقطع بأنه مستحبٌّ، ثم علّق الماحوزيُّ على المسألة بقوله: «لم أقف فيه على كلامٍ لأصحابنا، إلا أنّا وجدنا مشايخنا الذين عاصرناهم يفعلونه، وليس استحبابه ببعيد؛ من حيث دخوله في تعظيم شعائر الله»[5].

ولعلك تنبّهت إلى أنّ الحكم إنّما بناه الماحوزيُّ، وهو شيخ الإسلام في البحرين يومذاك، استنادًا إلى السيرة العملية لفقهاء البحرين، الذين عاصرهم، وما كان ذلك ليكون لولا وثوقه بعلمهم، وورعهم.

---

(4) كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2001م، ص 108.

(5) الشيخ سليمان الماحوزي: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، المجلد الأول، الورقة 43.

وقـد اسـتند الشـيخ أحمـد آل طعـان (1315هـ/ 1897م) إلى السـيرة العمليـة لفقهـاء البحريـن كذلـك، في مسـألة حـلّ (الإربيـان)، حينـما ناقـش المجلـسيَّ في رأيـه، ورأى «أن اعترافـه [يعنـي المجلـسي صاحـب البحـار] بـأنّ أهـل البحريـن يأكلونـه، ويذكـرون لـه خـواص كثـيرة، مـما يكشـف عـن الجـزم بتحليلـه، والقطـع بدليلـه؛ لكـثرة مـن فيهـم حينئـذٍ مـن العلـماء العاملـين، والفقهـاء الورعـين، والمحتاطـين والمتوقفـين، والممارسـين للأقـوال والأخبـار، والمطّلعـين عـلى خبايـا تلـك الآثـار، ولم ينقـل عـن أحـدٍ منهـم قديمًـا ولا حديثًـا التوقـف في أكلـه، ولا المناقشـة في حلـه، بـل يعدّونـه مـن المـآكل الحميـدة، والمطاعـم اللذيـذة، ويهدونـه للبـلاد البعيـدة، فيكشـف عملهـم عـن حصـول السـيرة العمليـة عـلى التحليـل، التـي هـي نعـم الدليـل، واللـه يقـول الحـق، وهـو يهـدي السـبيل»[6].

فأنـت تـرى أنّ الاعتـماد في الفتيـا - هنـا - إنّمـا كان اتـكاءً عـلى كـثرة العلـماء والفقهـاء في هـذه البـلاد، وهـو أمـرٌ يبعـث عـلى الاطمئنـان لمـا يحللـون أو يحرّمـون، وخصوصًـا أنّ أولئـك الفقهـاء موصوفـون بالـورع والاحتيـاط، والممارسـة، والاطّـلاع عـلى خبايـا الآثـار.

فـلا غـرو، إذن، أن تكـون هـذه الجزيـرة مهبـط أفئـدة العلـماء، الذيـن آثـروا تـرك أوطانهـم، والهجـرة إلى هـذه البـلاد؛ يقيمـون فيهـا: يؤلفـون، ويناقشـون أقرانهـم مـن العلـماء، ومـا كان ذلـك ليكـون لـولا أن رأى هـؤلاء فيها مـا يقنعهم بتلـك الخطـوة، وقـد لفتـت هـذه الميـزة، أعنـي كـثرة العلـماء المهاجريـن إلى البحريـن، أنظـار الأدبـاء فخلّدوهـا في أشـعارهم، ومـا سـطّرت أقلامهـم، ومنهـم الشـاعر الشـيخ جعفـر الخطـي (1028هـ/ 1618م) إذ يقـول[7]:

(6) آل طعـان، الشـيخ أحمـد بـن صالـح، إقامـة البرهـان في حـلّ الإربيـان، مخطـوط تحتفـظ مكتبـة السـداد بنسـخة منـه، الورقـة 129.

(7) الخطـي، أبـو البحـر جعفـر: ديـوان الشـيخ جعفـر الخطـي، تحقيـق أنيسـة المنصـور، و عبـد الجليـل العريـض، مؤسسـة جائـزة عبـد العزيـز البابطـين للإبـداع الشـعري، 2002م، ص 209.

أوالُ سُـقيتِ صـوبَ كلِّ مجلجلٍ مـن المُـزنِ هامٍ لا يجـفُّ له قطْرُ
كأنّـكِ مغناطيـسُ كلِّ مهـذّبٍ فـما كامـلٌ إلا وفيـك لـه قـبرُ

ولا غـرو كذلـك، أن تكـون هـذه البـلاد محطّـةً، يسـتقي منهـا مـن اسـتهوتهم العربيـة وآدابهـا، مـن أدبـاء ومثقفـين، مـا يصقـل مواهبهـم، ويشـحذ أفكارهـم، ويطلـق لخيالاتهـم العنـان، وهـو أمـرٌ لفـت انتبـاه الرحّالـة الأسـباني (كارسـتن نيبـور) الـذي زار البحريـن في سـتينات القـرن الثامـن عـشر، فقـال متحدّثًـا عـن توجّـه المثقفـين الفـرس إلى البحريـن: « وبمـا أنّ المثقفـين الفـرس يجـب أن يفهمـوا القـرآن، يقصـدون هـذه الجـزر [يعنـي البحريـن] ليتعلّمـوا العربيـة، لـذا تدعـى البحريـن جامعـة الشـيعة»[8].

ومـن اللافـت حقًّـا إطـلاق نيبـور مصطلـح (الجامعـة) عـلى البحريـن كلّهـا؛ وهـو أمـرٌ لا نجـد لـه تفسـيرًا أقـرب مـن ازدهـار البيئـة العلميـة والمعرفيـة في البحريـن، حتـى صـار اسـمها مقرونًـا بالعلـم والعلـماء، الذيـن غصّـت بهـم مدنهـا وقراهـا، فليـس غريبًـا عـن تلـك البيئـة، مـا يُنقـل عـن اجتـماع ثـلاث مئـة، أو يزيـدون مـن علـماء البحريـن، في مجلـس تعزيـة، دون أن يكـون بينهـم تنسـيق سـابق للحضـور، كـما ورد في أنـوار البدريـن[9].

وعـلى الرغـم مـمّا لاقتـه البحريـن مـن غـاراتٍ خارجيـة، وفـتن داخليـة اسـتهدفت -أول مـا اسـتهدفت - الوجـود العلمـي فيهـا، ذلـك الاسـتهداف الـذي تمثـل في ملاحقـة العلـماء والتنكيـل بهـم، وإحـراق كتبهـم ونتاجهـم العلمـيّ، عـلى الرغـم مـن ذلـك كلـه، لم تخـبُ جـذوة الإنتـاج العلمـيّ، بـل امتـدّ عـلى مـدى قـرونٍ متتاليـة، وإن كانـت وتيرتـه تقـلّ تبعًـا لتلـك الظـروف القاسـية، غـير أنّ الباحـث في التاريـخ العلمـي لهـذه البـلاد، لا يجـد مـن تتبّـع ذلـك

(8) نيبـور، كارسـتن: وصـف أقاليـم شـبه الجزيـرة العربيـة، ترجمـة مـازن صلاح، مؤسسـة الانتشـار العـربي، بـيروت، ط 1، 2013م، ص 292.

(9) انظر: أنوار البدرين، ص 48.

التاريخ، ولا من رصد تحولاته وسيرورته، وانتقاله من القوة إلى الضعف، أو العكس، بل وجدنا كثيرًا ممّن أرّخوا للحركة العلمية في البلدان الإسلامية يتنكّب الطريق، ويتجاوز ذكر هذه المدرسة التي رفدت العالم الإسلامي بمئات المصنّفات في شتّى صنوف المعرفة.

ولعلّ في ما قام به (عبد الهادي الفضلي) في كتابه (تاريخ التشريع الإسلامي) خير دليل على ذلك الإهمال المتعمّد، على الرغم من كونه، أعني الفضلي، من أبناء هذه المدرسة، فقد حصر مراكز العلم التي أثرت في تطور الفقه الإمامي في النجف والحلة وحلب والشام وكربلاء، متناسيا مدرسة البحرين، على الرغم من انعدام القياس بين مدرسة حلب، والمدرسة البحرانية: في عدد العلماء، وغزارة الإنتاج العلمي، ومدة حياة كلا المدرستين.

وإنه لمن الغريب حقًّا أن ينسبَ الشيخ يوسف العصفور إلى مدرسة كربلاء، حتّى إنه قَصَرَ تلك المدرسة على شخص الشيخ يوسف، على الرغم من كونه - أعني الشيخ يوسف - واحدًا من أساطين المدرسة البحرانية، هاجر لاحقًا إلى كربلاء، وقد تناسى الفضليُّ ما قاله في مقدمة الكتاب المزبور من أنّ «الثروة العلمية للفقه الإسلامي، وما يدور في فلكه من تفسير، وحديث، ورجال، وأصول، وما إليها لحريٌّ بأن لا يهمل تاريخه؛ ليفاد منه علميا، وليكون تقديرًا للجهود الخيرة التي ساهمت فيه»[10]، وما كان أحراه بأن يفرد للمدرسة البحرانية مكانًا يليق بما قدّمته من إسهامات علمية!

وحتى القامات العلمية الشامخة، التي أسست وروّجت هذه الحركة العلمية، لم تجد من يؤرخ لها من أبناء البحرين إلا في بداية القرن الثاني عشر الهجري، حين التفت زعيم المدرسة البحرانية يومئذٍ، الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م) إلى هذه الثغرة، فبدأ بسدّها، وصنّف كتابيه المشهورين: (فهرست علماء البحرين)، و(جواهر البحرين)، كما خَصَّ

(10) عبد الهادي الفضلي، تاريخ التشريع الإسلامي، دار النصر، بيروت، ط1، 1992، ص 5.

فيلسوفَ البحرين الشيخ ميثمًا البحراني بترجمة مستقلة، وسمها بـ(السلافة البهية في الترجمة الميثمية)، أمّا قبل ذلك، فقد كان أمر تراجم علماء البحرين متروكًا لعلماء الرجال في العراق أو فارس أو غيرهما، وبدهي ألا يحيط الأباعد برجال البلاد أجمعين، فما يعنيهم غير تدوين المشهورين منهم، وهم أولئك الذين كان لهم اتصال بمراكز العلم الخارجية!

المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها

على الرغم من الأهمية العظيمة التي تبوّأتها المدارس العلمية في البحرين، والأدوار الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي أدّتها على مدى القرون المتتالية؛ إذ كانت سلطتها تفوق السلطة السياسية في البلاد، وكانت للعلماء الذين يشرفون على تلك المدارس كلمة أعلى من كلمة الحاكم السياسي نفسه؛ على الرغم من ذلك كلّه، لم يتتبّع الباحثون تلك المدارس، فلم يقف أحد، في حدود ما اطّلع عليه الباحث، على نشأة تلك المدارس، ولا على أطوارها المختلفة، والأدوار التي أدّتها، إلى غير ذلك من المباحث التي يجدر بالباحثين الوقوف عليها.

ما المقصود بمصطلح المدرسة؟

لا بدّ قبل الخوض في الحديث عن المدارس العلمية في البحرين من تجلية المراد من مصطلح (المدرسة) في هذه الدراسة؛ فقد رأينا بعض الدارسين يدّعي انتشار المدارس بالمئات في قرى البحرين ومدنها، حين جزم بقوله: «فإنك لن تجد قرية من قراها، بغضّ النظر عن مدنها، إلا وفيها مدرسة دينية على الأقل»[11]، وذلك إنّما يصحّ إذا حملنا المقصود بالمدرسة على (الكتاتيب)، فهي التي كانت منتشرة في كل مكان، ولم تكن قرية لتخلو من كُتّابٍ أو أكثر، غير أنّ تلك الكتاتيب لم تكن إلا أماكن لتعليم مبادئ القراءة والكتابة، أمّا مصطلح (المدرسة) الذي نعنيه هنا فهو أكبر من

(11) العصفور، علي محمد، بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1989. ص 12- 13.

الكُتّاب؛ إذ يشير إلى المَجْمَع العلمي الذي يلتقي فيه طلبة العلم؛ يتدارسون، ويبحثون، ويؤلفون في شتى صنوف العلم والمعرفة، يقودهم واحد أو أكثر من الفقهاء، وهو ما يمكن أن يكون مرادفًا لمصطلح (الجامعة) المستعمل هذه الأيام، وكانت تلك المدارس محصورة في بعض مدن البحرين وقراها، وهو ما يفسّر عملية النزوح الداخلي، حين يضطر الطلبة المتشوقون إلى الاستزادة من المعارف والعلوم إلى ترك قراهم وبلدانهم الأصلية، والنزوح إلى حيث تكون المدرسة العلمية.

بادئ الأمر

يكتنف البدايات الأولى للمدارس العلمية في البحرين كثير من الغموض؛ إذ لم تشر المدونات التاريخية المعتمدة إلى ذلك، فلم يكن أهل البحرين شاخصين يومذاك إلى تأصيل هذه القضية، وتدوينها، غير أنّ كتب التراجم تفجؤنا، وهي تتحدث عن شخصية الشيخ ناصر الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (605هـ/ 1208م) بوصفه واحدًا من الفقهاء اللغويين القدامى في البحرين، ثمّ لا تلبث أن تلمع أسماء بارزة في الميدان العلمي، من أمثال الشيخ المتكلم أحمد بن سعادة الستراوي (قبل 672هـ/ 1273م)، والفيلسوف الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1299م)، وغيرهما.

وإنه لمن البداهة أن نفترض أنّ هؤلاء الأعلام لم يولدوا عالمين، وأنّ المستوى العلمي المتقدّم الذي وصلوا إليه لم يأتِ من فراغ، وإنما كان نتيجة تراكم الخبرات في هذه البيئة العلمية، وأنّ تلكم الخبرات إنّما كانت تُحْتَضَن في أماكن مخصصة، يمكن تسميتها بالمدارس العلمية، حيث يدور البحث العلمي بين الأساتذة وطلابهم، ويمكننا أن نتصوّر أنّ ذلك البحث بدأ متواضعًا، ثم بدأ يقوى إلى أن وصل إلى ذروته على أيدي هؤلاء العلماء.

ثمّة أسئلة عن المدرسة العلمية البحرانية في بداياتها تلحّ على الباحث، فأين كانت؟ وما الدور الذي اضطلعت به؟ ولم لم تُشْتهر في أوساط المدارس العلمية المرموقة؟

والحـقّ أنّ كتـب التاريـخ لا تسـعفنا بإجابـة عـن أيٍّ مـن هـذه الأسـئلة، غـير أنّ الـذي يبـدو لنـا أنّ نشـاط تلـك المدرسـة ظـلّ مغمـورًا في بداياتـه؛ وذلـك لأسـباب عـدّة، لعـلّ مـن أهمهـا:

(أ) الوضـع الجغـرافي للبحريـن، فهـي جزيـرة محاطـة بالمـاء مـن جهاتهـا الأربـع؛ الأمـر الـذي يجعـل الوصـول إليهـا، والخـروج منهـا صعبـا.

(ب) عـدم اتصالهـا بمراكـز العلـم المعروفـة يومـذاك، كمدرسـة الحلـة، وبغـداد، والقاهـرة، وغيرهـا.

ولعـدم الشـهرة والانتشـار، كانـت تلـك المراكـز تنظـر إلى المدرسـة البحرانيـة نظـرة ثانويـة، وذلـك أمـرٌ يمكـن تقبّلـه، وتلمّـس العـذر للقائلـين بـه؛ فالمـدارس المركزيـة هـي التـي تفـوز غالبًـا بأكـبر الأسـاتذة، وأشـهرهم صيتًـا، وإليهـم يشـدّ طـلاب العلـم رحالهـم، وقـد أبـرزت الرسـالة، التـي بعث بهـا (علماء العـراق) إلى (الشـيخ ميثـم) هـذا المعنـى بجـلاء، فقـد كان الشـيخ – مـن وجهـة نظرهـم - «معتكفـا في زاويـة العزلـة والخمـول، مشـتغلا بتحقيـق حقائـق الفـروع والأصـول، فكتـب إليه فضـلاء الحلـة والعـراق صحيفـة، تحتـوي عـلى عذلـه وملامتـه عـلى هـذه الأخلاق، وقالـوا: العجـب منـك أنـك - مـع شـدة مهارتـك في جميـع العلـوم والمعـارف، وحذاقتـك في تحقيـق الحقائـق، وإبـداع اللطائـف – قاطـنٌ في ظـلال الاعتـزال، ومخيـم في زاويـة الخمـول، الموجـب لخمـود نـار الكـمال..»[12]

فعلـماء العـراق رأوا النتيجـة التـي سـتؤول إليهـا حـال شـيخ البحريـن وعالمهـا يومئـذٍ، وهـي (خمـود نـار كمالـه)، أي اندثـار ذكـره ونسـيانه، مـع اعترافهـم بشـدة مهارتـه، وحذاقتـه في العلـوم، ومـا كان ذلـك ليكـون لـو لم يـرضَ بالإقامـة في (زاويـة الخمـول)، ومـا عنـوا بهـا إلا البحريـن، كـما يـدل عـلى ذلـك سـياق الرسـالة، ولم تكـن تلـك المدرسـة لتُنْعـت بزاويـة خمـولٍ لـو كانـت مـن المـدارس المشـهورة.

(12) الشيخ يوسف العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 256-257.

اشتهار المدرسة البحرانية

يمكننا القول بأنّ المدرسة البحرانية مدينةٌ للشيخ ميثم البحراني، الذي قام بدورٍ خطير، غيّر به وجه المدرسة العلمية البحرانية، فقد استجاب لرسالة علماء العراق، وسافر والتقى العلماء هناك، وباحثهم، فعرفوا فضله ومكانته، وتتلمذ عليه كبار علمائهم، كنصير الدين الطوسي، المشهور بالخاجة، والحسن بن يوسف بن المطهّر الحلي، المشهور بالعلامة، وغيرهما[13]، فوضع - بسيرته تلك - اسم المدرسة البحرانية في واجهة المدارس العلمية المرموقة يومئذ؛ فإنّ مدرسة يكون هو شيخها، لا غرو تستقطب أنظار العلماء، فهو من اتفقت «كلمة أئمة الأعصار، وأساطين الفضلاء في جميع الأمصار، على تسميته بالعالم الرباني، وشهادتهم له بأنه لم يوجد مثله في تحقيق الحقائق، وتنقيح المباني. والحكيم الفيلسوف، سلطان المحققين، وأستاذ الحكماء والمتكلمين، نصير الملة والدين، محمد الطوسي، شهد له بالتبحر في الحكمة والكلام»[14] .

وتأسيسًا على السمعة الطيبة التي اكتسبتها المدرسة البحرانية يومئذ، صار العلماء يفدون إلى البحرين، أو يراسلون علماءها، ويباحثونهم في المسائل العلمية المختلفة، كالشيخ حسين بن الشيخ عبد الصمد الجباعي العاملي الحارثي، والد الشيخ البهائي، الذي هاجر إلى البحرين، وبقي فيها «مشتغلا بالتدريس والتصنيف، والعبادة، والتأليف في قرية المُصَلَّى، من توابع بلادنا بلاد القديم، إلى أن توفي بها لثمان خلون من ربيع الأول سنة 984هـ/ 1576م»[15]، وكان قد كتب رسالةً إلى ولده، المعروف بالشيخ البهائي، يحرّضه على ترك بلاد العجم، قائلا: «إذا كنتَ تريد الدنيا فاذهب إلى الهند، وإذا

(13) انظر: اليوسف، عبد الله أحمد: العلامة الشيخ كمال الدين بن علي البحراني، دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 2007م، ص 12- 14.

(14) العصفور: لؤلؤة البحرين ص 255.

(15) الشيخ علي البلادي: أنوار البدرين، ص 44.

كنتَ تريد الآخرة فاذهب إلى البحرين، وإن كنتَ لا تريد الدنيا ولا الآخرة فتوطّن في بلاد العجم»[16].

ولسنا معنيين - هنا - بالأسباب السياسية، التي أدّت إلى هجرة الشيخ العاملي إلى البحرين، وتركه بلاد فارس، على الرغم من قربه من الشاه طهماسب الصفوي، وعلى الرغم من تبوُّئه منصب شيخ الإسلام فيها[17]، وإنّما يعنينا اختياره البحرين، دون سواها؛ إذ آثرها على المراكز العلمية الشيعية المعروفة يومذاك، كالنجف والحلة، ولسنا نرى علّة لذلك سوى معرفته بالعدد الكبير من الفقهاء والمتقدّمين في العلوم في هذه البلاد؛ ممّا أسس جوًّا علميًّا متعمّقًا، تمكّن من شدّ انتباه الشيخ العاملي[18].

وكذلك هاجر إلى البحرين «الفقيه العلامة الشيخ مفلح بن حسن الصيمري، وأصله من صيمر، وانتقل إلى البحرين، وسكن قرية سلماباد، وله التصانيف الفائقة المليحة..»[19]، وغيرهما.

كما أَوْلَى علماء العراق وغيرها التراث العلمي البحراني رعاية واهتماما، فبدأوا يشرحون ذلك التراث، أو يعلقون عليه، كما فعل الخاجة نصير الدين الطوسي (672هـ/ 1273م) حين شرح (رسالة العلم) للمتكلم البحراني الشيخ أحمد بن سعادة، وأثنى على مؤلفها ثناءً عظيمًا[20]، كما سنشير إليه عند دراستنا علم الكلام في المدرسة البحرانية.

---

(16) الأمين: السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1983، ج6 ص 58.

(17) انظر ذلك في: المهاجر، جعفر: الهجرة العاملية إلى إيران في العصر الصفوي، دار الروضة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1989م، ص 145- 150.

(18) انظر في استعداد علماء البحرين لاستقبال الشيخ العاملي، وتعاملهم معه، وتعامله معهم: لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف، 26 - 27.

(19) أنوار البدرين، ص 68.

(20) النويدري، سالم: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، مؤسسة العارف، بيروت، ط1، 1992، ص 311.

وقد برزت – بعد مرحلة الشيخ ميثم - في كتب التراجم ظاهرة، لم تكن جديدة على المدرسة العلمية البحرانية، لكنّ وتيرتها شرعت تزداد، أعني ظاهرة ابتعاث طلبة العلم؛ للأخذ عن علماء العراق وغيرها، حيث يلبث أولئك المبتعثون مدة ثم يعودون؛ ليتولوا التدريس في البحرين، وهي ظاهرة أُشير إليها في ترجمة واحدٍ من أقدم علماء البحرين المعروفين، أعني الشيخ اللغوي ناصر الدين البحراني (605هـ/ 1208م)، فقد قرأ العلوم في العراق، وأقام بها مدة، ثم رجع إلى البحرين[21]، واستمرت الظاهرة، فرحل عن البحرين الشيخ أحمد بن المتوّج (820هـ/ 1417م)، وتتلمذ على العلامة فخر الدين الحلّي في مدرسة الحلة السيفية، ثمّ «رجع إلى البحرين، وقد بلغ الغاية في العلوم الشرعية وغيرها»[22]. حتّى وصفه ابن أبي جمهور الأحسائي، في كتابه (عوالي اللآلي) بـ «شيخ الإمامية في وقته»، وبـ «خاتمة المجتهدين، المنتشرة فتاويه في جميع العالمين»[23].

وبدهي أن تتوثق الصلات حينئذ بين المدرسة العلمية في البحرين، والمدارس التي ابتُعِثَ إليها الطلاب، بعد أن برهنوا لأساتذتهم وزملائهم على مستواهم العلمي البارز، فلا يكون مستغربًا البتة إذا تولى علماء البحرين مهامّ التدريس في تلك المدارس، كما هو المعروف من سيرة السيد ماجد بن السيد هاشم الصادقي (1028هـ/ 1618م)، فهو «أول من نشر علم الحديث في دار العلم شيراز المحروسة، وله مع علمائها مجالس عديدة، ومقامات مشهورة.»[24]، ولا غرابة أن يتولّى علماء البحرين المناصب القيادية في القضاء وغيره، حتى خارج البحرين، وهو المعروف عن الشيخ صالح بن عبد الكريم الكرزكاني البحراني (1098هـ/ 1686م) الذي ارتحل

(21) ينظر: أنوار البدرين، ص 56.

(22) المصدر نفسه ، ص 65.

(23) الأحسائي، ابن جمهور: عوالي اللآلي العزيزية، تحقيق آغا مجتبى العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2009م، ج 1، ص 6، وانظر: أنوار البدرين، ص 65.

(24) أنوار البدرين، ص 78.

إلى شيراز، حتى «انتهت إليه رئاسة البلاد المذكورة [أي شيراز] وقام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر فيها أحسن قيام، وانقادت إليه حكّامها، فضلا عن رعيتها؛ لفضله وتقواه، ونشر العلوم والتدريس فيها، ولا يكاد يوجد كتاب في جميع الفنون في شيراز إلا وعليه تبليغه بالمقابلة عليه»[25].

القرى والمدن العلمية

انتشرت في البحرين الكثير من المدارس العلمية، فكان الطلاب يشدون رحالهم إليها من كل أرجاء البلاد، وقد اشتهرت بعض القرى بوصفها أماكن علمية؛ لكثرة المدارس فيها، فلا غرو إن لفتت هذه الظاهرة أنظار الباحثين فوثقوها، لكنّ توثيق بعضهم ذاك بحاجة إلى بعض التحرير، فقد شابهُ نوع من الخلط، قد يكون ناشئًا من عدم التتبع، أو الانخداع بألقاب مشاهير العلماء المنسوبين إلى مدنهم وقراهم، ومن أولئك الباحثين (وليد خالص) الذي قدّم ورقة بعنوان كمال الدين ميثم بن علي البحراني، جاء فيها أن الازدهار العلمي الواسع أدّى «إلى اشتهار قرى بعينها بالعلم، ونسبة علماء كثيرين إليها، وتميزت بيوتات وأسر به هي الأخرى، فمن القرى العلمية: بلاد القديم، وجدحفص، وسترة، وسماهيج، والماحوز، والمنامة، وهلتا، والغريفة، وغيرها من المدن والقرى»[26]. وممن عدّدوا القرى والمدن العلمية الباحث البحراني سالم النويدري، الذي عرض في موسوعته (أعلام الثقافة) لذلك قائلا: «عُرِفَت البحرين في العصور السابقة بمدارسها الدينية، المنتشرة في قرى البحرين ومدنها، كالماحوز، وأبي أصبع، والشاخورة، والقدم، وبوري، وسترة، والمنامة، والمحرق»[27].

---

(25) لؤلؤة البحرين، ص 68-69.

(26) خالص، وليد محمود، كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العصر العباسي، 21-23 رجب 1409، كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1989م، ص 4.

(27) سالم النويدري: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، ج1 ص 122.

والحقّ أن المصادر التاريخية التي بين أيدينا، وكتب التراجم التي ترجمت لعلماء البحرين لا تشير إلى وجود المدارس في بعض القرى والمدن التي ذكرها هذان الباحثان، فلم يُعْرَف وجود مدرسة في المنامة، ولا في المحرق، ولا في هلتا، ولا في الغريفة، هذا إذا كنّا نتحدّث عن المدرسة بوصفها مجمعًا علميًّا، يقصده الطلاب؛ ليجلسوا إلى الأستاذ الذي يكون غالبًا من الفقهاء، كما حددناه سابقًا، أمّا إذا كنّا نتحدّث عن الكتاتيب فلا تكاد قرية تخلو من أكثر من كتّاب، فلا وجه إذن لتخصيص بعض القرى أو المدن.

ولخلو بعض القرى والمدن من المدارس العلمية، واشتهار بعضها الآخر بها، وجدنا العلماء المشهورين يرحلون عن بلدانهم؛ ليواصلوا مشوارهم العلمي، فيدرسون، ويزاولون التدريس في المدارس المشهورة، كما هو المعروف عن الشيخ عبد الله السماهيجي، الذي ترك بلاده (سماهيج)، وتتلمذ على يد الشيخ سليمان الماحوزي في قريته (الماحوز)[28]، ولّما اشتدّ في العلم عوده، صار مدرّسًا في مدرسة (بوري)، و(القدم)، و(أبي أصبع)، وقد نصّ على ذلك بصراحة في إجازته المبسوطة للجارودي، حين ذكر أنّ الجارودي «قد سمع مني - وقت مهاجرته إلى البحرين، حميت في ظل واليها عن الحين، خصوصًا بمدرستي (بوري) و(القدم) صانهما الله عن العدم - جملةً وافرة من كتب الحديث وقت الدرس بقراءة الغير من كتاب الكافي أصولا وفروعًا، والتهذيب .... وشيئًا من الفقه من كتاب الشرائع، وشرحيه: المدارك والمسالك، والإرشاد، والمختلف في قرية أبي أصبع»[29].

ويبدو أنّ الشيخ السماهيجي، قد عاد بعد رحلته العلمية تلك إلى (سماهيج) مسقط رأسه، وأسس فيها مدرسة، كما يفهم من إشارة الشيخ

(28) السماهيجي، الشيخ عبد الله، منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين، مخطوط في مكتبة السيد جواد الوداعي، الورقة 519.

(29) السماهيجي، الشيخ عبد الله: الإجازة الكبيرة، تحقيق مهدي العوازم القطيفي، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1419هـ/ 1998م، ص 50 - 51.

إبراهيم المبارك (1399هـ/ 1978م) إليها في كتابه (حاضر البحرين)[30].

والمعروف من سيرة الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1801م) أنه هاجر من (الدراز) مسقط رأسه؛ ليلتحق بمدرسة (الشاخورة) طالبًا فيها، قبل أن يصير شيخها، بل شيخ البحرين الأكبر.

وقد ذكر السماهيجي في إجازته مدرسة أخرى، هي مدرسة الشيخ داود الجزائري البحراني، الذي «كتب كتبًا كثيرة بيده المباركة، ووقفها مع كتبٍ كثيرة، بخطّه وخطّ غيره، تقرب من أربع مئة كتاب في المدرسة التي بناها ببيته بالجزيرة»[31]، كما نصّ السماهيجي في كتابه المشهور (منية الممارسين) على تلقّي أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي العلم في مدرسة (الحجر)[32]، كما ذكرت كتب التراجم بعض مدارس (جدحفص)، ومنها مدرسة الشيخ داود بن شافيز، فإنّ «مدرسته هي المسجد المسمّى بمدرسة الشيخ داود، الشائع على ألسنة عوامّ عصرنا بمدرسة العريبي»[33]. ومن مدارس جدحفص (مسجد السدرة) الذي وصفه العلامة الشيخ جعفر بن كمال الدين (1091هـ/ 1680م) بأنه «مدرسة العلم، ومجمع أولي الفضل والحلم»[34].

أمّا الشيخ إبراهيم المبارك فقد ذكر من المدارس مدرسة في (فاران)، نسبها للشيخ محمد الفاراني، ومدرسة في (عالي)، ولم ينسبها لأحد، وثالثةً في كرزكان، قال إنّه رأى آثارها، كما أشار إلى مدرسةٍ في (سَبْسَب) خربت بخراب القرية[35].

(30) انظر: الشيخ إبراهيم المبارك: حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004م، ص 93.

(31) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 233.

(32) ينظر: منية الممارسين، الورقة 475.

(33) أنوار البدرين، ص 74.

(34) المصدر نفسه، ص 97.

(35) انظر: الشيخ إبراهيم المبارك: حاضر البحرين، ص 93- 94.

وقد خلّد الأدباء البحرانيون أسماء بعض القرى والمدن العلمية، التي استمرّ عطاؤها حتى وقتٍ متأخر من القرن الثالث عشر الهجري، ومن أولئك الأدباء الشاعر السيد خليل الجدحفصي (1310هـ/ 1892م)، إذ قال[36]:

يا أبا أصبعٍ نعمتِ صباحًا ... حيثُ كنتِ المحلَّ للأخيارِ
وسموتِ على قرايا أوالٍ ... بسماحٍ ورفعةٍ وفخارِ
وكمالٍ وعزّةٍ وجلالٍ ... وبهاءٍ وعفّةٍ ووقارِ
وعلومٍ وحكمةٍ وصلاحٍ ... وانتصارٍ للدينِ واستنصارِ
كم تقيٍّ مهذّبٍ أريحيٍّ ... طاهر الفرعِ فيكِ زاكي النجار
ما حوت مثلكِ المفاخر إلا ... جدّحفصٍ لا نجدُ أو ذو قارِ
والديار التي تقاصر عمّا ... قد حوته ذو النثر والأشعار
توبليٌّ لا أبعد الله عنّي ... توبليًّا وليت كانت جواري
ما أرى غير ذي الثلاث ديارًا ... منبع العلم معدن الأبرار
فعليها الصلاة تترى متى ما ... قد تجلّت للناس شمس النهار

ويبدو أنّ بعض تلك المدارس نالت شهرة فاقت غيرها من المدارس، فتحوّلت إلى مدرسة مركزية؛ إما لوقوعها في عاصمة البلاد السياسية، أو لوجود المرجع الديني للبلاد فيها، ولعلّ أشهر تلك المدارس مدرسة (البلاد القديم) التي اتّخذت من مسجدها المعروف تاريخيًّا بـ(المشهد ذي المنارتين)، والذي يعرفه الناس في أيامنا هذه بـ(مسجد الخميس) مقرًّا لها، بوصفها المدرسة المركزية في البحرين، وفيها تقام مراسم تقليد القضاء وغيره، فلمّا قُلّد السيد جعفر بن السيد عبد الرءوف الموسوي القضاء، والأمور الحسبية «أُفْرِغت عليه الخِلَع من الديوان، وذلك بالمشهد

(36) الجدحفصي، خليل بن عبد الرءوف، ديوان ابن يتيم، تحقيق زكريا العويناتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ص 364.

المعروف بذي المنارتين، من أوال البحرين، وذلك في ثالث عشر شهر صفر السنة السادسة بعد الألف»[37] .

ولأهمية هذه المدرسة، يُنْقَل من يعيَّن في منصب مشيخة الإسلام إليها، وإن لم يكن من أهالي البلاد القديم، وهو ما وجدناه في ترجمة الشيخ سليمان الماحوزي، الذي «سكن البلاد القديم، وبها توفي، وكان الأكثر إذا انتهت الرئاسة لأحد من العلماء من غير أهل البلاد القديم، ينقله أهل البلاد إليها؛ لأنها في ذلك الزمان هي عمدة البحرين، ومسكن الملوك والتجّار، والعلماء وذوي الأقدار»[38].

وفي مرحلة لاحقة، حين حاقت بالبلاد القديم الأخطار، وصار تركيز الغزوات عليها، بوصفها عاصمة البحرين السياسية، تخلّت مدرسة (البلاد القديم) عن ريادتها، وحلّت محلّها مدرسة (الشاخورة)، وذلك حين جعل المرجع الديني الأكبر يومذاك، أعني الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1801م) من بيته مقرًّا لتلك المدرسة[39]، وقد اجتمع فيها «جماعة كثيرة، يطول ذكرهم... وقد كانت البحرين في عصره، وقبله عامرةً بالعلماء الأعلام الأنجاب، والمشتغلين والطلاب، مع ما هي فيه في الغالب من الحوادث الكثيرة والخراب»[40].

وقد تخرّج في مدرسة الشيخ حسين هذه عدد كبيرٌ من العلماء، أحصى فاضل الزاكي منهم ثلاثين واثنين، شارك جلّهم في الحركة العلمية بما صنّفوا من كتبٍ ورسائل في صنوف العلم والمعرفة[41].

(37) أنوار البدرين ص 95.

(38) المصدر نفسه، ص 132-133.

(39) الشويكي، الشيخ مرزوق: الدرة البهية، تحقيق عمار نصار، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط1، 2011م، ص 117- 118.

(40) أنوار البدرين ص 183.

(41) انظر: الزاكي، فاضل: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، المجلس الإسلامي العلمائي، البحرين، ط1، 2012م.

وبعـد مقتـل الشـيخ حسـين العصفـور سـنة (1216هـ/ 1801م)، واضطـرار الفقهـاء مـن أولاده وغيرهـم إلى الهجـرة مـن البحريـن، نقـل تلميـذه الشـيخ عبـد اللـه السـتري (1267هـ/ 1850م) المدرسـة المركزيـة إلى قريـة (الخارجيـة) في سـترة؛ فقـد كان السـتري يومئـذٍ عـالم البحريـن الأبـرز، وشـيخها الأكـبر، فاجتمـع إليـه مـن الطـلاب عـدد كبـير[42].

تمويل المدارس

إنّ انتشـار المـدارس بالشـكل الـذي رأيناه، يفـرض علينـا سـؤالا عـن تمويـل تلـك المـدارس، فمـن الـذي كان يمدّهـا بمـا تحتـاج إليـه مـن مـوارد ماديـة تضمـن لهـا البقـاء والاسـتمرار؟

والحـق أننـا لا نجـد حديثًـا صريحًـا عـن تمويـل المـدارس في بداياتهـا الأولى، لكـن يبـدو أنّ هـذه المؤسسـة العلميـة كانـت تمـرّ بأوقـاتٍ تكـون فيهـا المصـادر الماديـة متوافـرة، وبأوقـاتٍ أخـرى تكـون في أمـسّ الحاجـة إلى العـون المـادي.

ولعـلّ أقـدم وثيقـة تاريخيـة تتصـل بمـا نحـن فيـه، تلـك الرسـالة التـي بعـث بهـا الشـيخ ميثـم البحـراني إلى الخاجـة نصـير الديـن الطـوسي[43]، وقـد بـيّن الشـيخ ميثـم فيهـا حـال طلبـة العلـم في البحريـن، طالبًـا مـن الطـوسي إمدادهـم بمـا يرفـع عنهـم الحاجـة، فيقـول: «ولا شـكّ أنّ صلاحـه [يعنـي الخاجـة الطـوسي] قـد اتّصـل بأكـثر القطـر المعمـور، عمـره اللـه بـدوام دولتـه، وقيـام حجتـه، والمحاويـج مـن قطرنـا الضعيـف مضطـرون إلى لطيـف ترتيبـه، متشـوّقون إلى إفاضـة شريـف سـيرته، وملاحظـة عنايتـه، ومحاسـن سـنّته، خاصـةً المحاويـج مـن طلبـة العلـم، وسـلّاك مناهـج الفضـل والحلـم، فمنهـم

(42) انظر: أنوار البدرين، ص 202.

(43) هـو محمـد بـن محمـد الطـوسي، المشـهور بالخواجـة نصـير الديـن، مـن أشـهر علـماء القـرن السـابع الهجـري، ولـد في طـوس سـنة 597هـ/ 1200م، وتـوفي في بغـداد سـنة 672هـ/ 1273م.
كتـب الطـوسيّ في مختلـف العلـوم، كالمنطـق، وعلـم الـكلام، والفلسـفة، وعلـم الفلـك، والجـبر، وغيرهـا، ومـن أشـهر كتبـه: تجريـد العقائـد، والتذكـرة في علـم الهيئـة، والتذكـرة النصيريـة، وغيرهـا.

مـن شـغَلَه لِجـاجُ قَلَـمِ الخَـراج عـن النهـوض إلى حيّـز التحقيـق، ومنهـم مـن فقـد مركوبـه؛ لعـدم الـردِّ عـن سـلوك الطريـق، يتحـسّرون عـلى التّعَـلّي إلى أفـق عليـين، فيـأتي وقتهـم إلى أسـفل سـافلين، يسـتغيثون مـن ضيـق الأقفـاص، فينـادون ولات حـين منـاص.

هذه حالتهم المفصح عنها مقالتهم، والله المستعان، وعليه التكلان»[44].

لقـد رسـم الشـيخ ميثـم صـورة جليّـة لطـلاب العلـم في البحريـن، فهـم في فقـرٍ يجبرهـم عـلى تـرك التحصيـل العلمـي، عـلى الرغـم مـن اسـتعدادهم النفـسي والذهنـي للعلـم وتحصيلـه، ويبـدو مـن هـذه الرسـالة أنّ الضرائـب المفروضـة عليهـم، وعـلى النـاس جميعًـا باهظـة، فـلا يتحملونهـا إذا هـم انصرفـوا للعلـم وحـده، كـما يبـدو أنّ الطـلاب كانـوا يسـكنون في أماكـن غـير لائقـة، عـبّرت عنهـا الرسـالة بالأقفـاص الضيقـة.

ومـن أجـل ذلـك تقـدّم الشـيخ ميثـم بالتماسـه إلى الطـوسي، «فـإن أمكـن الأخـذ بأيديهـم بجميـل عنايتـه، والاهتـمام مـن أمورهـم بجزيـل إفاضتـه، فتلـك منحـة مـن اللـه تعـالى تغشـاهم، ونفحـة لديـه تتلقاهـم، وبهـا يكـون الذكـر الجميـل، والشـكر الجزيـل، مـن الخلائـق أجمعـين في الدنيـا، والنعيـم المقيـم والرضـوان مـن ربّ العالمـين في الآخـرة، فإنـه نعـم المسـعى لراحـة العبـاد، والعقبـى يـوم التنـاد»[45].

ويسـتطرد الشـيخ ميثـم في رسـالته، فيرسـم مـا ينبغـي أن يكـون عليـه عطـاء طـلاب العلـم، فيقـول: «أمّـا مـن عليـه الأزواد مـن طلبـة العلـم فيضـاف مـا عليـه مـن ذلـك المقـدار، وأمـا المعدمـون فيوظّـف لهـم مـن الأزواد السـلطانية شيء مــن الثــمار عــلى حســب كفايتهــم بالقناعــة، فلعلهــم بلطــف ترتيبــه

(44) المكبـاس، محمـد: مراسـلات علـماء البحريـن، المطبعـة العلميـة، قـم المقدسـة، ط1، 1423هـ / 2002م ص 49-50.

(45) المصدر نفسه، ص 50.

يصلـون إلى بعـض الراحـة، ويحصلـون عـلى طـرفٍ مـن الاسـتراحة، وكلٌّ ميـسّرٌ لمـا خلـق لـه»[46] .

ولعـلّ في تحديـد الشـيخ ميثـم لمـا ينبغـي أن يكـون عليـه العطـاء، إبـرازًا لخصوصيـة طـلاب العلـم المعوزيـن في البحريـن، وإشـارةً منه إلى الشـيخ الطوسي كي لا يعاملهـم معاملـة غيرهـم مـن طـلاب العلـم؛ ذلـك بـأن الطـوسي قـد فـرض لـدارسي الفلسـفة وعلـم الـكلام ثلاثـة دراهـم يوميًّـا، ولـدارسي الفقـه درهمـين، في حـين جعـل عطـاء المهتمـين بدراسـة الحديـث درهـمًا واحـدًا.

لقـد رسـمت هـذه الوثيقـة التاريخيـة المهمـة صـورة الفقـر الـذي كانـت تمـرّ بـه المدرسـة العلميـة في البحريـن، حتـى احتـاج شـيخها إلى طلـب العـون المـادي مـن الخـارج، غـير أن تلـك المدرسـة قـد مـرّت لاحقًـا بأوقـاتٍ ازدهـرت فيهـا ماديًّـا، وذلـك حـين حظيـت بعنايـة مـن الحاكـم السـياسي للبـلاد نفسـه، وقـد أشـارت كتـب التراجـم إلى طـرفٍ مـن ذلـك، ففـي حكايـة طويلـة أوردهـا البـلادي في أنوار البدريـن، دارت بـين شـيخ الإسـلام في البحريـن يومئـذٍ الشـيخ محمـد بـن ماجـد بـن مسـعود الماحـوزي البحـراني (1105هـ/ 1693م)، وحاكـم البحريـن محمـد بـن ماجـد آل ماجـد البـلادي؛ أغلـظ الفقيـه القـول للحاكـم، وتفـل في وجهـه، ثـمّ «فكّـر في نفسـه، ورأى أنـه قـد أخطـأ معـه، وهـو حاكـم البلـد، ورئيسـها عـلى الإطـلاق، ولا سـيما أنـه اعتـذر إليـه بعـذر، وكان ذلـك الحاكـم هـو الـذي يجـري الإنفـاق عـلى الشـيخ وتلامذتـه مـن مالـه، فخـاف الشـيخ أن يعقبـه ذلـك الحاكـم بسـوء ومكـروه؛ لسـوء صنيعـه معـه، فلـمّا مـضى شـطر مـن الليـل، وإذا ببـاب الشـيخ يُطْـرَق، فخـاف مـن ذلـك، وارتقـب مـا ظنّـه مـما هنالـك، وأرسـل مـن يكشـف الخـبر، وإذا هـو رسـول ذلـك الحاكـم، ومعـه خلعـة وكسـوة لـه ولأهـل بيتـه، ولتلامذتـه دنانـير، ودراهـم زيـادة عـن وظائفهـم المقـررة المعتـادة»[47] .

(46) المكبـاس، محمـد: مراسـلات علـماء البحريـن، المطبعـة العلميـة، قـم المقدسـة، ط1، 1423هـ / 2002م ص 50.

(47) أنوار البدرين، ص 120.

يتجلّى من هذه الحكاية أنّ الحاكم هو من يموِّل المدرسة الدينية، ويجري على الشيخ وتلامذته النفقة من ماله الخاص، لا من مال الدولة، فإنّ لهم وظائف، أي عطاءات محددة معتادة، كما نجد وزير البحرين سنة 1001هـ/ 1592م ركن الدين محمود بن نور الدين «قد أوقف وقفيات كبيرة، سُجِّلت جميعها على قوالب من الحجر الموجود في المسجد، ومن هذه الوقفيات الجوبار[48] الواقع غربي عين قصاري الصغيرة، أي الدوبية، وبعض البساتين؛ للصرف على عمارته، والإنفاق على طلبة العلم»[49].

وليست البحرين في ذلك بدعًا بين العواصم العلمية الإسلامية، فقد كانت الأوقاف هي الوسيلة التي تضمن استمرار المدارس في عطائها، وهو أمرٌ شائعٌ، فما يبنى مسجد، أو مدرسة، أو رباط، حتى يكون له أوقاف، يوقفها الموسرون؛ لضمان بقاء تلك المؤسسات.

والبادي للعيان أنّ تمويل المدارس إنّما يكون من أولي النفوذ الاقتصادي، ومن أموالهم الخاصة؛ اعترافًا منهم، فيما يبدو، بخطورة الدور الذي تقوم به تلك المدارس في المجتمع يومذاك، إذ كان العلماء يتميّزون بمكانة اجتماعية مرموقة، وكان المجتمع ينقاد إلى توجيهاتهم؛ ومن أجل ذلك لم يكن يقدَّم من العلماء إلا من امتلك شرائط التقديم؛ «لأن البحرين في الزمن القديم ليس كحالها الآن السقيم، بلدة العلوم، فإنه في ذلك الزمان لا يقدِّمون، مع كثرة العلماء، والسلطان على مذهبهم، إلا من اجتمعت فيه شرائط الإفتاء، ولا سيما باتفاق العلماء»[50].

(48) الجوبار عبارة عن شريط ضيقٍ من الأرض، يقع على مجرى مياه الري، أو بين قطعتين كبيرتين. انظر: حسين، حسين محمد: مسجد الخميس، إصدارات صحيفة الوسط، البحرين، ط1، 2010م، ص 65.

(49) علي هلال وآخرون، المشهد ذو المنارتين، إصدار مجلس الأوقاف الجعفرية، مملكة البحرين، الطبعة التجريبية، 2008، ص 37.

(50) أنوار البدرين ص 123.

ولا تشير المصادر التاريخية التي بين أيدينا إلى مصادر التمويل بعد ذلك، وكذلك لا نجد إشارة في الكتب الفقهية إلى تخصيص مورد ماليٍّ للمدارس العلمية[51]، كالمعمول به في أيام الناس هذه؛ إذ يفتي فقهاء الشيعة بتخصيص جزء من (الخمس)؛ لصرفه على طلبة المدارس العلمية ومعلميهم[52]. فهل كان التمويل معتمدًا على قدرة الفقيه المادية؟

قد يبدو هذا الاحتمال منطقيًّا في بعض حالاته؛ فإذا علمنا المكانة الاقتصادية التي كانت عليها بعض الأسر العلمية، كأسرة (العصفور) على سبيل المثال، كونها إحدى الأسر المشهورة بالمتاجرة في اللؤلؤ، عصب الحياة الاقتصادية يومئذ[53]، فإنّه سيسهل علينا تصوّر القدرة المادية للشيخ حسين العصفور، تلك القدرة التي تمكّنه من إدارة المدرسة، وتمويلها، دون الحاجة إلى غيره.

ولما آلت الزعامة الدينية إلى الشيخ عبد الله الستري (1267هـ/ 1592م) حاول أن يجعل المدرسة الدينية مكتفيةً بنفسها، ومستقلة عن غيرها ماليًّا، فجعل تمويل مدرسته ذاتيًّا؛ ذلك بأنه فرض على طلابه العمل بأيديهم؛ لتحصيل معاشاتهم، فإنه «كان يجلس في مجلس التدريس، وقبل اشتغاله بالدرس كان هو والحاضرون من العلماء المشتغلين، يشتغلون في فتل الحبال وتمييلها؛ لأجل صنعة الفرش المسماة بـ(المِداد)، وكانت معايشهم منها، وله ولأولاده من بعده دكاكين لصنعتها، فإذا أكمل الطلبة والعلماء الذين يدرسون عنده، أخذ ممّا صنعوه من الميال، والحبال، واشتغل بالدرس»[54].

(51) ينظر على سبيل المثال:باب (مصرف الخمس) من كتاب سداد العباد للشيخ حسين العصفور، ص 350.

(52) انظر على سبيل المثال: زين الدين، محمد أمين: كلمة التقوى، نشره السيد جواد الوداعي، ط2، 1993م، ج2، ص 291.

(53) انظر: السلمان، محمد حميد: الأوضاع السياسية في البحرين والخليج العربي إبان عصر الشيخ حسين العصفور، ورقة مقدمة لمؤتمر العلامة الشيخ حسين العصفور، مارس 2010م، البحرين، ص 1.

(54) أنوار البدرين ص 202.

ويندرج تحت عنوان التمويل الذي نتحدّث عنه، تزويد تلك المدارس بما تحتاج إليه من كتب ومصادر؛ كي تكون تحت أيدي الطلاب ومعلميهم، يفيدون منها؛ وهو أمر تنبّه إليه بعض علماء البحرين، فأخذوا على عاتقهم مهمة تزويد المدارس بما تحتاج إليه من كتب، ومن أولئك الشيخ داود الجزيري، الذي «كتب كتبًا كثيرة بيده المباركة، ووقفها مع كتبٍ كثيرة، بخطّه وخطّ غيره، تقرب من أربع مئة كتاب في المدرسة التي بناها ببيته بالجزيرة»[55]. كما مرّ، وإذا علمنا أنّ الشيخ داود هذا من علماء البحرين في القرن الحادي عشر الهجري، فلنا أن نتصوّر ذلك الجهد الجبّار الذي بذله في تزويد مدرسته بهذا العدد الهائل من المخطوطات.

ويبدو أنّ همّ نشر العلم والثقافة كان يسيطر على عدد كبير من علماء البحرين؛ فتراهم يؤسسون ما نسميه اليوم بالمكتبات العامة في قراهم ومدنهم التي يسكنونها، فقد وصف الشيخ سليمان الماحوزي الشيخ علي العسكري، أحد علماء البحرين في القرن العاشر الهجري، بأنه «أوحد عصره غير مدافع، وله كتبٌ منها كتاب (شرح الألفية) مفيد، كثير المباحث، وهو عندي، وله حواشٍ مفيدة، ورأيت خطه في كتبه، وفي الكتب الموقوفة على أهل الماحوز من كتبه كثير، مثل كتاب (المنهاج) وكتاب (أحكام القرآن) للقطب الراوندي»[56].

فأنت ترى أن الوقف - هنا - كان على أهل (الماحوز) قاطبة، وهي إحدى قرى البحرين المشهورة، وأنّ الوقف لم يكن إلا كتب العلماء، ولنا أن نتخيّل تأثير تلك المكتبة العامة التي يفيد منها أهل القرية قاطبة في الحياة العلمية، والثقافية في تلك القرية.

(55) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 233.

(56) أنوار البدرين ص 72.

نظام التعليم في المدرسة البحرانية

لا يختلف النظام الأساسي في المدرسة العلمية البحرانية، ولا مناهج التدريس فيها عن مثيلاتها من المراكز العلمية المشهورة في النجف، أو القاهرة، أو غيرهما؛ لأنّ الهدف من الدراسة في تلك المراكز واحدٌ، فإنها جميعًا تسعى إلى تخريج الفقهاء القادرين على استنباط الأحكام الشرعية؛ وقد وجد رواد تلك المدارس أنّ هدفهم لا يتحقق إلا «بمعرفة المقدمات الست، وهي الكلام، والأصول، والنحو، والتصريف، ولغة العرب، وشرائط الأدلة – أي المنطق – والأصول الأربعة وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل»[57].

ومن أجل ذلك عُنِيَت تلك المدارس بما يصقل هذه الملكة في نفوس الطلاب، إذ يبدأون «بدراسة مجموعة من العلوم الأولية العامة، التي تساهم في تأسيس قاعدة علمية متينة في ذهن الطالب، تتيح له الاطلاع على مختلف العلوم الإنسانية بشكل مجمل، وتمكنه من فهم واستيعاب مناهج المراحل اللاحقة، وتسمّى هذه المرحلة بمرحلة (المقدمات)، وهي تضم النحو، والصرف، والبلاغة، والمنطق، ودروسًا مبسّطة في الأحكام الشرعية الفقهية»[58].

وتتبوّأ الدراسات اللغوية في المدارس الدينية مكانًا مرموقًا؛ فلا غنى للفقيه، أو المفسِّر، أو الأصولي عن فهم تراكيب اللغة وإمكاناتها النحوية والبلاغية، وقد عبّر الطبرسي في كتابه (مجمع البيان) - وهو من أكبر مصادر المدرسة الإمامية، بله البحرانية - عن ذلك بجلاء حين رأى أنّ «الإعراب أجلّ علوم القرآن؛ فإنّ إليه يفتقر كلّ بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الأغلاق،

(57) العاملي، زين الدين، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، قم 1396هـ/ 1976م، ج3 ص 62.

(58) الباقري، جعفر، ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية، دار الصفوة، بيروت، ط1، 1414هـ/ 1994م، ص 48.

ويستخرج من فحواها الأعلاق، إذ الأغراض كامنة فيها، فيكون هو المثير لها، والباحث عنها، والمشير إليها، وهو معيار الكلام، الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه...فكل من عرف العربية والإعراب عرف فحواه، ويعلم مراد الله قطعًا»[59].

وهذا ما يفسّر الاهتمام بدراسة النحو في تلك المدارس؛ إذ «وُضِعَ منهجه على ثلاث مراتب: ابتدائيّ، ويتمثّل بكتاب (الآجرّومية)... ومتوسط، ويتمثّل بكتاب (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام... ونهائي، ويتمثّل بكتاب (ألفية ابن مالك)... وحيث قد شُرِحَت تلك الأرجوزة من أكثر من شارح، فإنّ بعض الحوزويين أساتذة أو طلابا قد يختارون شرح ابن الناظم، فيما يختار آخرون شرح ابن عقيل. وللتوسّع في دراسة المصطلحات النحوية يدرس بعض الطلاب كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام»[60].

والحقّ أنّ المتتبّع لأحوال العلماء في المدارس العلمية سواء في العراق أو البحرين سيجد أنها لم تكن تلتزم بقائمة الكتب التي أوردها البهاديليّ في الاقتباس السابق، وإن كانت من ضمن الكتب المرشّحة للدراسة؛ ذلك بأنا نجد أساتذة المدارس وشيوخها يضعون كتبًا ومقدّمات من تصنيفهم، ويوجهون المبتدئين إلى دراستها، وهو ما فعله - على سبيل المثال - الشيخ سليمان الماحوزي؛ إذ كتب رسالة، اختصر فيها العلوم التي يحتاج إليها الطالب، فقال في مقدمتها: «هذه نقايةٌ من عدة علوم، يحتاج الطالب إليها، ويتوقف كلّ علمٍ دينيٍّ عليها، والله أسأل أن ينفع بها، ويوصل أسباب الخير بسببها»[61].

(59) الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1379هـ/ 1959م، ج1 ص 13.

(60) البهادلي، علي أحمد، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، دار الزهراء، بيروت، ط1، 1421هـ/ 1993م، ص 276-277.

(61) الماحوزي، الشيخ سليمان: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، المجلد الثالث، الورقة 242.

وفي هـذه (النقايـة) أو قـل المذكـرة عـرض الماحـوزي، بعبـارةٍ موجـزة مركّـزة إلى علـم أصـول الديـن، وعلـم التفسـير، وعلـم الحديـث، وعلـم الفقـه وأصولـه، وعلـم الفرائـض، وعلـم النحـو، وعلـم الـصرف، وعلـم المعـاني، والتصـوف. وكان يبـدأ بتعريـف العلـم، ثـمّ يذكـر أهـم مسـائله الأصـول، ومـا يتفـرع عليهـا مـن مسـائل.

وإذا لم يكـن للـدارس بـدٌّ مـن دراسـة اللغـة وعلومهـا؛ بوصفهـا الآلـة التـي يُفْهَـمُ بهـا كلام اللـه ورسـوله، فـلا بـدّ لـه - كذلـك - مـن دراسـة المنطـق؛ فإنـه عاصـم العقـل عـن الوقـوع في الخطـأ، ولا بـدّ لـه مـن دراسـة مقدمـات الأصـول، والفقـه، والتفسـير، في المراحـل الدراسـية الأولى.

أمّـا مـا يتعلّـق بالحديـث وعلومـه، فقـد مـرّت المدرسـة البحرانيـة بمرحلتـين؛ إذ لم يكـن علـم الحديـث رائجًـا في المرحلـة الأولى، فـلا يـكاد الباحـث يعـثر عـلى انشـغالٍ بـه في هـذه المدرسـة قبـل رجـوع الشـيخ عـلي بـن سـليمان القدمـي البحـراني (1064هـ/ 1653م)، الـذي «انتهـت إليـه رئاسـة الإماميـة في البحريـن ومـا والاهـا»[62]، وهـو الـذي تبتـدئ المرحلـة الثانيـة بـه؛ ذلـك أنـه تخصّـص في تدريـس الحديـث وعلومـه، فـكان «هـو الـذي نـشر علـوم الحديـث في هـذه الديـار»[63]، وقـد «اجتمـع علـماء البحريـن؛ لاسـتماع الحديـث منـه، ومعارضـة كتـب الحديـث بنسـخته... ويُكَنّـى بـأمّ الحديـث؛ لأنـه هـو الـذي روّجـه، وشَـهَرَهُ في بلادنـا البحريـن».[64]

ويبـدو أنّ هـذا التوقيـت في نـشر علـم الحديـث، كان اسـتجابةً غـير مبـاشرة للتوجّـه السـياسي الـذي اتخذتـه السـلطة الصفويـة منـذ مطلـع القـرن الحـادي عـشر الهجـري، حـين رأت تنامـي سـلطة الفقيـه الأصـولي في المجـال السـياسي،

(62) أنوار البدرين، ص 106.

(63) فهرس علماء البحرين للماحوزي، ص 119-120.

(64) أنوار البدرين، ص 106-107.

فـأرادت الحـدَّ مـن سـلطته، فشـجّعت - لذلـك - التوجّـه لعلـم الحديـث، كـما شـجّعت إحيـاء الـتراث الصـوفي في المرحلـة الأولى، قبـل أن تبـدأ في ملاحقتـه والحـدّ منـه لاحقًـا.[65]

وقـد يظـنُّ ظـانٌّ أنّ المدرسـة الشـيعية لم تعـرف الحديـث ولا علمـه إلا في عهـد الصفويـين، وهـو ظـنٌّ لا تؤيّـده الشـواهد التاريخيـة؛ إذ عُـرِفَ مـن علـماء الشـيعة مـن كـرّس جهـده العلمـيَّ للحديـث ابتـداءً مـن القـرن الثـاني الهجـري، كعبـد اللـه بـن جبلـة بـن أبجـر الكنـاني (219هـ/ 834م)، بـل إنهـم كتبـوا المجاميـع الحديثيـة قبـل ظهـور الصفويـين بقـرون سـتة تقريبـا؛ إذ ألّـف الكلينـي (329هـ/ 940م) كتـاب الـكافي، وألـف الشـيخ الصـدوق (381هـ/ 991م) كتـاب مـن لا يحـضره الفقيـه ، كـما ألـف الشـيخ الطـوسي (460هـ/ 1067م) كتـابي التهذيـب والاسـتبصار، وهـذه الكتـب الأربعـة هـي كتـب الحديـث المعتمـدة عنـد الشـيعة الإماميـة حتـى يـوم النـاس هـذا.

ويسـتبين مـمّا وصـل إلينـا مـن مصنّفـات علـماء البحريـن أنّ الدراسـة في المراحـل المتقدمـة لم تكـن تعتمـد عـلى كتـابٍ معـيّن، وإنّمـا تخضـع لاختيـار الأسـتاذ وتوجهـه؛ إذ يختـار الأسـتاذ غالبًـا كتابًـا، فيشرحـه، أو يعلّـق عليـه، أو ينقـض مـا فيـه أو بعضـه، الأمـر الـذي يبقـي روح البحـث والتجديـد قائمـة في حلقـات الـدروس المتقدمـة.

الحركة العلمية في المدرسة البحرانية

لم تكـن المـدارس العلميـة في البحريـن أمكنـةً لتلقـين العلـم تلقينًـا آليًّـا، بـل كانـت أمكنـة تعـجّ بالنشـاط العلمـي والأدبي، إذ «كانـت تعيـش حـراكًا علميًّـا متميّـزًا، فقـد احتـوت عـلى قـدر كبـيرٍ مـن العلـماء، الذيـن ينتمـون لمسـالك

(65) انظـر: فـؤاد إبراهيـم: الفقيـه والدولـة، ص 275- 286. وانظـر: كوثـراني، وجيـه: الفقيـه والسـلطان، دار الطليعـة، بـيروت، ط2، 2001م، ص 110.

فقهيـة مختلفـة»[66]. ومـن يتتبـع كتـب تراجـم علـماء البحريـن يجـد أنّ تلـك المدارس زاخرة بحركةٍ علميةٍ نشطةٍ، تتجلّى في وجوه:

أولهـا: حركـة تأليـف الكتـب العلميـة، والرسـائل الفقهيـة، والأصوليـة، واللغويـة، وغيرهـا؛ ففـي تلـك المـدارس يبـدأ الأسـتاذ بتشـجيع طلابـه عـلى الكتابـة والتصنيـف، وفيهـا تُصْقـل المواهـب الجديـدة، وتلقـى التشـجيع كلّـه مـن أسـاتذتها، يقـول الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي، واصفًـا أسـتاذه الشـيخ سـليمان الماحـوزي بأنـه «كان في غايـة الإنصـاف، وهـو الـذي جـرّأني عـلى التصنيـف والتأليـف؛ لأني مـا عرضـت عليـه شـيئًا مـمّا كتبتـه في أول الأمـر إلا استحسـنه، وأُعْجِـب بـه، وباهـى بـه تلامذتـه، وقـال: مـن منكـم يصنّـف هـذا التصنيـف، ويؤلِّـف هـذا التأليـف»[67]؟

والظاهـر أن الأسـاتذة البحرانيـين لم يكتفـوا بالتشـجيع والحـثّ عـلى الكتابـة والتأليـف، بـل تخطـوا تلـك المرحلـة إلى مـا يمكـن تسـميته بالإغـراء القـسري عـلى التأليـف، وذلـك حـين يأمـر الأسـاتذة تلامذتهـم بـشرح متنٍ مـن المتـون، سـواء كان مـن تأليـف الأسـاتذة أنفسـهم، أو لم يكـن، وقـد وجدنـا ذلـك جليًـا في المقدمـة التـي قـدم بهـا الشـيخ أحمـد العصفـور لكتابـه الـذي شرح فيـه رسـالة أسـتاذه الشـيخ سـليمان الماحـوزي، المسـماة بـ (الحمديـة)، وهـي «رسـالة ألّفها في تحقيـق (الحمـد)، لم تكتحـل عـين الدهـر لهـا بنظـير، ولا احتـوى عـلى مثـل أزهـار ألفاظهـا، ودرر معانيهـا روضٌ نضـير.... وكان قـد أمـرني، دام ظلّـه، وعـمّ فضلـه وطولـه، أن أشرحهـا شرحًـا، يكشـف عـن مكامنهـا الخفيّـة، ويوقـف عـلى مطالبهـا العليّـة»[68].

(66) فاضل الزاكي: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، ص 8.

(67) منية الممارسين، الورقة 475.

(68) العصفـور، الشـيخ أحمـد: شرح رسـالة الحمـد، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه، الورقـة 1 - 2.

ولم يقتصر الأمر على تشجيع الطلاب، بل نرى الأساتذة يتلقفون ما يكتب طلابهم، ويعلّقون عليه، مؤيدين أو معارضين، وتلك لعمري حركة علمية دائبة من شأنها أن تعلو بمستوى المؤسسة التي تأخذ بها، وقد حدّث السماهيجي عن أستاذه الماحوزي أيضًا؛ ذلك أنّ السماهيجيَّ كتب «رسالة في إثبات ضمان ما أكلت البهائم ليلا لا نهارًا، والرد فيها على أهل الاجتهاد، خصوصًا الشهيدين قدس سرهما، وهي أول ما جرى به قلمي في التصنيف، ونطق به بناني في التأليف، وقد عرضتها على شيخي، قُدِّس سرُّه، ونُوِّر ضريحُه، فقال: أنا أنقضها. فقلت: يا حبّذا، لكن بالرواية لا بالاستنباط والاجتهاد. فبقيت عنده أكثر من شهر، وأنا ألحّ على النسخة: إمّا نقضها، أو ردّها، فكتب عليها بعض الحواشي، وليس فيها ما يشفي العليل، ولا يبرد الغليل. فقلت: يا شيخ، هذا ليس نقضًا للرسالة، ولا وفقًا للشرط الذي شرطته عليك. فقال: إن شاء الله ننقضها فيما بعد، وننقض الفوائد المدنية، فإنها هي التي دعتك إلى هذه العصبية. فقلت: يا شيخ، إني لم أرها[69] إلى الآن، ولم أسمع إلا بذكرها. وكان إذا حضرت مجلسه الشريف، يقول لتلامذته: جاءكم محمد أمين، يعني به صاحب الفوائد، وهو يبتسم في وجهي مخالقةً، ويداعبني مظارفة»[70] .

لقد بيّنت هذه المحاورة بين التلميذ وأستاذه عددا من ملامح المدرسة العلمية البحرانية، فالحوار العلمي هو المسيطر بين الطلاب وأساتذتهم، ذلك الحوار الذي يسير وفق منهجٍ علمي يتفق عليه الطرفان (بالرواية لا بالاستنباط)، فيطلب كل طرف دليل الطرف الآخر، ولا يملّ من المطالبة به، والإلحاح عليه، فإن لم يرتضِ ما جاء به الأستاذ، فإنّ الجو العلمي المفتوح يسمح له بإبداء رأيه صراحة، دون أن يؤثر ذلك في علاقة الأستاذ

(69) يعني الفوائد المدنية، وهو كتاب لمحمد أمين الاسترابادي، أكثر فيه من انتقاد الأصوليين.

(70) منية الممارسين، الورقة 514-515.

بتلميـذه! ومـن هنـا نـدرك العلـة في كـثرة مـا ألّـف علـماء البحريـن في نقـض آراء أسـاتذتهم، ومـن سـبقهم مـن العلـماء.

أمّـا الوجـه الثـاني، المبـيِّن لنشـاط المدرسـة البحرانيـة العلمـي، فيتجـلّى في شـيوع المناظـرات العلميـة بـين العلـماء في تلـك المـدارس، وذلـك أمـرٌ يجعـل مـن المـدارس بـؤرة نشـاط علمـي محمـوم؛ لمـا في المناظـرات مـن شـحذ أصـول الجـدل، والأخـذ والـرد.

وتوقفنـا كتـب التراجـم عـلى نوعـين مـن المناظـرات، التـي كانـت تـدور في تلـك المـدارس: أمّـا الأول فالمناظـرات الشـفوية المبـاشرة، التـي تسـتدعي وجـود الطرفين المتناظريـن في مـكانٍ واحـد، فيعـرض هـذا دليلـه وحجّتـه، فيردها الآخـر وينقضها، وهكـذا، ومـن العلـماء المشـهورين في هذا الفـن الشـيخ داود بن شـافيز (1017هـ/ 1017م)، فقـد «كان جدليًّـا حاذقًـا في علـم المناظـرة وآداب البحـث، مـا ناظـر أحـدًا إلا وأفحمـه»[71]، وقـد نقـل الشـيخ يوسـف في لؤلـؤة البحريـن إحـدى تلـك المناظـرات التـي دارت بـين الشـيخ داود، والشـيخ حسـين بـن عبـد الصمـد الحارثي الهمـداني (984هـ/ 1576م)، الـذي لم يجـد بعـد المناظـرة إلا أن يقـول[72]:

أنـاسٌ في أوالٍ قـد تصـدّوا ... لمحـو العلـم واشـتغلوا بلـمْ لمْ
فـإنْ باحثتهـم لم تلـقَ منهـم ... سـوى حرفـين: لمْ لِـمْ لا نسـلِّم

كـما نقـل البـلادي أنّ للشـيخ داود بـن شـافيز مـع «السـيد العلامـة النحريـر، ذي الكرامـات السـيد حسـين بـن السـيد حسـن الغريفـي، رحمـه اللـه، مجالـس ومناظـرات، وسـمعت شـيخي الفقيـه العلامـة الشـيخ سـليمان يقـول: كان السـيد أفضـل، وأشـدّ إحاطـة بالعلـوم، وأدقّ نظـرًا، وكان الشـيخ داود، رحمـه اللـه، أشـدّ بديهـة، وأدقّ في صناعـة علـم الجـدل، فـكان في الظاهـر يكـون الشـيخ غالبًـا، وفي الحقيقـة الحـقُّ مـع السـيد، وكان الشـيخ داود، رحمـه اللـه، يـأتي ليـلا إلى بيـت

(71) أنوار البدرين ص 73.

(72) لؤلؤة البحرين ص 27.

السيد العلامة الغريفي، ويعتذر منه، ويذكر أنّ الحقّ معه»[73].

أما النوع الثاني من المناظرات، التي كانت تدور في المدرسة العلمية البحرانية فهو المناظرات غير المباشرة؛ إذ كانت المناظرات تتمّ عبر وسطاء، يكونون، في الغالب، طلابا عند الأساتذة، فيرسل الأستاذ أحد طلبته بسؤالٍ إلى الأستاذ في المدرسة الأخرى، فيجيبُ بجوابٍ يستدعي سؤالا، وهكذا، فقد ذكر الشيخ سليمان الماحوزي أنّ العلامة الفقيه الشيخ سليمان بن علي بن سليمان (1101هـ/ 1689م) أرسل «بعض الطلبة إلى الشيخ المحقق الأوحد الشيخ محمد بن ماجد (1105هـ/ 1105م)، وذكر له أنّ الاستدلال على وجوب صلاة الجمعة، في زمن الغيبة، بقوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾ الجمعة:9 غير تامٍّ؛ لأنّ الخطاب يختصّ بالموجودين حال نزول الآية، كما تقرر في الأصول.

فقال الشيخ محمد للرسول: قل للشيخ: قال الله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَۚ﴾ الأنعام:19، وهو يدل على أنّ الإنذار بالقرآن لكلِّ من بلغه، فيعمّ من ليس موجودًا حال الخطاب.

فأخبر الشيخ، فقال: قل له: (مَنْ بَلَغَ) فاعلٌ أم مفعولٌ؟

وحاصله أنّ الاستدلال على تقدير التمام موقوف على جعل (مَنْ بَلَغَ) معطوفًا على المفعول، وهو غير متعيّن، بل يجوز كونه معطوفًا على الفاعل، وهو المروي.

والحقّ في الجواب عمّا أورده الشيخ، رحمه الله، أنْ يقال: إنه لا كلام في أنّا مكلَّفون بكل ما كُلِّفوا به؛ بل هذا من جملة ضروريات الدين، وإن لم يتناولهم الخطاب أصالة. وقد بسطنا الكلام في ذلك في رسالة الجمعة»[74].

(73) أنوار البدرين ص 73.

(74) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 51.

ولسنا نريد - بما تقدّم - القول بأنّ الحراك الذي عرفته المدرسة العلمية البحرانية، هو ذلك الحراك الإيجابي المثمر حسبُ، بل إنّ تلك المدرسة - كغيرها من المدارس - شهدت نوعًا من الحراك يمكن أن نطلق عليه (الحراك السلبي)، وذلك حين يخرج النقاش عن السمت العلميّ ليقع في التطرّف والعصبيّة، فينقلب النقاش بين العلماء إلى سبابٍ، يفضي إلى القول بتفسيق فريق، وإخراج فريق آخر عن الملة والدين.

وقد وصف الشيخ علي بن محمد المقابي البحراني (1183هـ/ 1769م) في رسالته الموسومة بـ(رسالة في الجهر والإخفات) شيخه الشيخ عبد علي بن أحمد البحراني ، وطريقته في البحث، بقوله: «إنه كان لا يلتفت إلى قول الأصحاب وإجماعاتهم، كما هو دأب الأخباريين من أصحابنا، وكان رحمه الله تعالى يشنّع على الفقهاء كثيرًا، حيث إنّ بعضهم يتبع بعضًا في الحكم والفتوى، من غير نظرٍ ورويّة، مع خطأ المتبوع ظاهرًا»[75] ثمّ ينقل رأيًا علميًّا للأستاذ، ومحاورةً بين الأستاذ وأخيه الشيخ علي، الذي «سأله عن مسألةٍ، فقال الشيخ: ليس فيها نصٌّ، ولا أقول بما قاله الأصحاب.

فقال له أخوه: أراك تعمل بما لانصَّ فيه!

فقال: كلا.

فقال: بلى، إنك تُخافِتُ في الأخيرتين، ولا نصَّ يساعد على ذلك.

فقال: بلى، النصُّ به موجود.

وأنكره الشيخ علي، ففتّشا كتاب الوافي؛ لاشتماله على الكتب الأربعة، ولم يكن يومئذٍ وسائل[76] عندهم، فعثرا على هذا الخبر، وانفضَّ المجلس،

(75) المقابي، الشيخ علي بن محمد: رسالة في الجهر والإخفات، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخةٍ منه، الورقة11.

(76) يعني كتاب وسائل الشيعة للحر العاملي.

فخـرج - تغمّـده اللـه برضوانـه - لصـلاة المغـرب، وأمَّ القـومَ، وجَهَـرَ بالأخـيرة مسـبِّحًا، فأعـاد الصـلاةَ كلُّ مـن صـلّى خلفـه، وبقـي مسـتمرًا عـلى الجهـر بـه، غـير معتقـدٍ بطـلان صـلاة المُخافِـت... ثـمّ اتفـق أنـه في البحريـن حصـل جَـوْرٌ شـديدٌ، كـما هـو المعتـاد فيهـا مـن واليهـا، أوجـب خروجهـم عنهـا، فخَـرَجَ [يعنـي شـيخه] مـع مـن خـرج إلى القطيـف، فأبطـل الشـيخ المحقـق الشـيخ حسـين بـن محمـد بـن جعفـر الماحـوزي[77] صلاتـه، وصـلاة مـن اقتـدى بـه، وكان هـو المشـار إليـه في ذلـك الوقـت، وأبطـل هـو [يعنـي شـيخه الشـيخ عبـد عـلي] صـلاة مـن خافَـتَ، وصـلاة مـن صـلّى خلفـه، بـل تمـادى بـه الأمـر إلى أن حكـم بفسـق مـن خافَـتَ، ولم يجـوِّز الصـلاة خلفـه في الصبـح والجمعـة مطلقًـا، والنهاريـة والعشـاء سَـفَرًا... وقـد شـنّع أتـمَّ التشـنيع عـلى الأصحـاب، خصوصًـا المعاصريـن لـه، ووقـع فيهـم، ولا أُنْجيْهِـم أيضًـا، فإنّهـم وقعـوا فيـه، ونَسَـبُوهُ إلى مـا هـو بـريءٌ منـه، حتـى إنّ بعضهـم نَسَـبَهُ إلى الابتـداع»[78].

هـذه الحادثـة التـي نقلهـا المقـابيّ تُظْهـر الجـوّ المشـحون الـذي كان يسـود بعـض الأجـواء العلميـة في البحريـن، بحيـث يخـرج النقـاش عـن المنهـج العلمـي الرصـين، المسـتند إلى الدليـل والإقنـاع، متحـوّلا إلى عصبيّـةٍ تحـرم الآخريـن مـن الإفـادة العلميـة مـن طـرفي النـزاع، ويبـدو أنّ هـذا المنحـى في تحويـل النقـاش إلى عصبيّـةٍ سـمةٌ مـن سـمات هـذه المدرسـة في أواخـر عهدهـا الزاهـر، فقـد علّـق المقـابيُّ بعـد ذكـر الحادثـة المزبـورة بقولـه: «قـد جـرت عـادة العلـماء، وخصوصًـا أهـل بلدنـا، في إطـلاق عَذَبَـةِ ألسـنتهم في الوقـوع فيمـن خالفهـم في الحكـم، والتشـنيع عليـه والسـبّ، وخصوصًـا إذا لم يكـن قريبًـا منهـم، وينسـبونه إلى الجهـل، والفسـاد، والفسـق، والتعصّـب، وبعـد ذلـك يلتمسـون منـه الدعـاء»[79].

(77) هو أستاذ الشيخ يوسف العصفور البحراني، وقد توفي سنة 1181هـ/ 1767م.

(78) رسالة في الجهر والإخفات للمقابي، الورقة 11- 13.

(79) المصدر نفسه، الورقة 13.

ولقد اتّخذ التنازع بين العلماء في أواخر حياة المدرسة البحرانية منحى خطيراً، وذلك حين صار بعضهم يتهم الآخرين بسرقة نتاجه العلمي، وتغييبه عن الأنظار وإعدامه، بله حسده، والغيرة منه، وقد وجدنا ذلك جليًّا في المقدمة الصريحة التي كتبها الشيخ خلف بن الشيخ عبد علي بن الشيخ حسين العصفور (1273هـ/ 1856م) لكتابه الموسوم بـ(زاد المعاد في شرح السداد) فقد سرد قضية الشرح الأول، فقال: «وكتبتُ عليه [يعني سداد العباد] شرحًا وافيًا بالمقصود، وبذلتُ في ذلك غاية المجهود، وأكثرتُ فيه من الأدلة الوافية، ومن ذكر التحقيقات الكافية، وذكر الخلافات الشافية، حتى بلغتُ فيه إلى (لباس المصلّي) فبلغَ سبعةً وثلاثين كرّاسًا، من حجم الربع بخطٍّ مركوم، فكان من شدّة ولوعي به، ورغبتي ألا يفارقني في ظعني وإقامتي، ونومي ويقظتي، فعاندني في ذلك معاند، وحسدني فيه شرٌّ حاسد:

يَغيظُهُمُ فضلي كغيظي لِنَقْصِهِمْ وليس لأهل الفضلِ ضِدٌّ سوى الجهلِ

فَسُرِقَ مني في بعض الأيام، واستقضت مني في جورها الأعوام، فبقيتُ بعده كاسفَ البال، متغير الحال، لا ألذُّ بطعامٍ، ولا أتهنّى بمنامٍ، ولا بمفاكهة أتراب، ولا منادمة أصحابٍ ولا أنساب»[80] .

ويبدو أنّ (السارق) قد محا الأثر العلميَّ من الوجود، فلا هو انتفع به، ولا ترك أحدًا ينتفع به كذلك، فقد ألحّ مؤلفه في طلبه دون جدوى، وقد وصف لنا تلك الحال في المقدمة، فقال موضِّحًا ما بذله من جهدٍ في تتبّع كتابه:»وقد وجّهتُ في التجسس عنه أكثر من ألفين، فلم يقفوا له على خبر، ولم تُسْتَبْقَ منه عينٌ ولا أثر، وكتبتُ في أمره إلى سائر البلدان، وبذلتُ في تحصيله نفائس الأثمان والأعيان، فخابت في تحصيله أمنيتي، وانحسرت عن بلوغه إرادتي، وعظُم ذلك على أحبّتي وخاصّتي»[81].

(80) زاد المعاد في شرح السداد، الورقة 1-2.

(81) المصدر نفسه، الورقة 2.

انقلاب الحال

حسب النظرية الخلدونية المشهورة، التي تقيس الدول والممالك بالكائن الحي: يبدأ ضعيفًا، ثمّ يشتدّ عوده، ويصل إلى أوج قوته، لتنحدر حاله بعد ذلك إلى الضعف والاندثار، أقول: حسب هذه النظرية، يمكن تتبع حال المدارس في البحرين، فبعد أن بلغت أوج قوتها، حتى صارت كلمتها أعلى من كلمة الحاكم السياسي، وصار للفقيه سلطة تمكّن بها أن (يتفل) في وجه الحاكم، دون أن يتمكن هذا من الردّ، وجدنا أقطاب تلك المدارس، أعني الفقهاء والعلماء يجأرون بالشكوى من تراجع الحال العلمي، وتردّيها، حتى غالى بعضهم فحثَّ الناس على الهجرة من البحرين، فما عادت صالحة لاحتضان الكفاءات العلمية!

ولو أننا تابعنا بدايات الشكوى من ضعف المدرسة العلمية في البحرين، وبدايات تقهقر دورها العلمي والاجتماعي بله السياسي، لوجدنا ذلك مرتبطًا بتدهور الدولة الصفوية في إيران، وبدايات أفول نجمها؛ ذلك بأنّ الدولة الصفوية كانت تبسط نفوذها على البحرين، فهي التي تعيّن الحاكم السياسي، وقاضي القضاة، وغيرهما، وقد أولت تلك الدولة - في أطوارها الأولى - عنايةً منقطعة النظير بالفقهاء، وجعلت كلمتهم نافذة في مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وقد تصرّف الفقهاء بوصفهم الحكّام النائبين عن الإمام، نظير ما فعل المحقق الثاني الشيخ علي بن عبد العالي الكركي (940هـ/ 1533م)، الذي «كان من علماء الشاه طهماسب الصفوي، وجعل أمور المملكة بيده، وكتب رُقُمًا إلى جميع الممالك بامتثال ما يأمر به الشيخ المزبور، وأنّ أصل المُلْك إنما هو له؛ لأنه نائب عن الإمام، عليه السلام، فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان كتبًا بدستور العمل في الخراج، وما ينبغي تدبيره في أمور الرعية»[82].

وحينما بدأت نار تلك الدولة تخبو، وبدأت تفقد السيطرة على الأطراف

(82) لؤلؤة البحرين، ص 152-153.

التابعـة لهـا، وجدنـا آثـار تلـك الحـال السـلبية تنعكس عـلى الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعيـة والعلميـة في داخـل إيـران وخارجهـا؛ لـذا بـدأت الشـكوى مـن تقهقـر الأحـوال في البحريـن تعلـو مـن أطـرافٍ عـدّةٍ في المجتمـع، ولعـلّ أشـدّ تلـك الأطـراف، وأوسـعها تأثـيرًا هـم العلـماء والفقهـاء؛ إذ كانـوا أقـدر مـن غيرهـم عـلى حَـدْسِ مـا سـتؤول إليـه الحـال في البحريـن، إذا مـا اسـتمرّ تراجـع الدولـة الصفويـة، وانحدارهـا.

ومـن اللافـت للنظـر أنّ شـكوى العلـماء في البحريـن بـدت مـن الطبقـات جميعهـا، لا فـرق في ذلـك بـين مـن كان لـه منصـب رسـمي، وبـين مـن لم يكـن كذلـك، فقـد وجدنـا الشـيخ سـليمان الماحـوزي، الـذي آلـت إليـه الزعامـة الدينيـة في البحريـن، فصـار شـيخ الإسـلام فيهـا بعـد وفـاة السـيد هاشـم التوبـلاني البحـراني (1107هـ/ 1695م)، يفصـح عـن شـكواه تلـك في أكـثر مـن موضـع، منهـا قصيدتـه الطويلـة التـي بدأهـا بالدعـوة إلى الهجـرة مـن البحريـن:

انهـض وحثّ اليعمـلات على السرى ... واهجـرْ محلّ الخسـف يا أسـد الشَّرى
وتجـافَ صحبـة معـشرٍ قـد أطبقـوا ... طـرًّا عـلى الشـنعا وحبّـوا المنكـرا
لا تأسـفنّ عـلى فراقهـم فـما ... قـد ذقـتَ منهـم قـطُّ إلا ممقـرا

وختمها بالدعوة نفسها، أعني الهجرة من البحرين:

فـارقْ كـما فَعَلَ ابـن ذي يزنٍ فما ... أجـداهُ غِمـدانٌ مخلّفـةٌ ورا
وتداركَـنَّ بقيّـةً أشـفتْ عـلى ... تلـفٍ ولا تضجـرْ وإن طـال الـسّرى

فـما الـذي يحمـل هـذا الشـيخ عـلى التفكـير الجـدي في الهجـرة مـن البحريـن، وهـو الـذي «إليـه انتهـت رئاسـة هـذه البـلاد، وأقـرّت لـه بالفضـل العبـاد، بـل أذعنـت لـه أكـثر أهـل الأمصـار، واشـتهر بالفضـل اشـتهار الشـمس في رابعـة النهـار»[83]؟

(83) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 475.

لا تسعف كتب التراجم بإجابةٍ عن هذا السؤال؛ فلم يُعْنَ من تناولوا الرجل بهذه القضية، ولم يدرسوا من حياته غير الجانب العلمي، لكنّه الاضطراب السياسي والأمني الذي كانت البحرين تمرّ به يومذاك، فهو الذي حمل الشيخ وغيره على الجأر بالشكوى، فقد «بدأ الاختلال والانحلال يتسربان إلى جسم السلطنة الإيرانية، وأخذت علائم الاحتضار تبدو بشدة على الدولة الصفوية من عهد الشاه سليمان، وزادت في أيام الشاه سلطان، فوقعت البلاد كلها في الفوضى»[84].

وبدهيٌّ - وقد ضعفت الدولة - أن تكون أطرافها عرضةً للطامعين، وليست البحرين، بوصفها من أطراف الدولة الصفوية، بدعًا في ذلك؛ فاشرأبّت أعناق الطامعين إليها، وتكررت الغزوات عليها، الأمر الذي ألقى بظلاله على المجتمع البحراني يومئذٍ، وتلك حالٌ وصفها الشيخ الماحوزيُّ بدقة، ونقلها بوصفه معايشًا لتلك الأحداث، ومنفعلا بها، يقول: «كنتُ في بعض أيام تحرير هذا الكتاب[85]، في غاية الضجر والاضطراب، ونهاية القلق والاكتئاب، من اختلال أوضاع هذه الديار، وخمود نار العلم والحكمة في هذه الأعصار، وتسلّط حكّام الجور على العلماء الأخيار، وكثرة الغارات في هذه البلاد، التي هي مسقط راسي، ومرسى المراسي، وتغلّب الأعراب، واستيلاء النُّصّاب، وغير ذلك من الفتن التي تشيب النواصي، مع خطوبٍ أخرى كامنة، وأهوال تترى ظاهرة وباطنة...»[86]

وقد لمس الماحوزي ملمحًا آخر من ملامح ضعف الدولة الصفوية، وذلكم هو تسلّط الولاة في البحرين على العلماء وعلى الناس أجمعين، والحكم فيهم بالعسف والجور، دون أن يكون لمركز الحكم في أصفهان قدرة على

(84) الخيري، ناصر بن جوهر: قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقير، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين، ط1، 2003م، ص 203.

(85) يعني سنة 1116هـ/ 1704م.

(86) أزهار الرياض ص 274.

ردعهم؛ ممّا أجّج نار الخلاف بين العلماء والوالي، فإنه «لسوء حظ أهل البحرين أنّ الوالي الإيراني (كلبعلي خان) الذي تولّى أمر بلادهم، كان فظًّا، جائر غشوم (كذا) كثير البغي والفساد، وقد عناه الشيخ أبو الحسن سليمان بن عبد الله الماحوزي، في قوله[87]:

لمّا تعدّوا طورهم ... أهلُ أوالٍ في المعاصي
وغدوا يحاكون الكلا ... بَ بلا انتفاعٍ واقتناصِ
ولّي عليهم حاكما ... كلب الهراش بلا خلاص
فرمى نبال وباله ... بين الأداني والأقاصي

ويبدو أنّ هذا الوالي (الغشوم) قد بدأ بتدمير الحياة العلمية في البحرين، فبدأ الضعف يسري في جنباتها، وهو أمرٌ أرغم الماحوزي على المقارنة بين حال العلم في البحرين قبلا، والحال التي آلت إليها، فقال في نصٍّ بوحيٍّ صريح: «كانت الملوك تربي العلم وأهله، وتحثهم بالترغيب والمصانعات على ترويجه، والترقّي في معارجه، ثمّ خلَف من بعدهم خَلْفٌ، كسدت لديهم سوق العلم، وسقط عندهم مقداره، وتأكّد لديهم احتقاره، لا جرم خمدت نار العلم وبار، وولّت عساكره الأدبار:

فكأنّه برقٌ تألّق في الحِمى ... ثمّ انثنى فكأنّه لم يلمعِ

حتى آل الأمر في جزيرتنا، وهي دار المؤمنين، ومقرّ الصالحين إلى هجران العلم بالمرّة، واطّراحه، واستحقار العلماء واستئصالهم، وطيِّ صحف الفضلاء، وكتمان الكتب، ونبذها في هاوية الذهول، وانزواء أهاليها في زاوية الخمول؛ بسبب اشتعال نايرة الجور، وظهور الحور بعد الكور. نسأل الله أن يعيدها سيرتها الأولى، ويرجعها إلى ما هو أحرى وأولى، بتغيير حاكمها الجبّار العنيد، وتبديل واليها الشيطان المريد[88]:

(87) الخيري: قلائد النحرين، ص 206.

(88) أزهار الرياض، الورقة 292.

مـن قـال آمـينَ أبقـى اللـهُ مهجَتَـهُ فـإنّ هـذا دعـاءٌ يشـمل البَـشَرا»

ولقـد ترسّـخ هـذا الوضـع بعـد أن صـارت البحريـن مركـزًا للهجـمات الخارجيـة؛ إذ بـدأ العمانيـون وغيرهـم عـددا مـن الهجومـات الكاسـحة، أدت في محصلتهـا النهائيـة إلى «الهـرج والمـرج، والخـراب والعطـال» بـدءا مـن سـنة (1129هـ/ 1716م)، وليـس انتهـاء بسـنة 1151هـ/ 1738م، حـين جهّـز (سـيف بـن سـلطان) جيشًـا جـرّارًا، «وحـين وصولـه إلى البحريـن، حـارب أهلهـا، وتغلّـب عليهـم، وأمـر بالقتـل والنهـب العـام مـدّة سـتة أيـام، كاد في أثنائهـا أن يجعـل البحريـن خاويـة عـلى عروشـها، وقـد انتقـم مـن الأهـالي شرّ انتقـام، وأذاقهـم مـن العـذاب والاضطهـاد أشـكالا وألـوان (كـذا)، وقتـل كثـير (كـذا) مـن مشـايخهم، وعلماءهـم، وكبراءهـم، ودمّـر البـلاد أشـدّ تدمـير»[89].

يمكـن، إذن، الوقـوف عـلى أهـم نتائـج ذلـك الهجـوم العـماني الكاسـح، والهجومـات المتتاليـة عـلى البحريـن فيـما بعـد، وانعـكاس تلـك النتائـج عـلى الحيـاة العلميـة في البحريـن، التـي كانـت المدرسـة العلميـة تمثـل وجههـا الأبـرز، تلـك النتائـج هـي:

(1) قتـل العلـماء والكفـاءات العلميـة، فقـد نقـل البـلادي أنـه رأى «في الجزيـرة مدرسـة كبـيرة خرابًـا، تسـمى مدرسـة الشـيخ داود... وينقـل أهـل هـذه الجزيرة أنـه قُتِـلَ في بعـض تلـك الوقائـع في تلـك المدرسـة أربعـون، أو سـبعون عالمًـا ومشـتغلا، كلهـم شـهداء؛ ولهـذا يسـمونها الآن كربـلاء»[90].

(2) فـرار مـن بقـي حيًّـا مـن أولئـك العلـماء إلى الـدول المجـاورة، كالقطيـف، وإيـران، والعـراق، بـل إنّ يـد الأقـدار سـاقت بعضهـم بعيـدًا حتـى وصلـوا إلى الهنـد.

(89) قلائد النحرين، ص 205.

(90) أنوار البدرين، ص 56.

(3) إحـراق الكتـب والمصـادر العلميـة، سـواء تلـك التـي ألفهـا علـماء البحريـن، أو غيرهـم.

(4) التضييـق عـلى النـاس في معايشـهم وأقواتهـم، وإذاقتهـم أشـكالا مـن العـذاب والاضطهـاد.

ولقـد انعكسـت تلـك النتائـج انعكاسًـا سـلبيا عـلى الوجـود العلمـي في البحرين، فـما عـاد للعلـماء مكانتهـم التـي كانـوا عليهـا، ومـا عـاد في مقـدور النـاس إمداد المـدارس بمـا تحتـاج إليـه مـن مـال وغـيره، فبـدأت ريـح تلـك المدرسـة في الخمـود والتقهقـر؛ ومـن أجـل ذلـك، صـار علـماء البحريـن لا يفتـأون يذكـرون تقهقـر الحيـاة العلميـة في البـلاد، سـواء كان ذلـك في مقدّمـات كتبهـم، أو في خواتيمهـا، ولـو أننـا تتبّعنـا مـا كُتِـبَ في ذلـك كلّـه لانشـعب الموضـوع وطـال، ولكننـا نسـوق مثالـين يوضحـان مـا نرمـي إلى إيضاحـه، أولهـما مأخـوذ مـن خاتمـة كتـاب (مـرآة الأخبـار في أحـكام الأسـفار) للشـيخ محمـد بـن أحمـد بـن إبراهيـم الـدرازي، وقـد فـرغ مـن تأليفـه سـنة (1162هـ/ 1748م)، يقـول: « وليكـن هـذا آخـر مـا أردنـا إيـراده في هـذه الرسـالة، ووفقنـا اللـه لإمـداده مـع هـذه العجالـة، وأسـعفنا بـه مـع شـدة السـآمة والملالـة، فجـاءت بحمـد اللـه سـبحانه وافيـة بالمـراد، جامعـة لمسـائل القـصر إلا مـا شـذّ أو عـن البـال قـد حـاد، أو لم يـرد بـه نـصٌّ مـن السـادة الأمجـاد، مـع تـرادف الآفـات، وتعـاور العاهـات في هـذه الأوقـات التـي أشـابت رؤوس الأطفـال، وتزلزلـت لأجلهـا شـوامخ الجبـال، وأبـادت العـالم في بـلاد أوال، محـل المحـن الفظيعـة والزلـزال، فمنهـا ذهـب العلـم بذهـاب حامليـه، فقـد بـاد جـلُّ أهلـه وعامليـه، بـل لا تسـمع أحـدًا أنـه راغـبٌ فيـه؛ لإذلال متعاطيـه ومسـتعمليه، وحقـارة عارفيـه ودارسـيه؛ فليـس موصوفـا بالإحسـان إلا مـن كان مـن عـمّال السـلطان، ولا محشـوما إلا مـن كان ذا سـطوة ولسـان، تـرى الرجـل يعـدّ نفسـه مـن أهـل الإيمـان، معروفـا بالصـلاح والإصـلاح في كل مـكان، وهـو جاهـل في دينـه، ضعيف في يقينـه، يعـدُّ السـؤال عـمّا سيسـأل عنـه منقصـةً عظيمـة، والتفحّـص عـمّا

هـو مطالـبٌ بتعلّمـه مثلبـة جسـيمة، فيقـضي عمـره عـلى هـذه السـيرة، إلى أن يمـوت عـلى غـير بصـيرة، نسـأله سـبحانه حسـن العاقبـة، والسـلامة مـن هـذه الفتنـة والطامـة..»[91]

فأنـت تـرى أنّ الشـيخ الـدرازي قـد ركّـز في هـذا النـصّ عـلى تراجـع الـدور العلمـي، وانقـلاب حـال العلـماء، مـن كونهـم في مقدمـة الركـب الاجتماعـي، إلى كونهـم محتقريـن، لا ينظـر إليهـم أحـد بعـين الاحـترام والتبجيـل، ومـا كان ذلـك ليكـون لـولا تصـدّر السـلطة السياسـية المشـهد كلّـه، « فليـس موصوفـا بالإحسـان إلا مـن كان مـن عـمّال السـلطان، ولا محشـوما إلا مـن كان ذا سـطوة ولسـان» عـلى حـدّ تعبـير الـدرازي!

وثمّـة أمـرٌ جديـرٌ بالملاحظـة في نـصّ الـدرازي السـابق، ذلـك بـأنّ فيـه إشـارة إلى فقـدان المدرسـة العلميـة الدينيـة في البحريـن مكانتهـا الاجتماعيـة، ويتبـيّن ذلـك مـن إعـراض النـاس عـن سـؤال المختصـين مـن الفقهـاء، بـل إنّ بعـض شرائـح المجتمـع لتنظـر إلى تلـك المؤسسـة نظـرة سُـفلَى، فـترى البقـاء عـلى عـدم المعرفـة خـيرًا مـن اللجـوء إلى تلـك المؤسسـة ومـن فيهـا! وتلـك نظـرة بقيـت تترسّـخ، وأعـان عـلى نشرهـا الظـروف السياسـية والاقتصاديـة التـي مـرّت بهـا البحريـن، مـن تشـتت علمائهـا، وإضعـاف مركـز مـن بقـي منهـم في المجتمـع، حتـى اندثـرت تلـك المدرسـة، أو كادت بعـد وفـاة الشـيخ عبـد اللـه السـتري سـنة 1267هـ/ 1850م.

وأمـا المثـال الآخـر، فنسـوقه مـن كلام الشـيخ جعفـر بـن محمـد بـن عبـد اللـه البحـرانيّ (1342هـ/ 1923م)، في كتابـه الموسـوم بـ(ملتقـى البحريـن) حـين أشـار إلى أسـباب ضعـف المدرسـة البحرانيـة واندثارهـا، في بكائيـة واضحـة، فقـال: «وأنّ هـذا الزمـان مـمّا خبـت فيـه مـن العلـم نـاره، وكادت تـأرز لـولا اللـه بـين أهلـه آثـاره، وتنـدرس مـن حملتـه أخبـاره، وتنطمـس أشـعته وأنـواره... وأشـدّ

(91) الدرازي، الشيخ محمد بن أحمد: مرآة الأخبار في أحكام الأسفار، من مخطوطات الشيخ عبد الحسين الستري، الورقة الأخيرة.

ما قصد ببلائه أهلَ البحرين، ورماهم من بين العالم بالداء الدفين، وأكثر فيهم القتل الذريع، والنهب والتشتيت والتصديع بالزلازل التي تشيب الرضيع، فلم يطيقوا لما عراهم حَمْلا، وألزمَ نفوسَهم من كرباتٍ وثقلا، وأُشْرِبَتْ قلوبهم بوقعِه وَجَلا وذُلا، فحينئذٍ رأوا في ترك الأوطان والفراق راحةً لقلوبهم من معاناة ما لا يطاق، فرحلوا منها تحت دجى الغيهب، وسلكوا بطون الأودية والرحب، وذهبوا في أقاصي بلاد الله شُعَبًا، وتشتتوا في أدانيها عن أوطانهم أيدي سبأ، حتّى كأنّ غراب البين في أظعانهم قد نَعَبَ، وصاح صائح الفراق في شملهم فانصدع وما انشعب، ولم تزل هذه حالهم برهو مديدة من الزمان، ولم يُحْكَمْ لهم برجوعٍ إلى الآن...»[92]

إنّ هذه البكائية تشير بوضوحٍ إلى السبب الذي أفقد المدرسة البحرانية دورها؛ إذ جعله مركّزًا في قتل العلماء، وتشريد الباقين بعيدًا عن هذه البلاد؛ ومن أجل ذلك، لم تعد المدرسة العلمية في البحرين اليوم تحتضن من الفقهاء أحدا، ولم يعد لها إنتاجٌ علميٌّ مرموق، يمكن أن يُنسَب إليها، بعد أن فقدت استقلالها، ولقد مرّ على البحرين زمان تلاشت فيه تلك المدارس، حتى على المستوى الشكلي، بله مستوى المناهج العلمية، والنضوج الفكري، وهي اليوم أقرب إلى مدارس إنتاج خطباء منها إلى مدارس علمية!!

(92) البحراني، الشيخ جعفر بن محمد: ملتقى البحرين ، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 11-13.

الفصل الثاني

إسهامات علماء البحرين في العلوم الشرعية واللغوية

وقفنا في الفصل الأول على حركة المدرسة العلمية في البحرين، ورأينا الاهتمام الكبير بهذا الصرح العلمي؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور مئاتٍ من العلماء، الذين أسهموا في إثراء الحركة العلمية، لا في البحرين حسبُ، بل في الحواضر العلمية المعروفة يومذاك، كمدرسة الحلة، وشيراز، وغيرهما.

ولسنا نجانب الصواب، ولا ندّعي شططًا إذا ما قلنا إنّ للمدرسة البحرانية تأثيرها الكبير في المحيط العلمي، بما حققت من سَبْقٍ علميٍّ ومنهجي، حين ابتكر أعلامها طرائق في التأليف والتصنيف لم يسبقهم إليها سابقٌ، غير أنّ عوامل عديدة، داخلية وخارجية، أدّت إلى بقاء أكثر ذلك التراث العلمي محصورا في زوايا النسيان والخمول، فقد فعلت الحروب المتتالية، بما صاحبها من هجومٍ مركّز على العلماء والمراكز العلمية فعلها المؤثّر في إضعاف الدور العلمي والاجتماعي لتلك المراكز العلمية، ومن ثمّ تغييب النتاج العلمي كلّه، فقد استُهْدِف العلماء وما كتبوا بالقتل والتحريق[1]، ولم يسلم من ذلك النتاج إلا نزر يسير لا يكاد يذكر، جلّه في الفقه. ومن جانبٍ آخر، فقد كان لورثة أولئك العلماء دورهم في تغييب نتاج أسلافهم؛ فقد خلف أولئك الأفذاذ جيلٌ، لم يُعْنَ بتراث أسلافه، فتسبّب في ضياع ما بقي منه، ولم نعد نعرف عن كثير من ذلك النتاج العلمي إلا ما حفظته كتب التراجم من أسماء المصنفات العلمية!!

ولقد خاض علماء البحرين في شتى صنوف المعارف الإسلامية، وكان لهم في كلّ صنفٍ إسهام، فقد ألفوا وصنّفوا في الفقه وعلومه، وفي القرآن وعلومه، والحديث وعلومه، واللغة وعلومها المختلفة، وقد غدت مؤلفاتهم تلك مصادر يستقي منها من جاء بعدهم من الفقهاء، ولا يكاد كتاب متخصص - سيّما في الفقه - يخلو من ذكر مصنفات البحرانيين أو بعضها، وكذلك الحالُ في علم الكلام؛ فقد خاضوا غماره، وكانت لهم إسهاماتهم فيه، فصنّفوا تصنيفاتٍ وصفها المتمرسون في علم الكلام، كالخاجة نصير

(1) انظر: لؤلؤة البحرين، ص

الديـن الطـوسي بالرائقـة والعجيبـة، حتـى إنـه شرح (رسـالة العلـم) لفيلسـوف البحريـن ومتكلمهـا، أعنـي الشـيخ أحمـد بـن سـعادة السـتراوي (مـن أعـلام القـرن السـابع).

وابتغـاء تجليـة إسـهامات هـذه المدرسـة في العلـوم المختلفـة، سـأفرد لـكل علـمٍ مسـاحة موجـزة، أذكـر فيهـا أهـم الإسـهامات البحرانيـة في هـذا المجـال:

أولا: الفقه وعلومه

مـن البدهـي أن يزدهـر الـدرس الفقهـي في البحريـن، وأن يُكْـثِرَ البحرانيـون مـن التأليـف فيـه؛ ذلـك بـأنّ هـدف هـذه المدرسـة - كـما أسـلفنا - هـو تخريـج الفقهـاء القادريـن عـلى اسـتنباط الأحـكام الشرعيـة، ينضـاف إلى ذلـك أنّ التأليـف في الفقـه، ومناقشـة الفقهـاء، ومحاكمـة آرائهـم، وترجيـح بعضهـا وتقويتـه، أو تضعيـف الأخـرى وتركهـا مـن أوضـح الدلائـل والبراهـين عـلى بلـوغ هـذا الطالـب مسـتوى مـن الاجتهـاد، يؤهلـه للاسـتنباط والافتـاء، ومـن ثـمّ اعـتراف المحيـط العلمـي بـه، بوصفـه واحـدًا ممّـن يمكـن الرجـوع إليهـم، وذلـك هـدفٌ يتمنّـى الوصـول إليـه كلّ مـن اتصـل بتلـك المـدارس الدينيـة.

ويبـدو أنّ اهتـمام البحرانيـين بالفقـه قديـمٌ قِـدَمَ وجـود العلـم في هـذه البـلاد، ولعـلّ هـذا مـا يفـسّر إصرار مـن ترجمـوا لعلـماء البحريـن عـلى وصفهـم بالفقهـاء، كـما فعـل المـيرزا النـوري في ترجمـة الشـيخ محمـد بـن محمـد البحـراني (كان حيًّـا سـنة 529هـ/ 1134م)؛ إذ وصفـه بالفقيـه، وذكـر روايتـه عـن الراونـدي[2]، وكـما فعـل المحقـق الحـلي، الـذي وصـف الشـيخ إبراهيـم بـن الحسـين بـن إبراهيـم البحـراني (بعـد 669هـ/ 1270م) بـ «الشـيخ الأجـلّ العالِـم الفقيـه الفاضـل الدَّيِّـن»[3]. ونجـد الوصـف نفسـه يُلحَـق بالشـيخ عبـد اللـه بـن محمـد المتـوَّج، وهـو مـن تلامـذة الشـيخ فخـر الديـن الحـلي، المتـوفى

(2) انظر: النوري، الميرزا: مستدرك الوسائل، ج3، ص 445.

(3) الشـيخ سـليمان الماحـوزي: فهرسـت آل بابويـه وعلـماء البحريـن، ص 84 نقـلا عـن المحقـق الحـلي.

سـنة 771هـ/ 1369م، إذ وصفـه الأفنـدي في (ريـاض العلـماء) بأنـه « عـالمٌ فاضـل، فقيـهٌ جليـلٌ، أديـبٌ شـاعرٌ نبيـل، وكان مـن أكابـر العلـماء، والفقهـاء المتأخريـن»[4].

وليـس بـين أيدينـا مـن مؤلفـات البحرانيـين في تلـك الأعـصر مـا يمكـن أن نسـتدل منـه عـلى منهجهـم في التصنيـف الفقهـي، وأول مـا وصـل إلينـا مـن نتاجهـم يعـود إلى نهايـات القـرن الثامـن، وبدايـات القـرن التاسـع، فقـد ذكـر العلامـة الطهـراني في (الذريعـة) أن الشـيخ إبراهيـم بـن منصـور بـن عشـيرة الأوالي البحـراني (بعـد 807هـ/ 1404م) كتـب كتابًـا أسـماه (شرح ألفية الشـهيد)، وألفيـة الشـهيد هـذه هـي رسـالة في الفقـه، للشـهيد الأول، وقـال الطهـرانيُّ إنـه رأى نسـخة منـه في مكتبـة المـولى محمـد عـلي الخوانسـاري، في النجـف الأشرف[5]، أمـا الكتـاب الثـاني مـن كتـب البحرانيـين الفقهيـة، والـذي عرفنـا اسـمه، فهـو كتـاب (فتـح مقفـلات القواعـد)[6] للشـيخ أحمـد بـن عبـد اللـه المتـوج (820هـ/ 1417م)، وهـو شرح لكتـاب (قواعـد الأحـكام) للعلامـة الحـلي، أمّـا الشـيخ حسـن بـن راشـد الحـلي البحـراني (بعـد 827هـ/ 1423م) فقـد نظـم ألفيـة الشـهيد في الفقـه، وسـمّى منظومتـه تلـك بـ(الجمانـة البهيـة)[7].

ويبـدو مـن خـلال هـذه الكتـب الأولى أنّ البحرانيـين - يومئـذٍ - كانـوا يميلـون إلى شرح الآثـار الفقهيـة التـي اشـتُهِرَت في محيـط المدرسـة الإماميـة، شـأنهم في ذلـك شـأن غيرهـم مـن فقهـاء الإماميـة؛ إذ اتّجـه التأليـف الفقهـي منـذ القـرن الثامـن الهجـري إلى « كتابـة الـشروح والحـواشي والتعليقـات عـلى أمّهـات المتون الفقهيـة، التـي ألفهـا كبـار الفقهـاء السـابقين، أمثـال المحقـق الحـلي (676هـ/

(4) الأفنـدي، عبـد اللـه: ريـاض العلـماء، تحقيـق أحمـد الحسـيني، مطبعـة الخيـام، قـم المقدسـة، 1401هـ/ 1980م، ج1، ص 68.

(5) انظر: الطهراني: الذريعة ج 13، ص 108.، والنويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 346.

(6) النويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 351.

(7) الذريعة 5 ص 131-132.

1277م) في كتابيه: المختصر النافع، وشرائع الإسلام، والعلامة الحلي (726هـ/ 1325م) في كتابيه: قواعد الأحكام، وإرشاد الأذهان، والشهيد الأول (786هـ/ 1384م) في كتابه اللمعة الدمشقية»[8]، لكن سرعان ما صار البحرانيون يؤلفون تأليفاتهم المستقلة، البعيدة عن تصنيفات السابقين، وقد صارت تلك المؤلفات من أهم المصادر الفقهية، التي يستند إليها فقهاء الإمامية أينما كانوا، بل يحثون طلبتهم على دراستها، والإفادة منها.

وإذا نحن رمنا التمثيل، فإنّ لنا في الشيخ أحمد المتوّج (820هـ/ 1417م) مثالا جليًّا؛ ذلك أنه عمد إلى آيات الأحكام، فشرحها في كتاب أسماه (النهاية في خمسمئة الآية)، وهي التي عليها مدار الفقه، ويبدو أنه تأثّر برأي العلامة الحلي؛ إذ ذكر شرائط الفقيه، ورأى أن الفقيه مفتقرٌ في معرفة الأحكام « إلى معرفة الآيات المتعلقة بالشرع، وهي نحوٌ من خمسمائة آية، وإلى ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث، ومعرفة الرواة، وأقاويل الفقهاء؛ لئلا يخرج عن الإجماع، ومعرفة أصول الفقه، والكلام، وشرائط البرهان، وما يتعلق بالأخبار من النحو، واللغة، والتصريف، ولا يشترط حفظ الآيات والأحاديث، بل قدرته على الرجوع إليها من مظانّها، والإخلاد إلى أصلٍ مصحَّحٍ، وروايتها عن عدلٍ، بإسنادٍ متصلٍ كذلك إلى إمام»[9].

إنّ كتاب (منهاج الهداية) كما يتضح من عنوانه، كتابٌ مخصصٌ لبحث آيات الأحكام، وقد رتّبه المتوّج ترتيب أبواب الكتب الفقهية، فقد بدأ بكتاب الطهارة، وقسّمها أقسامًا ثلاثة: الوضوء، والغسل، والتيمم، ثمّ فرّع على ذلك مبحثا في الطهارة المائية، جامعًا الآيات ذات العلاقة بالبحث، وبعد إتمام كتاب الطهارة، شرع المتوج يجمع الآيات المرتبطة بكتاب الصلاة، مستنبطًا من كل آيةٍ حكمًا، أو أحكامًا، وهكذا فعل في كتاب

(8) العطية، خالد: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011م، ص 343.

(9) الحلي، قواعد الأحكام، ج1، ص 525 - 526.

الـزكاة، وكتـاب الخمـس، وكتـاب الصـوم، وصـولا إلى كتـاب القصـاص، وهـو آخـر مـا في الكتـاب.

لقـد كشـف كتـاب المتـوّج هـذا عـن عـالمٍ بـارعٍ متفنـن في علـومٍ شـتّى، كـما كشـف عـن سـعة اطّـلاعٍ عـلى الآراء والمذاهـب المختلفـة؛ إذ كان يكـثر مـن نقـل آراء المدرسـة السـنية، مناقشًـا إيّاهـا بالحجـة والبرهـان العلميـين، ويكفـي للتدليـل عـلى ذلـك قـراءة مناقشـته قضيـة غسـل الرجلـين في الوضـوء أو مسـحهما؛ إذ بـدأ بتقريـر حجّـة الآخـر، فقـد « احتـجّ موجبـو غسـل القدمـين بـأنّ الأرجـل معطوفـة عـلى الأيـدي، أمّـا عـلى قـراءة النصـب فظاهـر، وأمّـا عـلى قـراءة الجـر، فيحمـل عـلى المجـاورة»[10].

ثـمّ بـدأ ينقـضُ هـذا الـرأي والتوجيـه النحـوي، إذ رأى أنّ الجـرّ بالمجـاورة «أخفـى مـن أن يدخـل في كتـاب اللـه العزيـز»، لكـنّ المتـوّج - وعـلى طريقـة أهـل الجـدل - يسـلّم بوجـوده، ويحـاول إبطالـه في هـذا الموضـع؛ فإنـه « لم يوجـد مـع أداة العطـف في كلام العـرب، وشرطُ قبولـه أمـنُ اللبـس، نحـو: هـذا جحـرُ ضَـبٍّ خَـرِبٍ؛ لأنـه لا لبـس - حينئـذٍ - أنّ خربًـا مـن صفـات الجحـر، لا الضـبّ، والوجهـان منتفيـان هنـا»[11].

وبعـد أن أبطـل حمـل الجـرّ عـلى المجـاورة، ناقـش توجيـه النصـب، فقـال: «وأمّـا النصـب، فلـمَ لا يكـون معطوفًـا عـلى الـرؤوس عـلى الموضـع، نحـو:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وعكسه:

بـدا لي أني لسـتُ مـدركَ مـا مـضى ولا سـابقٍ شـيئًا إذا كان جائيـا

(10) البحـراني، أحمـد بـن المتـوّج: منهـاج الهدايـة في بيـان خمـس مئـة الآيـة، تحقيـق محمـد كريـم باريـك بـين، قسـم الأبحـاث والدراسـات في الحـوزة العلميـة، قـم المقدسـة، ط1، 1429، ص 59.

(11) المصدر نفسه، ص 59- 60.

... فإن قيل: لم لا يجوز نصب (الأرجل) على إضمار فعل، تقديره: واغسلوا أرجلكم، نحو:

فعلفتها تبنًا وماءً باردًا

وقوله:

يا ليتَ بعلكِ قد غدا متقلّدًا سيفًا ورُمْحا

أي: وسقيتها ماءً، ومعتقِلا رمحًا.

قلنا: باطلٌ؛ لأنّ هذا إنّما يجوز مع تعذّر حمله على ما في اللفظ، وهنا ليس كذلك»[12].

ولعلّك لاحظت هذه المناقشة العلمية الهادئة، المبتعدة عن إلقاء الأحكام، دون دليلٍ يعضدها، ولعلك لاحظت - كذلك - المقدرة الحجاجية، التي يتمتّع بها المتوّج، فلا غرو إذن، أن يصير هذا الكتاب واحدًا من أهمّ الكتب التي يوصي المحققون بالرجوع إليها، فهذا ابن أبي جمهور الأحسائي، يقول في مبحث بيان الرجوع إلى تفسير آيات الأحكام، من رسالته الموسومة بكاشفة الحال، ما نصّه: « قال مشايخنا في ذلك: الرجوع إلى أحد الكتب الثلاثة المشهورة، التي وضعها علماؤنا لهذه الآيات خاصة، وأفردوها من التفاسير، مثل كتاب الراوندي، رحمه الله، وكتاب منهاج الهداية، للشيخ شهاب الدين أحمد بن متوّج، رحمه الله، وكتاب كنز العرفان في فقه القرآن، للشيخ الأعظم، خاتم المجتهدين، المقداد بن عبد الله السيوري، رحمه الله، وطيب ثراه، فإنّه يكتفي في معرفة تفسير هذه الآيات، وكيفية أخذ الأحكام منها بالرجوع إلى بعض هذه الكتب»[13].

(12) أحمد المتوج: منهاج الهداية، ص 60 - 61.

(13) منهاج الهداية، مقدمة المحقق، ص 35- 36، نقلا عن رسالة كاشفة الحال للأحسائي، ص 87.

والحـق أنّ الناظـر في كتـاب السـيوري، يجـد اتّـكاءً كبـيرًا عـلى كتـاب المتـوّج، ويجـد أنّ السـيوري قـد أكـثر مـن النقـل عـن البحـراني، بعـد أن أثنـى عليـه ثنـاءً عظيـمًا، ولا غـرو فـإنّ ابـن المتـوّج البحـراني قـد أحيـا - بكتابـه هـذا - بحثًـا، ظلّ مـتروكًا مـدة طويلـة؛ ذلـك أنّ «فقهـاء الإماميـة لا يوجـد لهـم أثـرٌ بـارزٌ، خـصّ بآيـات الأحـكام، خـلال مـدةٍ تناهـز القرنـين بعـد القطـب الراونـدي، صاحـب فقـه القـرآن... إلى أن قـام ابـن متـوّج، وبـذل اهتمامًـا واسـعًا في هـذا المجـال، وفتـح البـاب بعـد انسـداده في هـذه المـدة الطويلـة»[14].

لم تتوقـف إسـهامات البحرانيـين الفقهيـة عنـد ابـن المتـوّج، بـل إنّ تصنيفاتهـم توالـت بشـكل ملحـوظ، بعـد أن بـدأوا مرحلـة الاسـتقلال بالتصانيـف العلميّـة، ومـن يتتبـع تلـك التصنيفـات فسـيرى أنّهـا سـار في اتجاهـين:

أمّـا أولهـما فلسـنا نبتـدع مـن القـول منكـرا، ولا نشـهد زورًا حـين نقـرر أنّ المدرسـة البحرانيـة هـي التـي ابتكرتـه، ولسـنا نذيـع سرًّا حـين نقـول إنّ الـدرس الفقهـي في الحـواضر التـي تعتنـق الإماميـة مذهبًـا تأثـر بهـذا الابتـكار، فنسـجَ خرّيتـو هـذه الصناعـة عـلى منوالـه، وحـذا أعاظـم الفقهـاء حـذوه، ذلـك الابتـكار الـذي يمكننـا تسـميته بـ(الاتجـاه الموسـوعي) في عـرض القضايـا الفقهيـة المختلفـة ومناقشـتها.

ولقـد بـرز مـن المدرسـة البحرانيـة عـدد مـن الفقهـاء، الذيـن ألفـوا موسـوعاتٍ فقهيـة ضخمـة، ولعـلّ أبـا عـذر هـذه الطريقـة، ومبتكرهـا هـو علامـة البحريـن الشـيخ يوسـف بـن أحمـد آل عصفـور الـدرازي البحـراني (1186هـ)، الـذي عُـرِف بموسـوعته الفقهيـة الضخمـة، الموسـومة بـ(الحدائـق النـاضرة في أحـكام العـترة الطاهـرة)، وهـو كتـابٌ وصفـه مصنّفـه بأنـه «لم يُعْمَـل مثلـه في كتـب الأصحـاب، ولم يَسْـبِق إليـه سـابقٌ في هـذا البـاب»[15]، ولا غـرو، فقـد «عملـه

(14) منهاج الهداية، مقدمة المحقق، ص 22.

(15) لؤلؤة البحرين ص 446.

مؤلفه؛ لكي يغني روّاد الفقه عن سبر غيره من كتب الفقه، والحديث، والاستدلال. ولا بدع، فإنّه أول مجموعة فقهية، ومدونة كبرى في الفرائض والسنن، تحوي جلَّ الفروع، إن لم يكن كلّها، وتضمّ في طيّها الأقوال، والآراء، وأصول الدلائل، وحوت بين دفّتيها جميع ما ورد من الأحاديث عن الصادع الكريم، وأئمة العترة الطاهرة - صلوات الله وسلامه عليه وعليهم - في الأحكام الشرعية»[16].

ومنذ أن برزَ هذا السفر البحرانيّ إلى الوجود، تلقّفته أيدي العارفين المهرة من جهابذة الفقه، فصار مرجعهم الأول؛ لما «وجدوه في طيّه من علمٍ غزير، وفضلٍ كثير، وفقاهةٍ ودراية، وتضلُّعٍ في فنون الحديث، وتبحّرٍ في الفقه، وتتبّعٍ في الآراء، واطّلاعٍ على الفتاوى، وحيطةٍ بالأدلة، واستقصاءٍ فيها، وخبرةٍ بمعاقد الإجماع، وموارد الشهرة، ومقدرةٍ على البحث، وقوةٍ في البرهنة، وتثبّتٍ في الحكم، وتعمّقٍ في التفكير، ونضجٍ في الرأي، وما هنالك من دقّةٍ وتثبّتٍ وتحقيق»[17].

تميّزت هذه الموسوعة العلمية بعدة مميّزات، لعل من أهمها منهجية الشيخ يوسف في تبويب المسائل وعرضها؛ ذلك أنه قسّم « مباحث الأبواب الفقهية الكبرى، المعروفة إلى أقسامها، ومحاورها الرئيسة، والفرعية، على نحوٍ منطقيٍّ متدرّجٍ من الأعمّ إلى الأخصّ، ومن أمّهات المسائل إلى فروعها وملحقاتها، والذي لم يُعْهَد مثله، من حيث الدقة، وحسن التنظيم في ما سبقه من مؤلفات الشيعة»[18].

ينضاف إلى تلك الميزة المنهجية شمولية المباحث، والتوسّع في إيراد المسائل والفروع الفقهية، والإحاطة بالآراء والأقوال في كل مسألة، ودقّة الاستدلال،

(16) مقدمة السيد عبد العزيز الطباطبائي لكتاب الحدائق الناضرة ج1/ ذ.

(17) مقدمة الطباطبائي ج1/ ض.

(18) خالد العطية: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، ص 443.

وتتبّع الأخبار الواردة في كل مسألة، إضافةً إلى كثرة المصادر وتنوعها، سواء في الفقه، أو الحديث، والرجال، والتفسير، واللغة، وغيرها؛ حتى قيل: « إنّ صاحب الحدائق لم يدع - إلا ما ندر - كتابًا من كتب الحديث، والفقه المتداولة والمعروفة عند الشيعة في عصره، إلا ورجع إليه، ونقل منه»[19].

ولقد اغتالت يدُ الأجل مؤلف هذه الموسوعة قبل أن يتمّها، فانبرى تلميذه العلامة الشيخ حسين بن محمد العصفور (1216هـ/ 1801م) لإتمامها، متبّعًا المنهج نفسه، وقد وسمَ عمله ذاك بـ(عيون الحقائق الناظرة في تتمة الحدائق الناضرة)، وهو كتاب كبير يحتوي على تسعةٍ من أبواب الفقه، هي: الظهار، والإيلاء، واللعان، والعتق، والإقرار، والجعالة، والأيمان، والنذر، والكفّارات.

ومن أجل تلكم الخصائص الفريدة، التي اختصت بها موسوعة (الحدائق) الفقهية، اعتنى كثيرٌ من الفقهاء بها، فكتبوا عليها التعليقات والحواشي، ومن بين تلك الحواشي:

1. حاشية لتلميذ المؤلف، السيد علي الطباطبائي الحائري (1231هـ/ 1815م).
2. حاشية للسيد ميرزا إبراهيم الفسائي الشيرازي.
3. حاشية للسيد إبراهيم بن محمد الموسوي الدزفولي (قبل 1300هـ/ 1882م).
4. حاشية للعلامة ابن يوسف الحدائقي الشيرازي.
5. حاشية للشيخ محمد تقي الأيرواني.
6. شرح مقدمتين من مقدمات الحدائق، للسيد محسن الأعرجي الكاظمي (1227هـ/ 1812م).
7. شرحٌ لمقدمات الحدائق، موسوم بـ(الجُنّة الواقية) للعلامة آقا محمد علي الكرمانشاهي (1269هـ/ 1852م).

(19) خالد العطية: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، ص 450.

8. تعليق على كتاب الحدائق الناضرة للشيخ حسن بن الشيخ أحمد المحسني الأحسائي (1272هـ/ 1855م).
9. رسالة في الرد على الشيخ يوسف في قوله بعدم حجية البراءة الأصلية، للشيخ موسى بن الشيخ حسن المحسني الأحسائي (1289هـ/ 1872م).

وإذا كان الله قد كتب لموسوعة الحدائق الانتشار والاشتهار، فإنّ هذا لا يعني أنّ المدرسة البحرانية لم تنتج غيرها من الموسوعات الفقهية؛ ذلك بأنّا نجد كثيرين حذوا حذو الشيخ يوسف، ومن أبرزهم معاصره الشيخ محمد علي المقابي البحراني ، الذي شرح كتاب الوسائل شرحًا استدلاليًّا موسَّعًا، كما سيأتي، وقد ألف الشيخ حسين العصفور موسوعته الفقهية الضخمة، الموسومة بـ(الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع)، كما ألف الشيخ عبد الله الستري موسوعته الفقهية (كنز المسائل)، ولو أردنا استقصاء من وضع موسوعة فقهية، بعد الشيخ يوسف، لطال بنا المقال، إذ صار وضع موسوعة فقهية من التقاليد العلمية، التي يحاول كثير من الفقهاء الالتزام بها، إبرازًا للمستوى العلمي المتقدم، الذي وصلوا إليه، وإظهارًا لمقدرتهم على استنباط الأحكام الشرعية.

أما ثاني الاتجاهين اللذين سار فيهما التصنيف الفقهي في المدرسة البحرانية، فيتمثّل في البحوث الفقهية المتخصصة؛ إذ يعمد الفقيه إلى مسألة من مسائل الفقه، فيبحثها بحثًا مستفيضًا، فيعرض الآراء في تلك المسألة، ويناقشها، فيقوي رأيًا ويتبنّاه، أو يردّه ويدحضه، أو يدلي برأيٍ من عنده جديد، حسبما قاده إليه الدليل.

وتختلف طرائق التأليف في هذا الاتجاه، إلا أنّ الغالب هو تخصيص رسالة للمسألة الفقهية المعروضة، ومن يطالع كتب التراجم يجد أنّ علماء البحرين قد كتبوا الرسائل في شتى المسائل الفقهية، فقد كتبوا

في الطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والخمس، وغيرها من أبواب الفقه، كما يجد المطالع - كذلك - اهتمامًا واضحًا ببعض المسائل، كاهتمامهم ببحث صلاة الجمعة في زمان الغيبة؛ إذ ألف فيها علماء البحرين أكثر من عشر رسائل، نذكر بعضها مرتبة زمانيًّا على النحو الآتي:

1. رسالة في الجمعة، للشيخ علي بن سليمان القدمي (1064هـ/ 1653م) ذهب فيها إلى وجوب الجمعة العيني.
2. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ سليمان بن صالح العصفور (1085هـ/ 1085م).
3. رسالة في حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة، للشيخ سليمان بن أبي ظبية البحراني (1101هـ/ 1689م).
4. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ أحمد بن محمد المقابي (1102هـ/ 1690م)، وهي نقضٌ لرسالة ابن أبي ظبية السابقة.
5. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م).
6. رسالة في وجوب صلاة الجمعة عينًا، للشيخ علي بن حسن البلادي (1203هـ/ 1788م).
7. رسالة في الجمعة، للشيخ خلف بن عبد علي العصفور (1208هـ/ 1793م).
8. رسالة في صلاة الجمعة، للشيخ علي بن محمد العصفور (1215هـ/ 1800م).
9. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ محمد بن علي العصفور (1244هـ/ 1828م).
10. رسالة في أحكام الجمعة، للشيخ عبد علي بن خلف العصفور (1303هـ/ 1885م).

والحـقّ أنّ (صـلاة الجمعـة) في زمـن الغيبـة، مسـألة شـائكة، تصـدّى لهـا كثـيرٌ مـن فقهـاء الإماميـة؛ لارتباطهـا بقضيـة تـولي الفقيـه مناصـب النيابـة عـن الإمـام، وتلـك «إشـكالية غـير محسـومة في الفقـه الشـيعي حتـى الآن»[20]، وقـد أضفـى الأصوليـون عليهـا «طابعًـا سياسـيًّا، يربطهـا بالإمامـة الإلهيـة، وهـذا مـا جعلهـا أحـد معايـير شرعيـة السـلطة، فقـد تمسّـك الأصوليـون بـشرط عدالـة السـلطان، فـإذا أقاموهـا أقـروا بشرعيـة السـلطة»[21].

أمـا الأخباريـون مـن الشـيعة فقـد ذهبـوا إلى وجـوب الجمعـة عينًـا، دون قيـدٍ أو شرط، ورأوا «أنّ اشـتراط السـلطان ليـس عليـه سـلطان»[22]، وهـذا الموقـف هـو «الأصـل العمـلي الشـيعي، وإنّمـا وردت بعـض النصـوص الضعيفـة، مشـفوعة بمواقـف وظـروفٍ سياسـية أملـت عـلى الفقيـه الأصـولي التشـدّد في موضـوع صـلاة الجمعـة، وإحالتهـا إلى شـعيرة سياسـية عباديـة، وإدراجهـا ضمـن امتيـازات الإمامـة»[23].

وواضـحٌ مـن الثبـت الـذي قدّمنـاه للرسـائل التـي كتبهـا البحرانيـون في مسـألة صـلاة الجمعـة، أنّهـم يذهبـون إلى وجوبهـا عينًـا، سـواء منهـم الأخباريـون والأصوليـون، ولم يشـذّ عنهـم إلا الشـيخ سـليمان بـن أبي ظبيـة البحـراني، الـذي ذهـب إلى تحريمهـا في زمـن الغيبـة[24].

---

(20) فـؤاد إبراهيـم: الفقيـه والدولـة، دار المرتـضى، بـيروت، الطبعـة الجديـدة، 1433هـ/ 2012م، ص 231.

(21) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(22) الفيـض الكاشـاني: الشـهاب الثاقـب، منشـورات مؤسسـة الأعلمـي، بـيروت، ط2، 1401هـ، ص 9.

(23) فؤاد إبراهيم: المرجع السابق، ص 232.

(24) ينظر: فهرست علماء البحرين للماحوزي ص 140.

الأصولية والأخبارية[25]:

مادمنا نتحدّث عن الفقه وعلومه في البيئة العلمية البحرانية، فلا بدّ من الوقوف على قضية (الأصوليين والأخباريين)؛ فإنّ البحرين كانت إحدى أهم المحطات التي احتضنت المنهج الأخباري، فقد مارست «دورًا ثنائيًّا من التأثير والتأثر السلفي إلى بلاد فارس وبالعكس، مثّله السيد ماجد البحراني (1028هـ/ 1918م)، والشيخ علي بن سليمان البحراني... ووجدنا بعد حين أنّ النشاط الأخباري قد غطّى الفجوة، التي حدثت في ميدان الفكر السلفي في إيران، بعد سقوط الدولة الصفوية سنة 1135هـ/ 1722م، فاحتلّ كلٌّ من البحرين، والقطيف، والعراق مراكز الفكر السلفي»[26].

ولم تكن تلك الصدارة في التيار الأخباري في البحرين لتمرّ دون أن يسجّل علماء البحرين رأيهم في الصراع المحتدم بين التيارين، بل كان لهم دور كبير في تقريب الفجوة بين ذينك التيارين الإماميين.

والأصوليون والأخباريون يمثلون تيارين فكريين في المدرسة الإمامية، يكمن الفرق الرئيس بينهما في الأدلة التي يجوز الاستنباط منها، فالأصوليون، أو المجتهدون «هم الذين يلجأون في مقام استنباط الأحكام الشرعية إلى الأدلة

(25) خاض في هذا الموضوع كثيرون، فبعضٌ خاضه بعلم، وآخر خاض فيه، وهو لا يعرف كنهه، فخبط خبط عشواء، وابتعد عن طريق الصواب، بل أتى بشيء عجاب!! ومن هذا الصنف مؤلف كتاب (علم الكلام ومدارسه)، أعني الدكتور فيصل بدير عون؛ إذ يرى: «أنّ الحديث الآن عن تيار الإخباريين، وتيار الإصلاحيين أرى أنه امتداد للمشكلة التي نشبت بين الشيعة بعضهم وبعض (كذا) بمجرد أن مات علي بن أبي طالب، حيث اعتقد البعض، كما رأينا، أنه لم يمت، وأنه رُفِعَ إلى السماء، كما رفع عيسى بن مريم، وأنه مازال حيًّا يُرزَق، وأنه سيعود إن عاجلا أو آجلا. أما التيار الآخر، فكان من رأيه أن عليًّا قد مات، ومن ثمّ لا بدّ من أن يُنَصِّبَ المسلمون إمامًا بعده، ويكون هذا التنصيب عن طريق التعيين، لا عن طريق البيعة أو الشورى».

عون، فيصل بدير: علم الكلام ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 2010م، ص 124، وما أصدق من قال: لو سكت من لا يعلم لقلّ الاختلاف!

(26) الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، ص 367.

الأربعة، من الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل»[27] أمّا الأخباريون، أو المحدِّثون، فهم الذين يعتمدون في مقام الاستنباط على الكتاب والسنة، ولا يأخذون بالإجماع ولا بدليل العقل[28].

ولقد مرّ هذان التياران في حواضر العلم الإمامية، كالعراق وإيران بمراحل مختلفة؛ وتجاذبات علمية حينًا، وخاضعة للسياسة ولعبتها حينًا آخر، أما البحرين فقد لزمت خطًّا واحدًا، لم تَمِل عنه؛ إذ لم يكن العلماء البحرانيون ينظرون إلى الخلاف بين الفريقين إلا بوصفه خلافًا علميًّا محضًا، ولم يكونوا يرتضون إنزاله إلى ساحة السياسة، أو يحيلونه إلى خلافاتٍ شخصيةٍ، يكون الهوى والتعصب فيها هو الحاكم؛ لذا لم يكن العلماء البحرانيون يجدون غضاضة في أن يأخذ بعضهم عن بعض، سواء كان الآخذ والمأخوذ منه متفقين في الأصولية والأخبارية، أم كانوا مختلفين، فيكون الآخذ أصوليا، والمأخوذ عنه أخباريًّا، أو العكس، كما هو الحال في تتلمذ الشيخ عبد الله السماهيجي، الذي كان يصف نفسه بـ(خادم المحدّثين، وتراب أقدام العلماء العاملين)[29] على الشيخ سليمان الماحوزي، وهو أصوليٌّ بحتٌ، وقد وصفه السماهيجي، وبالغ في وصفه وإطرائه[30]، ولم تمنع (أصولية) بعض العلماء السماهيجيَّ من اتخاذهم إخوة مقربين إلى نفسه، فعندما عرّف بأكابر تلامذة الشيخ سليمان الماحوزي، ابتدأ بذكر الشيخ أحمد بن إبراهيم العصفور، وهو أصوليٌّ معروف، فقال في وصفه: «أخي بالمؤاخاة، وصديقي في المصافاة، الشيخ العلامة الفهّامة، الأسعد، الأمجد، شيخنا الأوحد، الشيخ أحمد..»[31]

(27) محمد عبد الحسن الغراوي: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين، دار الهادي، بيروت، ط1، 1992، ص 39.

(28) ينظر: المصدر السابق، ص 55-56.

(29) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 2.

(30) انظر: الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 73 - 80.

(31) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 61.

ومـمّا يـدلّ عـلى نظـر البحرانيـين إلى هـذه المسـألة نظـرةً علميـةً محضـةً، خاضعـة لمعايـير النقـاش العلمـي أنّهـم يأخـذون بالـرأي إذا بـان لهـم صوابـه، وعضدتـه الأدلـة، ويتركـون الـرأي إذا اسـتبان لهـم خطـؤه، مـن دون فـرقٍ في كـون ذلـك الـرأي مـن مبـاني الأصوليـين أو الأخباريـين، ولعـلّ في إيـراد الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي الفـروق بـين التياريـن دليـلا عـلى مـا نحـن بصـدده، فقـد وافـق، وهـو الأخبـاري المعـروف، الأصوليـين في بعـض المسـائل، كموافقتـه إياهـم في أنّ الأصـل في الأشـياء هـو الإباحـة؛ فـإن «المجتهديـن يقولـون: إنّ الأصـل في الأشـياء الإباحـة؛ لقولـه - عليـه السـلام - كلّ شيءٍ مطلـقٌ حتـى يـرد فيـه نهـيٌ، ولإطـلاق قولـه تعـالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ البقرة: 29. والأخباريـين يتوقفـون في ذلـك، بـل عندهـم: مـا لم يـرد نـصٌّ في جـوازه لا سـبيل إلى إباحتـه ولا تحريمـه، بـل هـو مـن قبيـل الشُّـبَه، والأمـور ثلاثـة: حـلالٌ بَـيِّنٌ، وحـرامٌ بـيِّنٌ، وشُـبُهاتٌ بـين ذلـك.

وأنـا عنـدي توقّـفٌ في هـذه المسـألة، بل الـذي يظهـر لي ترجيـح كلام المجتهدين؛ لمـا يظهر مـن الآيـات والروايـات، والله أعلـم»[32].

ومـن هنـا يبـدو غريبًـا الحكـم عـلى مثـل الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي بالتصلّـب وعـدم الاعتـدال؛ فقـد زعـم عـلي الجابـري في دراسـته عـن الفكـر السـلفي عنـد الشـيعة الاثنـي عشريـة أنّـه «لم يكـن تصلّـب السـماهيجي في عقيدتـه السـلفية يـرضي المعتدلـين منهـم... كـما تخطّـى السـماهيجيُّ الموقـف المعتـدل، الـذي وجدنـاه عنـد السـيد نعمـة اللـه الجزائـري»[33].

ولسـت أعلـمُ النـصّ الـذي اتّـكأ عليـه الجابـريُّ في حكمـه المزبـور، فإنـه لم ينقـل نصًّـا عـن السـماهيجي يثبـت ذلـك، وكلّ مـا سـاقه مـن أحـكام، في هـذه المسـألة، عبـارات لا تخـرج عـن العموميـات، مـن مثـل قولـه: «لخّـص

(32) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 89.

(33) عـلي حسـين الجابـري: الفكـر السـلفي عنـد الشـيعة الاثنـا عشريـة، دار إحيـاء الأحيـاء، قـم المقدسـة، ط2، 1409هـ ص 378.

السـماهيجي لنـا موقفـه السـلفي في رسـالته في التوحيـد، ومنيـة الممارسـين، وضمّنـه قصيدتـه التعليميـة، التـي أرّخ فيهـا للعديـد مـن أعـلام الفكـر السـلفي الاثنـا عـشري»[34].

وواضـحٌ مـن هـذا النـصّ أنّ الجابـري لم يطّلـع عـلى منيـة الممارسـين، ولا عـلى غيرهـا مـن مصنفـات السـماهيجي، وهـذا مـا يبـدو مـن خـلال نقلـه في الحواشي نصـوص السـماهيجي عـن منيـة المرتـاد للمـيرزا محمـد الاسـترابادي، وروضـات الجنـات للخوانسـاري، ولعـلّ حكمـه كان مبنيًـا عـلى إعـلان السـماهيجي نفسـه «خـادم المحدّثـين، وتـراب أقـدام علـماء الأخباريـين»[35]، وهـو أمـرٌ لا يعـدو اعتـزاز السـماهيجي بالتيـار الـذي ينتمـي إليـه، وهـو - عـلى اعتـزازه بذلـك - لا يجـد حرجًـا في أن يُدْخِـلَ التيـار الآخـر في زمـرة المخدومـين، فقـد سـمّى نفسـه بـ «خـادم المحدّثـين والمجتهديـن، وتـراب أقـدام العابديـن والمتهجديـن» في مقدمة كتابـه الموسـوم بذخـيرة العبـاد في تعريـب زاد المعـاد[36]، فسـاوى بـين التياريـن مسـاواة، تقطـع الطريـق عـلى مـن يظـنّ أنّ بـين التياريـن عـداوةً، فـلا يسـتقيم - والحـال هـذه - وصـف السـماهيجي بالتشـدد البتـة.

ثـم إنّ الحـواشي التـي نقلهـا الجابـري - كـما أسـلفنا - مـن منيـة المرتـاد لا تخـرج عـن كونهـا تأكيـدًا لوجـوب الرجـوع، في مقـام أخـذ الأحـكام الشرعيـة، لـراوي الحديـث دون غـيره، وليـس في هـذا أكـثر مـن إعـلان منهـج الأخباريـين العـام، الـذي يلتقـي فيـه السـماهيجيُّ والسـيد نعمـةَ اللـه الجزائـري، والشـيخَ يوسـف العصفـور، وكلّ الأخباريـين، فأيـن تخطـي موقـف نعمـة اللـه الجزائـري المعتـدل، كـما يزعـم؟

(34) عـلي حسـين الجابـري: الفكـر السـلفي عنـد الشـيعة الاثنـا عشريـة، دار إحيـاء الأحيـاء، قـم المقدسـة، ط2، 1409هـ ص 378.

(35) المصدر نفسه، ص 379.

(36) انظـر: السـماهيجي، الشـيخ عبـد اللـه بـن صالـح: ذخـيرة العبـاد في تعريـب زاد المعـاد، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه. الورقـة 1.

وفي مرحلـة لاحقـة، اتخـذ الخـلاف العلمـيّ بـين التياريـن في العـراق، وإيـران شـكل النـزاع المفـضي إلى الافـتراق، والقـدح في علـماء التياريـن الإماميـين، بعـد أدّت السياســة دورهــا في إذكاء نــار الخــلاف، وتحويــل وجهتــه العلميــة؛ في سـبيل تحقيـق بعـض المـآرب السياسـية[37]، مـمّا حـدا بالشـيخ يوسـف العصفـور، الـذي كان يعيـش في كربـلاء يومـذاك، الوقـوف موقفًـا وسـطًا؛ إذ «مثّـل دور الاعتـدال بسـلوكه طريقًـا وسـطًا بـين الخطـين المتوازيـين، أعنـي خـط الأصوليـين والأخباريـين، محـاولا تخفيـف غلـواء سـلفه في الـرأي، المحـدِّث الاسـترابادي، وأتباعـه، والحـدّ مـن حملتهـم الجارحـة، ومحاكمـة الأصوليـين، ثـمّ محاولـة تقليـص الخـلاف بينهـم وبـين الأخباريـين، وفعـلا كان لـه أثـر كبـير في حـدّ هـذه العاصفـة العاتيـة»[38].

ويبـدو أنّ الطريقـة الوسـطى التـي اختطهـا الشـيخ يوسـف لم تـرق لكثيريـن، مثـل الوحيـد البهبهـانيّ (1206هـ/ 1791م) الـذي «شـنّ عـلى الأخباريـة هجومًـا عنيفًـا بمؤلفاتـه، ومحاججاتـه الشـفوية الحـادّة مـع علمائهـا»[39]، حتـى أفتـى بعـدم صحـة الصـلاة خلـف الشـيخ يوسـف العصفـور، ومنـع مـن حضـور درسـه، وحتـى أنّ ابـن أخـت الوحيـد، أعنـي السـيد عـلي الطباطبـائي، صاحـب كتـاب (الريـاض) كان «يحـب الحضـور عليه [يعني الشـيخ يوسـف]؛ لاستحسـان مسـلكه في التفقـه، ولكنـه يخـشى مـن غضـب خالـه (الأغـا) عليـه، فـكان يخفـي نفسـه في بعـض الزوايـا بدرسـه ليـلا عـن أعـين الناظريـن؛ كيـلا يظهـر الأمـر ويبـين»[40].

والـذي يبـدو لنـا أنّ عمـل الشـيخ يوسـف كان منطلقًـا مـن النظـر إلى الخـلاف نفسـه؛ إذ لم يتعـدَّ أن يكـون خلافًـا علميًّـا، سـاحته الأساسـية حلقـات التدريـس،

(37) ينظر: فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة ص 275- 286.

(38) الغراوي: مصادر الاستنباط، ص 61.

(39) المصدر نفسه، ص 46.

(40) العبقات العنبرية، ص 87.

وأداته الوحيدة هي النقاش وبسط الدليل؛ لذا يبدو غريبًا الحكم عليه بأنه «جسّد ظروفه في مبدأ الاحتياط، وهو بهذا يصحّ تسميته تقية الأخباريين؛ بسبب تهوّر العوام من جهة، وللحد من التدهور في العلاقات الفكرية، والاجتماعية في المجتمع الاثنا عشري، من جراء الوضع الجديد، الذي تمخّض عن ثورة الوحيد من جهة أخرى»[41].

إنّ الحكم على عمل العصفور بأنه (تقية الأخباريين) إنّما يصحّ لو لم يصدح برأيه، المخالف لرأي الأصوليين، الذي هو مقتضى التقية، في حين وجدناه قد حصر حجية العمل بالكتاب والسنة، المشتملة على الأخبار، ورفض بصراحة العمل بالعقل والإجماع، فأين التقية في ذلك؟

ثمّ إنّ التقية إنّما يستعملها الخائف، الذي لا يجد له نصيرًا، في حين كان الشيخ يوسف في وسطٍ أخباري بحتٍ، وفي زمنٍ سادت فيه الأخبارية حتى «ملأت الأقطار والأنحاء... وصار دين (الأصولية) في جنبهم كالعدم»[42]، فليس إذن، إلا زاوية النظر العلمية للخلاف، التي كان ينظر من خلالها الشيخ يوسف، وهو ما يفسّر تجويزه الصلاة خلف البهبهاني، على الرغم من تحريم الأخير الصلاة خلف الشيخ يوسف[43].

على أني أتفق مع الباحث في أنّ الوحيد البهبهاني أوجد وضعًا جديدًا في المجتمع العلمي في كربلاء، ذلك الوضع القائم على التعصّب والتشدّد، وتحويل الأمور من مسارها العلمي إلى مسارٍ آخر بعيدٍ عن العلمية، فإنّه «رأى أنّ الشريعة الغرّاء لا تستقيم إلا بمحو هذه الفرقة العمياء»[44]، ولم ينته التعصب بموت الوحيد، بل حذا تلاميذه حذوه، وساروا على نهجه،

(41) علي الجابري: الفكر السلفي، ص 386.

(42) العبقات العنبرية، ص 87.

(43) انظر هذه القضية في: مغنية، محمد جواد: مع علماء النجف الأشرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1984م، ص 74.

(44) العبقات المنبرية، ص 87.

فاستعر النزاع بين الفريقين، متحولا إلى خصامٍ وعداوة، وحملات تفسيقٍ، وإخراجٍ من الملّة، تُوِّجت بفتاوى قُتِلَ بسببها الميرزا محمد الأخباري في العراق سنة 1232هـ ص 1816م[45].

وقد آمن علماء البحرين بأنّ الخلاف بين التيارين علميٌّ بحت، وجاهدوا ليبقى كذلك، وهو عين الخط المعتدل الذي أرساه البحرانيون قبل الشيخ يوسف وبعده، لمّا حصروا الخلاف في كونه خلافًا علميًّا، كما أسلفنا، على الرغم من احتدام الصراع بين التيارين، واقتتالهما في العراق وإيران؛ لذلك وجدنا زعيم المدرسة البحرانية يومذاك، أعني الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1801م) يحرر موطن النزاع بين التيارين، مشيدًا بعدالة الأصوليين وتقواهم، على الرغم من عدم قبول منهجهم، فيقول بوضوح: «ولكن أولئك العلماء الأخباريين، حيث قد بلغهم عدالة أولئك العلماء المجتهدين، وأنّهم كما وصفت في سؤالك، بل بلغوا زيادة في ذلك، أوجب لهم ذلك حسن الظن، والتجافي عن القول فيهم، والطعن عليهم، لأنّ مقتضى عدالتهم، ووثاقتهم أن يكون حاجزًا عن الدخول فيما لم يأت عن أئمتهم، وأنّه لم يصدر ذلك إلا على وجه الغفلة، والمجاراة معهم» يعني مع المخالفين[46].

بل إننا نرى الشيخ حسين يحاول إيجاد وجهٍ مَرْضيٍّ للأصوليين في أخذهم بالإجماع ودليل العقل؛ فيعتذر لهم بأنّ «الأدلة كلها منطبقة على فساد تلك القواعد الاجتهادية، وعدم الاعتداد بها في زماننا بالكلية، وقد مرَّ سابقًا على أن دخولهم [يعني الأصوليين] فيها، وأخذهم بها لأحد الأمرين: إمّا إلزامًا للمخالفين، خذلهم الله تعالى، في مقام الاحتجاج، أو غفلة عن

(45) انظر في تفصيل الواقعة، والفتاوى الصادرة: الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، ص 86 - 103، وص 183 - 188.

(46) العصفور، الشيخ حسين: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1979م، ص 41.

تلـك الأدلـة المسـقطة لهـا عـن رتبـة الاعتبـار»[47]. فالأصوليـون إذن، في نظـر الشـيخ حسـين لا يؤمنـون بغـير الكتـاب والسـنة، بوصفهـما أدلـةً شرعيـة عـلى الوجـه الأول، أو هـم غافلـون عـن الأدلـة، التـي تبعـد غـير الكتـاب والسـنة عـلى الوجـه الآخـر، وهـم - أعنـي الأصوليـين - في نظـر الشـيخ حسـين معـذورون عـلى كلا الوجهـين.

ومـن أجـل ذلـك العـذر الـذي التمسـه الشـيخ حسـين العصفـور للأصوليـين، وجدنـاه يقـرر أنـه «لا يجـوز التعـرض لأكـثر مـن بيـان خطئهـم، وفسـاد مـا تعلقـوا بـه مـن القواعـد الاجتهاديـة؛ لئـلا يقتفـي أثرهـم مـن كان بعدهـم، لضعـف قريحتـه عـن نقـض شـبههم، ومـا تعلقـوا بـه في التجشـم لتلـك القواعـد العاميـة، وامتثـالا لمـا اسـتفاض عنهـم - عليهـم السـلام - مسـندا عـن النبـي - صـلى اللـه عليـه وآلـه - أنـه قـال: إذا ظهـرت البـدع في أمتـي فعـلى العـالم أن يظهـر علمـه، فـإن لم يفعـل فعليـه لعنـة اللـه»[48].

ثانيا: القرآن وعلومه

ليـس غريبًـا أن تهتـمّ المـدارس الدينيـة بالقـرآن وعلومـه، وأن ينشـغل بـه الدارسـون في تلـك المـدارس وأسـاتذتهم، فهـو - كـما يقـول المقـابيّ في مقدمـة تفسـيره - « أشرف العلـوم وأفضلهـا، وأعمّهـا منفعـةً في الداريـن وأكملهـا، وهـو الحـريُّ بقـصر الهمـم عـلى معرفـة حقائقـه، والأحـق بالخـوض في تيّـار غوامضـه ودقائقـه؛ لأنـه الأصـل الـذي تنبجـس منـه المعـالم القدسـية، والبحـر الخِضَـمّ الـذي تُنْـزَفُ منـه النفحـات الفردوسـيّة»[49].

غـير أنّ هـذا الاشـتغال بالقـرآن وعلومـه في المدرسـة البحرانيـة لم يصـل إلينـا منه

(47) العصفـور، الشـيخ حسـين: المحاسـن النفسـانية في أجوبـة المسـائل الخراسـانية، مراجعـة حبيـب عبـد الكريـم المرتـضى، دار المـشرق العـربي الكبـير، بـيروت، ط1، 1979م، ص 38.

(48) المصدر نفسه، ص41.

(49) المقـابي، الشـيخ محمـد بـن عـلي: صفـوة الصـافي والبرهـان، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخةٍ منـه، الورقـة 1.

شيء إلا في العصور المتأخرة؛ ذلك بأنّ كتب التراجم لم تنص على دراسات قرآنية قبل دراسات الشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج البحراني (820هـ/ 1417م)، الذي كتب ثلاثة تفسيراتٍ للقرآن: كبير، ووسيط، ووجيز[50]، وخصّ آيات الأحكام الخمس مئة بدراسة، وسمها بـ(منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية)، كما وضع رسالةً في (الناسخ والمنسوخ).

فعمل المتوّج إذن، هو أقدم ما وصل إلينا ممّا يرتبط بالدراسات القرآنية في البحرين، غير أنّ أيًّا من التفاسير الثلاثة لم يصل إلينا، في حين سلم من آفات الزمان منهاج الهداية، ورسالة الناسخ والمنسوخ، وكنّا قد عرضنا كتاب (منهاج الهداية) سابقًا في باب الفقه وعلومه، وسنعرض هنا رسالة (الناسخ والمنسوخ).

تبدأ رسالة (الناسخ والمنسوخ) بمقدمة، بيّن فيها المتوّج أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ؛ ذلك بأنّ «من ادّعى التفقّه في الشرعيّات، التي هي معالم الدين، ولم يعرف الناسخ من المنسوخ، كان مثل الحمار في الطين»[51]، ثمّ أشار إشارةً سريعة إلى الخلاف في وقوع النسخ في القرآن، وهو خلافٌ قديمٌ، تناوله أكثر من اعتنوا بالناسخ والمنسوخ، غير أنّ ابن المتوّج لم يعرض أدلة المانعين من وقوع النسخ، بل أبدى اعتراضه عليهم بصورةٍ قاطعة، فقد رأى « بعضَ المفسرين يقول: لا منسوخ في القرآن، هؤلاء قومٌ عن الحقِّ صدّوا، وبإفكهم على الله ردّوا»[52] .

وتناول ابن المتوّج - بعد ذلك - الاختلاف في عدد الآيات التي وقع النسخ فيها، فقد « قال أكثرهم: إنّ عدد الآي، التي دخل عليها النسخُ مئة آية.

(50) انظر: الذريعة 4 ص 233.

(51) ابن المتوّج، الشيخ أحمد بن عبد الله: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق ماجد العويناتي، دار المجتبى، قم المقدسة، ط1، 1422هـ، ص 29.

(52) المصدر نفسه، ص 30.

وأنا - وإنْ أوردتها في تفسير القرآن، في خلال الكلام على علم البيان - فإني مؤلِّفٌ في ذلك مختصرًا، يكون للمتعلّم تبصرةً، وللفقيه والعالِم تذكرةً، أكفيهم مؤنة الدأب، وصعوبة التفتيش والطلب»[53].

وقد عرّج ابن المتوج على تبيين مصطلح النسخ، والفرق بينه وبين البَداء، ثمّ بيّن أضرب النسخ الثلاثة: المنسوخ خطًّا وحكمًا، والمنسوخ خطًّا لا حكمًا، والمنسوخ حكمًا مع بقاء أصله، وبيّن أنّ هذا الضرب من النسخ قد وقع في ثلاثٍ وستين سورة، عدّدها كلّها، ثمّ شرع - بعد ذلك - يعدد الكليّات التي تحكم الضرب الثالث من النسخ، فقال: «اعلم أنّ كلّ ما في القرآن من ﴿وَأَعْرِضْ﴾، و﴿تَوَلَّ عَنْهُمْ﴾، و﴿ذَرْهُمْ﴾، وما أشبه ذلك في معناه، فناسخه آية السيف.

وكلّ ما في القرآن من ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ الأنعام:15 نسخه قوله: ﴿لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ الفتح:48.

وكلّ ما في القرآن من خبر الذين أوتوا الكتاب، والأمر بالصلح معهم، نسخه قوله: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ﴾ التوبة:29.

وكلّ ما في القرآن من الأمر بالشهادة نسخه قوله: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾ البقرة:283.

وكلّ ما في القرآن من التشديد والتهديد، نسخه قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ البقرة:185[54].

وقد عقد ابن المتوج - بعد ذلك - فصلا، وازن فيه بين دخول النسخ على الخبر، ودخوله على الأمر والنهي، وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن بعض

(53) ابن المتوّج، الشيخ أحمد بن عبد الله: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق ماجد العويناتي، دار المجتبى، قم المقدسة، ط1، 1422هـ، ص 30.

(54) المصدر نفسه، ص 34 - 35.

أدلـة النسـخ مـن الكتـاب والسـنة، وطفـق بعـد ذلـك يعـدد سـور القـرآن، ويبـيّن الآيـة المنسـوخة، والآيـة التـي نسـختها.

والحـقّ أنّ مـا جـاء في رسـالة ابـن المتـوّج مـن مناقشـاتٍ، وتقسـيماتٍ، وأفـكارٍ، واستشـهاداتٍ ليسـت جديـدة، ولا يمكـن نسـبتها إليـه؛ فقـد وردت في كتـب الأقدمـين، الذيـن تناولـوا مسـألة الناسـخ والمنسـوخ، ويبـدو أنّ ابـن المتـوّج قـد تأثّـر بكتـب السـابقين، الذيـن ألّفـوا في هـذا البـاب، وبخاصـةٍ كتـاب أبي القاسـم بـن سـلامة (410هـ/ 1019م) المعـروف بالناسـخ والمنسـوخ[55]؛ إذ إننـا وجدنـا التقسـيم عنـد الرجلـين واحـدًا، ووجدنـا كثـيرًا مـن عبـارات أبي القاسـم، واستشـهاداته منقولـةً بلفظهـا في رسـالة ابـن المتـوّج، وإنْ عدمنـا الإشـارة إلى المصـدر المذكـور، كـما هـو الشـأن عنـد النقـل مـن المصـادر في تلـك العصـور.

أمـا إذا نظرنـا إلى مـا وصـل إلينـا مـن النتـاج العلمـي البحـراني، المرتبـط بتفسـير القـرآن، فسـنرى أنّ ذلـك العمـل العلمـي قـد مـرّ بمراحـل ثـلاث، أعـرض إليهـا بإيجـازٍ في مـا يـأتي:

المرحلة الأولى: التفسير بالمأثور

يمثـلّ هـذه المرحلـة خـير تمثيـل كتـاب (البرهـان في تفسـير القـرآن) للمفـسّر الكبـير، السـيد هاشـم التوبـلاني البحـراني (1107هـ/ 1695م) المشـهور «بـين علـماء الإماميـة قاطبـة بتفسـيره (البرهـان)»[56]، وهـو تفسـير ضخـمٌ يقـع في ثمانيـة مجلـدات، وقـد كُتِـبَ لـه الانتشـار والذيـوع في الوسـط العلمـي؛ حتـى غـدا مرجعًـا يسـتقي منـه مفـسرو القـرآن في المراحـل اللاحقـة.

وقـد وصـف السـيد هاشـم كتابـه بقولـه: «وكتـابي هـذا يطلعـك عـلى كثـيرٍ مـن أسرار علـم القـرآن، ويرشـدك إلى مـا جهلـه متعاطـو التفسـير مـن أهـل الزمـان، ويوضـح لـك عـمّا ذكـره مـن العلـوم الشرعيـة، والقصـص والأخبـار النبويـة،

(55) ابن سلامة، هبة الله: الناسخ والمنسوخ، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1967م.

(56) سالم النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 249.

وفضائـل أهـل البيـت الإماميـة؛ إذ صـار كتابًـا شـافيًا، ودسـتورًا وافيًـا، ومرجعًـا كافيًـا، حجـةً في الزمـان، وعينًـا مـن الأعيـان؛ إذ هـو مأخـوذٌ مـن تأويـل أهـل التنزيـل والتأويـل، الذيـن نـزل الوحـي في دارهـم عـن جبرئيـل عـن الجليـل، أهـل بيـت الرحمـة، ومنبـع العلـم والحكمـة، صـلى اللـه عليهـم أجمعـين»[57].

وقـد اتّخـذ السـيد هاشـم التوبـلاني في (البرهـان) منهـج التفسـير بالمأثـور، فتتبّع فيـه الأحاديـث المرويـة عـن النبـي الأكـرم، وأهـل بيتـه الطاهريـن، سـلام اللـه وصلواتـه عليـه وعليهـم أجمعـين، وكان يبـدأ بتبيـان فضـل السـورة، وثـواب قراءتهـا، فيذكـر مـا جـاء مـن أحاديـث مرتبطـة بذلـك، فيوردهـا كلهـا مسـندة، ولا يكتفـي ببعضهـا، ثـمّ يـشرعُ في تفسـير آيـات السـورة آيـةً آيـة، ناقـلا كلّ مـا وجـده مرويًّـا عـن أهـل البيـت، عليهـم السـلام، فـلا غـرو أنْ يتحـوّل هـذا التفسـير إلى واحـدٍ مـن أكـبر المجاميـع الحديثيـة في المدرسـة الإماميـة.

وقـد نقـل في مقدمـة التفسـير كثـيرًا مـن الروايـات التـي تشـدد النكـير عـلى مـن فـسّر القـرآن برأيـه، فلـم يجـد بـدًّا مـن وجـوب «التوقّـف حتـى يـأتي تأويلـه عنهـم؛ لأن علـم التنزيـل والتأويـل في أيديهـم، فـما جـاء عنهـم - عليهـم السـلام - فهـو النـور والهـدى، ومـا جـاء عـن غيرهـم فهـو الظُّلمـة والعمـى»[58]. ومـن أجـل هـذه العلّـة لم يـدلِ التوبـلانيّ برأيـه الخـاص، بـل بـدا منسّـقًا لمـا ورد عـن النبـيّ وأهـل بيتـه، بـل إنـه لم يتعـرض حتـى إلى التفسـير اللغـوي للألفـاظ، ولم ينقـل عـن معاجـم اللغـة شرحًـا، فـإن أعوزتـه الروايـة في مقـامٍ مـا، أحـال إلى غـيره مـن المفسريـن، وكأنـه يلقـي بتبعـة ذلـك التفسـير عـلى غـيره، فـلا يكـون حينئـذٍ ممّن فـسّر القـرآن برأيـه.

ولنـضرب مثـالا يبـيّن هـذا الـذي ندّعيـه، فإنـه لمّـا وقـف عنـد تفسـير قوله تعـالى ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ البقرة:18 ولم يجـد فيهـا مـن الروايـات شـيئًا، ووجـد المقـام لا يصلـح

(57) السـيد هاشـم التوبـلاني: البرهـان في تفسـير القـرآن، تحقيـق لجنـة مـن العلـماء، مؤسسـة الأعلمـي للمطبوعـات، بـيروت، ط1، 1999م، ج1 ص 11.

(58) المصدر نفسه، 1 ص 10.

دون تفسير ألفاظ الآية، نقل عن غيره من المفسرين ما يشرح ذلك، فقال: «قال عليّ بن إبراهيم: وقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ الصُمُّ: الذي لا يسمع، والبُكْمُ: الذي يولد من أمّه أخرس، والعُميُ: الذي يكون بصيراً ثمّ يعمى»[59].

ولقد كان أمام السيد التوبلاني متّسع من القول، يعلّق فيه على ما نقله من تفسير علي بن إبراهيم؛ ذلك بأنّه فسّر الجمع بالواحد، وكان الأولى أن يقول: الصّمُّ: جمع الأصَمّ، وهو الذي لا يسمع، ويفعل الفعل نفسه في البُكم والعُمي، لكنّ الخشية من الوقوع في التفسير بالرأي هي التي منعته من ذلك، والله أعلم.

فإذا عرفنا منهج الرجل هذا، لم نجد غرابة فيما ذهب إليه، حين رأى أنّ مباحث علم المعاني والبيان ينبغي أن تطلب من أهل البيت وحدهم، وأنّ الاستمساك بذلك العلم - بمعزل عنهم - لا يوصل إلى المراد من كلام الله تعالى، فيقول في هذا الشأن: «والعجب كلّ العجب من علماء المعاني والبيان، حيث زعموا أنّ معرفة هذين العلمين تُطْلِعُ على مكنون سرّ الله، جلَّ جلاله، من تأويل القرآن. قال بعض أئمتهم[60]: ويلٌ ثمّ ويلٌ لمن تعاطى التفسير، وهو في هذين العلمين راجلٌ. وذلك أنهم ذكروا أنّ العلمين مأخوذان من استقراء تراكيب كلام العرب البلغاء، باحثان عن مقتضيات الأحوال والمقام، كالحذف، والإضمار، والفصل، والوصل، والحقيقة، والمجاز، وغير ذلك.

ولا ريبَ أنّ محلّ ذلك من كتاب الله، جلّ جلاله، تحتاج معرفته إلى العلم به من أهل التنزيل والتأويل، وهم أهل البيت، الذين علّمهم الله، سبحانه وتعالى، فلا ينبغي معرفة ذلك إلا منهم، ومن تعاطى معرفته - من غيرهم - ركب متنَ عمياء، وخَبَطَ خَبْطَ عشواء»[61].

(59) البرهان في تفسير القرآن، 1 ص 148.

(60) يعني الزمخشري. انظر: مقدمة الكشاف للزمخشري 1 ص 22.

(61) البرهان في تفسير القرآن 1 ص 10.

المرحلة الثانية: المزج بين المأثور وعلوم اللغة

لعلّ المنهج الصارم، الذي ألزم السيد هاشم البحرانيّ به نفسه في تفسيره، هو الذي جعله يبدو كتابًا موجّهًا إلى طبقةٍ معيّنةٍ من القرّاء، هي طبقة العلماء والمتخصصين، وهو أمرٌ تنبّه إليه مفسِّرٌ بحرانيٌّ آخر، هو الشيخ محمد بن علي المقابي البحراني (كان حيًّا سنة 1186هـ/ 1772م) فعمد إلى اختصار ما جاء في البرهان وتفسير الصافي، وكلاهما من مدرسة التفسير بالمأثور، وزاد على ذينك التفسيرين زياداتٍ لغوية تقرّب المعنى إلى الأذهان، وقد سمّى تفسيره ذاك بـ(صفوة الصافي والبرهان).

يقول المقابيُّ في مقدمة تفسيره، مبيّنًا منهجه، ومعلّلا لجوءه إلى اللغة والإعراب: «وأحسن ما رأيتُ من المؤلفات في تفسير القرآن كتاب (الصافي)، وكتاب سيدنا المسمّى بـ(البرهان)، فأحببتُ أن أنتخبهما بترتيبٍ رائق، وأقصد في ذلك الاختصار على الوجه اللائق، وأضرب فيه صفحًا عن التطويل المملّ والإكثار؛ لقصور أبناء الزمان عن أن يتحمّلوا منه عشير المعشار، وأضيف إليه من (مجمع البيان) ما أهملاه من قراءته، وإعرابه، ولغاته، وصرفه، واشتقاقاته؛ فإنّ أخْذَ اللبِّ قبل فسخ القشر عسير، والمغطَّى تحت قشره من الكتاب شيءٌ كثيرٌ، ولا سيّما علم الإعراب، الذي يتوقّف عليه كلُّ بيان، فهو الميزان الذي يتبيّن به النقصان والرجحان»[62].

إذن، فهذا التفسير يختصر ذينك التفسيرين، فينتقي منهما بعض ما أورداه من أحاديث وأخبار مروية عن النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، بغية التيسير على المتلقّين؛ ومن أجل ذلك أعرض المقابيّ في تفسيره « عن بسط الكلام في أحكامه الشرعية، وعن إيراد ما ورد فيه من المجادلات في مسائلِهِ الكلاميّة، وعمّا لا مدخل له في فهم المراد من الآيات، وعمّا زاد عن القَدْرِ الكافي فيه من الروايات»[63].

(62) الشيخ محمد بن علي المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 1.

(63) المصدر نفسه، الورقة 2.

ولقـد رأى أنّ الاكتفـاء بالمنقـول مـن أحاديـث وأخبـار عـن أهـل البيـت لا يسـعف المتلقـين في فهـم النـصّ القـرآني؛ فآثـر الاسـتعانة بتفسـيرٍ ثالـث، هـو تفسـير مجمـع البيـان للطـبرسي، الـذي أولى اللغـة وعلومهـا اهتمامًـا كبـيرًا، فنقـل منـه مـا يتعلّـق بالقـراءات، والنحـو، والـصرف، وغيرهـا.

ولم يكـن المتلقـي غائبًـا عـن ذهـن المقـابيّ البتـة، بـل إنّ حضـوره أوجـب عـلى المقـابيّ سـلوك طريـق الاختصـار؛ ذلـك بـأنّ الاسـتعداد الذهنـي لذلـك المتلقـي لم يكـن يؤهلـه - حسـب تشـخيص المقـابي - للخـوض في مطـوّلات التفسـير؛ لـذا وجـد أنّ « الاختصـار في هـذه الأعصـار أمـرٌ مطلـوب، بـل واجـبٌ غـير منـدوب»[64].

وقـد ينقـدح في الذهـن سـؤال عـن خطـورة مثـل هـذا العمـل، فقصـارى مـا فعلـه المقـابيّ هـو الاختصـار، وليـس فيـه مـن الجديـد والابتـكار مـا يمكـن أن ينسـب إلى المختـصِر، أو يتوقّـف عنـده الباحـث.

والحـقّ أنّ في الاختصـار عمـلا علميًّـا لا يسـتهان بـه؛ فهـو ينتقـي مـن الروايـات أصحّهـا، وألصقهـا بالمعنـى، وفي ذلـك تمحيـصٌ لكثـير مـن الروايـات التـي غـصّ بهـا الأصـلان، أعنـي الصـافي والبرهـان، ثـمّ إنّـا وجدنـا المقـابيّ لا يكتفـي بـسرد الأحاديـث دائمًـا، بـل يتدخّـل ليـشرح مـا في الحديـث مـن ألفـاظٍ قـد تغمـض عـلى المتلقـين، وقـد يقـف مبيِّنًـا مـا يرشـد إليـه الحديـث، والمقـابيّ – إلى ذلـك – مـا كان يكتفـي بنقـل الأحاديـث مـن الأصلـين كـما هـي، بـل كان يتدخّـل مختـصِرًا متـون بعـض الأحاديـث نفسـها، وكلّ أولئـك يجعـل مـن اختصـاره عمـلا جديـرًا بالدراسـة والبحـث.

ينضـاف إلى ذلـك أنّ المقـابيّ لم يكـن سـلبيًّا في اختصـاره، بـل بـرزت شـخصيته بجـلاء، فلـم يكـن يقبـل مـا يجـده في النصـين الأصليـين دائمًـا، بـل وجدنـاه مناقِشًـا، يقبـل بعـض الآراء تـارةً، ويـرد بعضهـا الآخـر تـارةً أخـرى، وليـس أدلّ

(64) صفوة الصافي، الورقة 13.

على ذلك من نقده الكاشانيَّ، صاحب الصافي؛ إذ وجده المقابي قد «أكثر اعتماده في تفسيره على تفسير القاضي، وربّما نقل كلامه بالمعنى في مبدأ الأمر، ثمّ عوّل على نقل اللفظ والمعنى كثيرًا»[65]، وهو أمرٌ كان المقابيُّ قد عابه على جمعٍ من المفسّرين في مقدّمته، وأشار بوضوح إلى عجبه من ذلك، فقال: «والعجب من عكوف شيعة أهل البيت، عليهم السلام، على تفاسير من لم يَرْوِ عنهم، كالكشّاف، والبيضاوي، والنظّام، وهم الذين نزل في بيوتهم التنزيل والتأويل، عن الملِكِ الجليل، على لسان المَلَكِ جبرئيل»[66].

كما وجدنا المقابيّ يرفض قول الكاشاني، صاحب الصافي في تفسير ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ البقرة:128، ففي قوله ﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ «وجوه: منها أنّهما قالا هذه الكلمة على التعبّد والانقطاع إليه تعالى؛ ليبتدئ بهما الناس فيها.

ومنها أنّهما سألاه التوبة على ظَلَمَة ذريتهما.
وقول الصافي (عمّا لا ينبغي) ممّا لا ينبغي؛ لأنّ الأنبياء لا يفعلون ما لا ينبغي، حتى يطلبوا التوبة منه»[67].

ولم يكن الأصل الثالث، أعني تفسير الطبرسي، الذي اعتمد عليه المقابيّ في اللغة، وما يتصل بها بمنأى عن النقد، فقد ردّ المقابيّ كثيرًا ممّا ذهب إليه الطبرسي، كمناقشته إيّاه في تخصيص العبادة، فقد ورد «في مجمع البيان: العبادة ضربٌ من الشكر، وغاية فيه؛ لأنها الخضوع بأعلى مراتبها، مع التعظيم بأعلى مراتبه.

والظاهر أنّ ذلك لا يدّعيه أحد من العباد، والواجب الوقوف على ما في الحديث الشريف، من أنّ العبادة المطلوبة مجرّد الطاعة، والإخلاص

(65) الشيخ محمد بن علي المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 1.

(66) المصدر نفسه، الورقة 2.

(67) المصدر نفسه، الورقة 82.

مستفادٌ من التقديم، أي قولوا: نخصّك بالعبادة، ولا نعبد غيرك»[68].

وقد ردّ عليه في تضعيفه أن يكون المقصود بالعهد في قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ البقرة:27 هو «العهد المأخوذ عليهم في عالم الذر، والظاهر أنّه المراد من الأحاديث، فتضعيف الطبرسي له ضعيف»[69].

كما وجدناه يردّ ما قوّاه الطبرسي في تفسير قوله تعالى ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ﴾ البقرة:45؛ إذ إنّ « ظاهر الحديث كون الآية خطابًا لأهل الكتاب، ويؤيّد كون ما قبلها وما بعدها فيهم، وقيل: الخطاب للمسلمين، وقوّى في المجمع كونه للمكلّفين، وفيه خروجٌ عن ظاهر الحديث بلا دليل»[70].

ينضاف إلى هذا وذاك أنّ المقابيّ اختطّ لنفسه منهجًا، لم نجده في الأصول الثلاثة التي اختصرها، ذلك المنهج القائم على استنطاق الأحاديث المروية عن أهل البيت، وجعلها حكمًا على اللغة وغيرها، فما يرشد إليه الحديث من معنى، وما يحتمله من إعرابٍ هو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا التفات إلى غيره سواء كان له وجهٌ في العربية أم لم يكن.

ولم يكن المقابيّ مقتصرًا على اختصار ما في الأصول التي اعتمدها، بل كان كثيرًا ما يبدي رأيه، ويطرح مسائل، لم ترد في تلك الأصول، ولربما كان في بعض ما يطرحه خروجٌ على المنهج، الذي تقيّدت به الأصول المختَصَرة، ومن ينعم النظر في تضاعيف هذا التفسير يجد كثيرًا من آراء المقابيّ، وإضافاته مبثوثة، بل إنّ كلّ ما جاء تحت عنوان (أقول) داخلٌ في هذا الذي نقوله، ولنضرب أمثلة ثلاثة، على سبيل التمثيل لا الحصر:

في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا﴾ البقرة:58 الآية، وجدنا المقابيّ يناقش المفسّرين، الذين زعموا أنّ القرية المقصودة هي بيت المقدس،

(68) صفوة الصافي، الورقة 19.

(69) المصدر نفسه، الورقة 32.

(70) المصدر نفسه، الورقة 44.

فإنّ « تفسير القرية ببيت المقدس، كما نُقِلَ عليه إجماع المفسرين، لا وجه له؛ لأنّ المراد بالباب في قوله تعالى ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ﴾ البقرة:58 باب القرية التي أُمِروا بدخولها، وهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى، عليه السلام»[71].

فهذا الردّ على المفسّرين، والحجة التي ساقها بعدم دخول بني إسرائيل بيت المقدس في حياة موسى، عليه السلام لم نجد له أثرًا في الأصول الثلاثة، التي اختصرها المقابي.

في تفسير قوله تعالى:﴿تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ البقرة:111، وجد المقابيّ أنّ «جواب (إن) محذوف، دلّ عليه ما تقدّم، وتقديره: إنْ كنتم صادقين في مقالتكم: لن يدخل الجنّة إلا من كان هودًا أو نصارى، فهاتوا برهانكم على ذلك. وفي ذلك دلالة على بطلان التقليد، وعلى جواز المحاجة في الدين»[72].

فهذا التقدير للمحذوف في الآية، واستنتاج بطلان التقليد، وجواز المحاجّة في الدين ممّا لا أثر له في الأصول الثلاثة، التي قال المقابيّ إنه يختصرها، بل هي من زياداته، التي زعمنا في هذا التفسير.

وفي تفسير قوله تعالى ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ البقرة:115، وجدنا المقابيّ يعلّق بقوله: « أقول: يظهر من هذا الحديث الشريف أنّ المراد بوجه الله ذاته، ويظهر من الأحاديث السابقة أنّ المراد قبلته، وظاهر الحديثين الأولين أنّ الآية نزلت في صلاة النافلة على الراحلة سفرًا، فيكون مختصًّا بحال الضرورة، وقيل بجوازه في صلاة النافلة مطلقًا، فظاهر الحديث الأخير أنها نزلت في قبلة المتحيّر، وظاهره أنه لا تجب الصلاة إلى أكثر من جهةٍ واحدة، ويكفي ظنُّ جهةٍ، وإن لم يكن من علامةٍ شرعية»[73].

(71) صفوة الصافي، الورقة 51.

(72) المصدر نفسه، الورقة 75.

(73) المصدر نفسه، الورقة 77.

إنّ استظهار المقابيّ كون المراد من الوجه القبلة، والخوض في فقه الأحاديث التي أوردها، واستنتاج كفاية الظنّ في القبلة، وإن لم تكن عند الظانّ أمارة شرعية يبني عليها، وغير ذلك من فقه الأحاديث، ليس له وجود في الأصول الثلاثة التي اختصرها.

أمّا ما زعمناه من رأي للمقابيّ، يخالف فيه المنهج الذي تقيّدت به الأصول المختصرة، فإنه يمكن التمثيل عليه برأيه في فساد القول بأنّ فهم القرآن محصورٌ في أهل العصمة؛ إذ وجد في قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ البقرة:82 «دلالة على بطلان التقليد، وصحة الاستدلال في أصول الدين؛ لأنه تعالى دعا إلى التدبّر والتفكّر، وحثَّ على ذلك، وعلى فساد القول بأنّ القرآن لا يفهم معناه إلا بتفسير من أهل العصمة، سلام الله عليهم؛ لأنه تعالى حثَّ على تدبّره ليعرفوه»[74].

وإنّما زعمنا ذلك؛ لأنّ بعض المفسرين، والسيد هاشم التوبلاني في مقدمتهم، يحرصون على نقل الوارد عن أهل البيت، ما يشدّد النكير على من قال برأيه في القرآن، فمجموع ما ينقله أولئك المفسّرون من أحاديث إنما يقود إلى استنتاجٍ واحد، هو النهي عن الخوض في القرآن، وتفسيره بعيدًا عن الاستناد إلى قول المعصومين، فالأحاديث المنقولة تحصر المعرفة فيهم، كقول الباقر لقتادة، وقد أخطأ في تفسير آية: « ويحك يا قتادة! إن كنتَ إنّما فسّرت القرآن من تلقاء نفسك، فقد هلكتَ وأهلكتَ، وإن كنتَ قد أخذته من الرجال، فقد هلكتَ وأهلكتَ، إلى أن قال: ويحك يا قتادة! إنّما يعرف القرآن من خوطب به»[75].

والذي يدعو إلى التوقّف هنا، هو أنّ المقابيّ نفسه كان قد خصص المقدّمة السادسة من تفسيره لبيان (المنع من تفسير القرآن بالرأي ومن الجدال

(74) صفوة الصافي، الورقة 222.

(75) المصدر نفسه، الورقة 6.

فيه)، واكتفى فيها بنقل الموجود في البرهان، دون محاولة التوفيق والجمع بين الوارد في هذه المقدمة من أحاديث، وما ورد في المقدمة الأولى والثانية من الأمر بالتفكّر في القرآن، والأمر بعرض الحديث الوارد عنهم على كتاب الله، فما وافق القرآن أُخِذَ به، وإلا ضُرِب به عرض الحائط، إذ كيف يكون العرض إن لم يفهم منه شيء؟ وكيف يستقيم المنع من التفسير إلا بقول المعصومين والقول بأنّ فهم القرآن ليس مقصورًا عليهم؟

ولقد وقف الكاشانيّ على هذا التضارب، فحاول الجمع بين الأخبار، متوصِّلا إلى أنّ التفكّر والتدبّر يوصلان فئةً معيّنة من الناس إلى استنباط بعض غرائب القرآن، وذلك مختصٌّ بـ «من أخلص الانقياد لله ولرسوله، صلى الله عليه وآله وسلم، ولأهل البيت عليهم السلام، وأخذ علمه منهم، وتتبّع آثارهم، واطّلع على جملة من أسرارهم، بحيث حصل له الرسوخ في العلم، والطمأنينة في المعرفة... فله أن يستفيد من القرآن بعض غرائبه، ويستنبط منه نبذًا من عجائبه»[76].

غير أنّ هذا الذي أجهد الكاشانيّ نفسه في حصره وتحديده أطلقه المقابيّ، لكلِّ من تدبّر وتفكّر، من دون شرط تتبّع آثار النبي وأهل بيته؛ ولأجل ذلك زعمنا أنّ للمقابيّ آراء، خالف فيها المنهج الذي تقيّدت به الأصول المختصرة.

إنّ الذي حمل المقابيّ على اللجوء إلى اللغة، هو شعوره بأنّ الوصول إلى المراد من كلام الله تعالى إنّما يتمّ عبر اللغة، وهو اعتراف منه بقدرتها على ذلك، وإقرارٌ منه بأنّ التفسير اللغوي للألفاظ، أو إعرابها لا يعدان من التفسير بالرأي، المنهيّ عنه شرعًا.

وقد يظنُّ ظانٌّ أنّ الذي حمل المقابي على إدخال المباحث اللغوية في تفسير القرآن، في حين منعها السيد هاشم التوبلاني هو اختلاف الرجلين

(76) تفسير الصافي، للفيض الكاشاني، 1 ص 36.

في الأصوليــة والأخباريــة، فالمعــروف أنّ الســيد هاشــم التوبــلاني أحــد كبــار الأخباريــين في البحريــن، وقــد يكــون المقــابي غــير ذلــك.

والحــقّ أنّ الرجلــين متفقــان في هــذا المــشرب، فالمقــابيّ - كذلــك - أخبــاري بحــت، وقــد أعلــن في الســطور الأولى مــن تفســيره عــن نزعتــه الأخباريــة الصرفــة، وبــدا مقلّــدًا أســتاذه الشــيخ عبــد اللــه الســماهيجي، ومســتعملا التركيــب نفســه، حــين وصــف نفســه في مقدمــة التفســير بأنه «تــراب نعــال إخوانه العلــماء الأخباريــين»[77].

ومــع إقــرار المقــابي بأهميــة علــوم اللغــة في الكشــف عــن أسرار كلام اللــه تعــالى، وجدنــاه ينتــصر للســيد هاشــم فيــما ذهــب إليــه مــن إنــكار قــدرة علمــي المعاني والبيــان عــلى كشــف مــراد اللــه تعــالى، فيقــول «فأمّــا ما زعمتــه الأئمة مــن علماء المعــاني والبيــان، مــن أنهــم بهــما يطّلعــون عــلى مكنــون سرّ اللــه مــن تأويــل القــرآن، حتــى حكمــوا بالويــل لمــن تعاطــى التفســير، وهــو بهذيــن العلمــين غــير خبــير، لجهلــه بمقتضيــات الأحــوال، مــن الحــذف، والإضــمار، والتقديــم، والتأخــير، والفصــل، والوصــل، والحقيقــة، والمجــاز، والتعريــف، والتنكــير، فهــو مجــرّد دعــوى بــلا دليــل، واللــه الهــادي إلى ســواء الســبيل، وإنّمــا نراهــم يركبــون في تفاســيرهم متــونَ عميــاء، ويخبطــون في تأويلاتهــم خبــط عشــواء، ويضربــون القــرآن بعضــه ببعــض، ولا يميــزون فيــه بــين السُّــنّة والفــرض»[78].

ولقــد بــيّن المقــابيّ منهجــه بوضــوح؛ إذ أعــرضَ في تفســيره عــن «بســط الــكلام في أحكامــه الشرعيــة، وعــن إيــراد مــا ورد فيــه مــن المجــادلات في مســائله الكلاميــة، وعــمّا لا مدخــل لــه في فهــم المــراد مــن الآيــات، وعــمّا زاد عــن القــدر الــكافي فيــه مــن الروايــات، وأشرحــه أولا عــلى مــا يقتضيــه ظاهــر اللغــة العربيــة، وأردفــه ثانيًــا بمــا ورد فيــه مــن الأحاديــث العلويــة»[79].

(77) صفوة الصافي، الورقة 1.

(78) المصدر نفسه، الورقة 2.

(79) المصدر نفسه، الورقة 2.

ولعلّ في نقل شيء من هذا التفسير، الذي ما زال مخطوطًا ما يبيّن منهجه بوضوح، ويجلّي الفرق بينه وبين كتاب سلفه، أعني البرهان في تفسير القرآن، يقول المقابيّ في تفسير (الاسم) في البسملة: «في العيون، والمعاني عن الرضا، عليه السلام: يعني: أسِمُ نفسي بِسِمةٍ من سِمات الله، وهي العبادة. قيل: ما السِّمَةُ؟ قال: العلامة.

وفي التوحيد، وتفسير الإمام، عن عليٍّ، عليه السلام: تقول: بسم الله، أي أستعين على أموري كلِّها بالله الذي لا تحقّ العبادة إلا له، المُغيثُ إذا استُغيثَ، والمجيبُ إذا دُعِيَ.

وفي روايةٍ أخرى عنه، عليه السلام: يعني: بهذا الاسمِ أقرأُ، وأعملُ هذا العمل.

أقول: وفي الحديث الأول موافقةٌ لمذهب الكوفيين من اشتقاق (الاسم) من الوَسْم، عُوّضَ عن عينه الهمزة، فوزنه (اعْلٌ).

وعند البصريين أنّ وزنه (افعٌ) والمحذوف لامُه، واشتقاقه من السُّمُوّ، وهو العُلُوّ؛ لأنّه رِفْعَةٌ، وتنويهٌ، وتقويةٌ، ويُجمعُ على (أسماء)، وأسماء على (آسام)، وتصغيره على (سُمَي).

وتضعيف الأول بعدم همزة الوصل في محذوف الفاء، كصِلَةٍ، وعِدَةٍ لا يلتَفَتُ إليه في مقابلة النص.

وظاهر الخبر الثاني كونُ (الباء) للاستعانة، وقيل: للمصاحبة، أي متبرِّكًا باسم الله أقرأُ، وظاهره تعلّقها بفعلٍ مقدّم، وظاهر الخبر الثالث تعلّقها بفعلٍ مؤخّر، وهو ما يجعل التسمية مبدأً له. ولعلّه أولى من إضمار (أبدأ)؛ لعدم ما يطابقه، وما يدلّ عليه، أو (ابتدائي)؛ لزيادة الإضمار»[80].

ولعلك لاحظتَ هذه المقدرة الفائقة في استنطاق الروايات استنطاقًا لغويًّا،

(80) صفوة الصافي، الورقة 16.

مكّن المقابيَّ من الغوص على المباحث اللغوية صرفًا ونحوًا، وأظهر اطّلاعه على آراء مدرستي البصرة والكوفة، ولعلك وقفتَ على ملاحظته التي تستحق المتابعة والوقوف حين جعل النصّ وسيلةً للرد على من ضعّف رأي الكوفيين، على الرغم من تأخّر زمن ذلك النص، ووقوعه خارج الزمان الذي يستشهد به اللغويون، فإنّه مروي عن الإمام الرضا، المتوفّى سنة 203هـ/ 818م.

والمقابيُّ - بإقراره بما للّغة من قدرة على كشف المعاني - قد أوجد لنفسه متسعًا، تمكّن من خلاله من إبداء رأيه، حتى في الأمور التي لم يرد فيها نصٌّ عن أهل البيت، عليهم السلام؛ إذ لا حاكمَ سوى اللغة؛ لذلك وجدناه يقف مناقشًا علة التكرار في قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في سورة الفاتحة، فيقول: « وجه التكرير غير معلوم منهم، عليهم السلام، واحتُمِل فيه التنبيه على ذِكْرِ ما به يستحقّ الحمد، كما أنّ ذكره هناك؛ للتنبيه على ما به يستحقّ العبادة، وقيل: المبالغة في العفو والصفح»[81].

والحقّ أنّ المقابيّ قد اختصر علّة التكرار هنا، مع أنّ المجال يتسّع للإحاطة بالأوجه التي ذكرها المفسّرون؛ ليقف المتلقي على أسرار النظم حينئذٍ، ومواطن جمال الأسلوب القرآني، وبخاصةٍ أنه موضعٌ لم تحدده الروايات، وهو الأمر الذي وجدناه عند من يتكئ كليًّا على اللغة، من أمثال محمود بن حمزة الكرماني (505هـ/ 1111م) الذي بيّن علة تكرار (الرحمن الرحيم) في الفاتحة بقوله: « وفي تكراره قولان: قال علي بن عيسى: إنّما كرر للتوكيد، وأنشد قول الشاعر:

هلا سألتِ جموعَ كنـ ـدة يوم ولّوا أين أينا

وقال قاسم بن حبيب: إنّما كرّر؛ لأن المعنى: وجب الحمد لله لأنه الرحمن الرحيم.

(81) المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 18.

قلت: إنّما كرّر؛ لأنّ الرحمة هي الإنعام على المحتاج، وذكر في الآية الأولى المنعِم، ولم يذكر المنعَم عليهم، فأعادها مع ذكرهم، فقال: ﴿رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ لهم جميعًا، ينعم عليهم ويرزقهم، ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ بالمؤمنين خاصة يوم الدين، ينعم عليهم ويغفر لهم»[82].

ولقد بيّن المقابيُّ رأيه بوضوح في مسألة (القراءات القرآنية)؛ ذلك بأن «القراءة الواردة في القرآن متشعبةٌ جدّا، ولم يرد من أئمتنا -عليهم السلام- شيء من ذلك نلزمه دون غيره، وإنّا أُمرنا بالقراءة على ما تقرأ الناس»[83].

إن الذي نقله المقابي عن الأئمة -عليهم السلام- هو إقرارٌ بصحة القراءات القرآنية؛ لذلك كان «الظاهر من مذهب أصحابنا إجماعهم على جواز القراءة بما يتداوله القرّاء بينهم من القراءة، إلا أنهم اختاروا القراءة المشهورة، دون القراءة المفردة»[84].

ولقد وجدنا المقابي -مع ذلك- يفاضل بين القراءات، ويقوي بعضها على بعض، فيقول جازمًا بعد نقل آراء الفقهاء في القراءات: «وعندي أن الأخذ بقراءة عاصم، وقراءة حمزة أرجح من غيرهما؛ لأنه أخذ عن علي -عليه السلام- والثاني أخذ عن جعفر بن محمد الصادق -عليه السلام- والله العالم»[85].

المرحلة الثالثة: التفسير اللغوي

إذا كان المقابيّ - كما رأينا في المرحلة الثانية - حاول الانتخاب من الروايات التي أوردها سلفه التوبلانيّ، ومزج بين المأثور وعلوم اللغة، فإنّ مفسِّرًا

(82) الكرماني، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص 65.

(83) صفوة الصافي، الورقة 13.

(84) المصدر نفسه، الورقة 13.

(85) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

بحرانيًّا آخر جعلَ المباحث اللغوية: معجمًا ونحوًا هدفًا لتفسيره، مع الاهتمام بالقراءات المختلفة الواردة في الآية المفسَّرَة، ذلكم هو الشيخ عبد الله الستري البحراني(1267هـ/ 1850م)، الذي وسم تفسيره بـ(نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين).

قدّم الستري لتفسيره مقدمة موجزة، بيّن فيها الهدف من التفسير، ووصفه بأنه «رسالة موجزة، أذكر فيها القراءات السبع وغيرها، وأشفعها بتبيين الألفاظ المبهمة، التي معانيها على أكثر الناس مغمّة، وأذكر فيها بعض الفوائد»[86].

وجليٌّ هنا أنّ الستري قد ابتعد تمامًا عن إيراد الروايات، المتعلقة بتبيان المراد من هذه الآية أو تلك، وإنْ كان ينطلق ممّا ترشد إليه، وتدلّ عليه، وكثيرًا ما يحيل القارئ إلى تلك الروايات، دون ذكر نصوصها، كقوله في تفسير البسملة: «هي آيةٌ من سورة الفاتحة بإجماعنا، ورواياتنا مستفيضةٌ بذلك عن أئمتنا، ووافَقَنا على ذلك الشافعيُّ، وجماعة من فقهائهم. ومالكُ لم يعدّها جزءا منها، وكذا الأوزاعيّ. وأبو حنيفة لم ينصّ على شيء منها»[87].

ويلاحَظ أنّ موقف الستريّ من عدم ذكر الروايات إنّما يصدق على موارد التفسير اللغوي، وعلى ما يتطرّق إليه من مسائل فقهية في أثناء تفسير بعض الآيات، أمّا إذا تعلّق الأمر بالتأويل، فإنّ الستريّ لا يجد بدًّا من ذكر النصوص الروائيّة، فهي الدليل الذي يعضد ما يذهب إليه من تأويل، ففي تفسير ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة:143 وجدناه يقول: «أي فضلا من جهة العلمِ والعمل. فإن قيل: إذا كان في الأمّة من ليست هذه صفتهم، فكيف توصَف جماعتهم بذلك؟

قلنا: الثابتُ عندنا إنّما هم الأئمة، صلوات الله عليهم، ففي الخبر عن

(86) الشيخ عبد الله الستري: نزهة الناظرين، الورقة 1.

(87) المصدر نفسه، الورقة 3.

بريـد العجـلي، عـن مولانـا الباقـر، عليـه السـلام، أنّـه قـال: نحـنُ الأمّـة الوسـط، ونحـن شـهداء اللـه علـة خلقـه، وحجّتـه في أرضـه»[88].

وصـف السـتريّ تفسـيره بالرسـالة الموجـزة، ولقـد حافَـظَ عـلى ذلـك الإيجـاز، فلـم يكـن يستسـلم للاسـتطراد، بـل كان يحيـل إلى المصـادر التـي تشـبع المسـألة بحثًـا، دون أن يخـوض في شيء منهـا، كـما فعـل في الإحالـة إلى مجمـع البيـان للطـبرسيّ، في إعـراب ﴿أَيَّامَـا مَّعۡدُودَٰتٖۚ﴾ البقرة:184 فقـد « نصـب أيّامًـا عـلى تقديـر صومـوا، وهنـا كلامٌ طويـل لصاحـب المجمـع، وتحقيـقٌ مـن أراده فليقـف عليـه»[89].

وكذلـك وجدنـا السـتريّ يحيـل إلى (المصـادر الفقهيـة) تخلّصًـا مـن الإطالـة في المسـائل الخلافيّـة، التـي يطـول فيهـا الأخـذ والـرد، كمسـألة نسـخ قولـه تعـالى ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ المائـدة:5 أو عـدم نسـخها؛ إذ عقّـب السـتريّ بقولـه: «ومـن أراد تحقيـق الحـال هنـا، فليرجـع إلى الكتـب الفقهيـة؛ فـإنّ في هـذه المسـألة اختلافًـا شـديدًا»[90].

وعندمـا يلجئـه السـياق إلى الاسـتطراد، فإنّـه يعتـذر مـن ذلـك، ويبـيّن العلّـة التـي مـن أجلهـا خـرق منهجـه في الاختصـار، ومـن ذلـك - عـلى سـبيل المثـال - دفاعه عن أبي طالـب، عليـه السـلام، وإثبـات إيمانـه، فقـد نقـل إجـماع أهـل البيـت عـلى إيمان أبي طالـب، ونقـل سـتة عـشر بيتًـا متفرّقـات مـن شـعر أبي طالـب تثبـت إيمانـه، ثمّ عقّـب قائـلا: «وإنّمـا خرجنـا عـن عادتنـا في هـذا الإمـلاء؛ حمايـةً للديـن»[91].

لقـد كانـت القـراءات هـي لـبّ اهتـمام السـتري في هـذا التفسـير، وقـد اعتنـى بهـا عنايـة كبـيرة، فأفـرد قبـل الـشروع في التفسـير فائـدةً ضمّنهـا أسـماء القـراء السـبعة، وأسـماء مـن رُوِيَـت عنهـم كلّ قـراءة، وأعقـب ذلـك بذكـر أسـماء

(88) نزهة الناظرين، الورقة 23.

(89) المصدر نفسه، الورقة 28.

(90) المصدر نفسه الورقة 80.

(91) المصدر نفسه، الورقة 91-92.

القـرّاء الثلاثـة، المتممـين للعـشرة، وهـم: يعقـوب بـن إسـحاق الحضرمـي، وأبـو جعفـر المـدني، وخلـف البـزار، كـما ذكـر مـن عُـدّت قراءاتهـم شـاذّة، كالسجسـتاني، وابـن ذكـوان، والأعمـش، وغيرهـم[92].

كـما انعكـس الاهتـمام بالقـراءات في تبيـين الأوجـه المتعـددة التـي قرئـت بهـا اللفظـة في الآيـة، كقولـه: «مالِـكِ، بكـسر الـكاف قـرأ عاصـم والكسـائيُّ، والباقـون قـرأوا بمَلِـكِ بالكـسر.

وقرئ شاذًّا: (مالكٌ) بالرفع منوَّنًا.

ومضافًـا عـلى أنـه خـبر مبتـدأ محـذوف[93]. و(ملـك) مضافًـا بالرفـع والنصـب[94]، و(مَلَـكَ) بالمـاضي»[95].

ويلاحـظ مـن خـلال هـذا المثـال أنّ السـتريَّ جعـل اهتمامـه منصبًّـا عـلى تبيـان القـراءات المختلفـة في اللفظـة، سـواء كانـت قـراءةً مشـهورة، أم كانـت شـاذّة، كما يلاحـظ منهجـه في عـزو القـراءات المختلفـة إلى أصحابهـا، فهـو يسـند القـراءة إلى صاحبهـا تـارةً، ويكتفـي بذكـر القـراءة، دون إسـنادها إلى أحـدٍ تـارةً أخـرى.

وإلى جانـب الاهتـمام بالقـراءات، وجدنـا السـتريّ شـاخصًا إلى تبيـان المعـاني المعجميـة للألفـاظ القرآنيـة؛ فقـد كان يقـف عـلى مـا يرى فيـه غموضًـا، فيفسّره معجميًّـا، وهـذا شـائعٌ في تفسـير السـتري، كتفسـيره ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ المائدة:2 «أي يكسـبنّكم، أو يحملنّكـم». و﴿شَـنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾ المائدة:2 «أي شـدة بغضهـم، وكراهتكـم لهـم»[96]، و﴿مُبْلِسُـونَ﴾ الأنعام:44 بـ «متحسّرون آيسـون»[97].

(92) نزهة الناظرين، الورقات 1 - 3.

(93) أي: مالِكُ يومِ الدين.

(94) أي: ملِكُ يومِ الدين، وملِكَ يومِ الدين.

(95) الستري: نزهة الناظرين، الورقة 4.

(96) نزهة الناظرين، الورقة 78.

(97) المصدر نفسه، الورقة 93.

ولم يكن الستريّ بعيدًا عن النحو وميدانه؛ فقد اهتمّ بالمباحث النحوية، وبالإعراب اهتمامًا جليًّا؛ فهو يعرب ما يرى ضرورةً في إعرابه، ولربّما كان الإعراب هو الهدف من الوقوف على بعض الآيات، كما فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ البقرة:6، إذ قال: «سواءٌ: خبر إنّ. و(سواء) اسم بمعنى الاستواء، نُعِتَ به كما نُعِتَ بالمصادر، كما قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾ آل عمران:64، ويُحْتَمَلُ أنه خبرٌ لما بعده، بمعنى: إنذارُكَ وعدمُهُ سيّان عليهم»[98].

وصفوة القول - هنا – أنّ هذا التفسير بحاجةٍ إلى من يقرؤه قراءةً فاحصةً متأنية؛ فيقف على منهج الستريّ فيه، ويبيّن مصادر ذلك التفسير، والمسائل اللغوية التي اهتمّ بها، وموقفه من النحويين وغيرهم، إلى غير ذلك من المسائل، التي أشرنا إلى بعضها إشاراتٍ عابرة، وأحجمنا عن الخوض في تفصيلاتها؛ رغبةً منا في الاختصار.

وقد نَظَمَ البحرانيون منظوماتٍ خصصوها للقرآن وعلومه، ومن أشهر أولئك الناظمين الشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1091هـ/ 1680م)، وهو الموصوف بأنه « من كبار العلماء العاملين، وأساطين الملّة والدّين»[99]، كما وصفه الشيخ يوسف العصفور في (الكشكول) بقوله: «وهذا الشيخ كان علمًا علامة، فقيها، محدِّثًا، نحويًّا، عروضيًّا، قارئًا»، وعن اتصاله بعلوم اللغة ينقل البلادي عن النوري في المستدرك قوله: «وله - رحمه الله تعالى - تصانيف شتّى، وتعليقات لا تحصى في علمي التفسير والحديث، وعلوم العربية وغيرها»[100].

غير أني لم أجد له من تلك التعليقات والتصانيف إلا منظومته في علم

(98) نزهة الناظرين، الورقة 6.

(99) البلادي: أنوار البدرين، ص 115.

(100) أنوار البدرين، ص 116.

التجويـد الموسـومة بـ(الكامـل في الصناعـة)، وهـي أرجـوزة طويلـة، قـال في مطلعهـا:

قـال الفقـير الطالـبُ الغفـرانِ لذنبـهِ جعفـرٌ البحـراني
ابـن كـمال الديـن زيـن القُـرّا في عـصره بـل هـو شـيخ الإقْـرا

وقد أشار إلى تقسيم الأرجوزة في ثلاثين بابا بقوله:

وقـد أتى مرتّـب الأبـوابِ وهـي ثلاثـون لـدى الحسـاب

غير أنّ الموجود منها ثلاثة أبواب لا غير، وعدّة أبيات هذه الأبواب الثلاثة خمسة وستون وأربع مئة بيت (465)، حققنا جزءا منها، ونرجو أن نوفّق لإتمام تحقيقها، وإخراجها إلى النور.

الباب الأول في هذه المنظومة جعله الناظم في فضل القرآن، فعرض فيه إلى قضية الإعجاز القرآني، وبيّن عجز العرب عن مجاراته، ممّا اضطرهم إلى سلِّ سيف البغي على الرسول الأكرم، صلى الله عليه وآله، ثمّ تحدّث عن فضل بعض سور القرآن الكريم، وفضل قارئ القرآن.

أمّا الباب الثاني فقد جعله الناظم في تبيان كون القرآن محروسًا عن الزيادة والنقصان، مؤكّدًا أنّ القرآن هو ما بين الدفتين، لا زيادة فيه، ولا نقصان، ناقلا ذلك عن أعلام المسلمين سنةً وشيعة، فيقول:

مـا هـو بـين الدفتـين حـاضرُ وليـس فيـه زايـدٌ وقـاصرُ
لا ريـب فيـه شـاهدٌ بحـقٍّ كـذاك في الحجـرِ دليـلُ صـدقِ
كذلـك الباطـل لا يأتيـهِ أقـوى دلالـة لنـا عليـهِ
وكل مـن صنـف في الأصـولِ كالآمـدي وصاحـب المحصـولِ
وجعفـرٌ محقِّـقُ الشريعـةْ والمرتـضى مصنِّـفُ الذريعـةْ

ثـم المفيـد والجليـل الطـوسي والباقـلاني والفتـى الطرسـوسي
مـصرّحٌ بأنـه قطعـيٌّ في متنـه وأمـره جـليٌّ(1)

وأمّـا البـاب الثالـث، فقـد جعلـه الناظـم في تواتـر القـراءات السـبع، فبـيّن معنـى التواتـر، والقـراءات المتواتـرة، مشـيرا إلى موقفـه مـن القـراءات، منتـصرًا للقـرّاء، ورادًّا عـلى مـن خطّأهـم، وهـي مسـألة خلافيـة بـين النحويـين، يقـول:

وبعضهـم أورد فيهـا خلـلا بأنّهـا قـد خالفـت مـا نُقِـلا
مـن الصحيـح في القيـاس يُـروى وفاشـيًا عنـد كثـيرٍ يـروى
كـما أتى في سـورة الأنعـامِ مـن قَتْـلِ أولادهـمُ للشـامي
وليـس هـذا واضـح الإيـرادِ بـل إنّـه متّضـحُ الفسـادِ
لأنّ مـن يقـرأ ليـس للّغـةْ ولا لـرأيٍ ودليـلٍ بلغَـهْ
بـل الـذي صـحّ لـه في النقـلِ لازَمَـهُ مبتغيًـا للفضـلِ
وليـس شرطًـا أن يكـون أفصحـا مـن غـيره وفي اللغـات أرجحـا
بـل الفصيـحُ في الجـواز كافِ وذا عـلى اللبيـب غـير خـافِ
فصـار مسـموعًا وهـذا يُسْـمَى مسـتعملا لا للشـذوذ يُنْمَـى
هـذا وقـال الفاضـل ابـن مالـكِ أكـرمْ بـهِ مـن كامـلٍ وسـالكِ
وعهـدتي قـراءة ابـن عامـرِ فكـم لهـا مـن عاضـدٍ ونـاصرِ
ولـو فرضنـا أنّ فيهـا مثلـما قـال لـكان مثـل يـأبى وكـما
وأنـه اسـتثني مـن القيـاسِ وذاكَ واضـحٌ بـلا التبـاسِ

ثالثًا: الحديث وعلومه

تهتـمّ المـدارس الدينيـة بالحديـث وعلومـه؛ بوصفـه ثـاني مصـادر الاسـتنباط، التـي لا يسـتغني الفقيـه عنهـا في معرفـة الأحـكام المختلفـة، ولم تكـن المدرسـة البحرانيـة بدعًـا بـين المـدارس الدينيـة؛ لـذا وجدنـا اهتمامًـا بهـذا الجانـب مـن علـماء البحريـن، الذيـن ألفـوا في الحديـث وعلومـه، وبذلـوا جهـدًا كبـيرًا في

جمعه وتنقيحه، مثل صنيع الشيخ حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ/ 1559م) وغيره، كما سنشير إليه لاحقًا.

غير أنّ اهتمام البحرانيين بالحديث وعلومه بدا جليًّا واضحًا في القرن الحادي عشر الهجري وما بعده؛ إذ انصبّ اهتمامهم على الحديث انصبابًا، فبرز منهم أعلامٌ تخصّصوا في هذا العلم، وكرسوا فيه نشاطهم العلمي: تصنيفًا، وترتيبًا، وتعليمًا، ونشرًا، فلا غرو إذن، أن يكونوا مراجع هذا العلم، فيتتلمذ عليهم كبار علماء الحديث في ذلك العصر، لا في البحرين حسبُ، بل كان لهم دور التأسيس في بعض الحواضر العلمية الأخرى، كما هو المعروف من سيرة السيد ماجد بن السيد هاشم الصادقي الجدحفصي (1028هـ/ 1618م) فهو «أول من نشر علم الحديث في دار العلم شيراز»[101]، وقد «تلمذ عليه العلماء الأعيان، مثل مولانا العلامة محمد محسن الكاشاني، صاحب (الوافي)... والشيخ زين الدين علي بن سليمان البحراني»[102].

ولقد تابع تلامذة الصادقي ما بدأه، فقد تخصص الكاشانيُّ في علم الحديث، فكتب عدة مصنفاتٍ، منها: كتاب الوافي، وهو كتاب في الحديث، جمع فيه الكتب الأربعة، في خمسة عشر مجلدًا، وفسّر القرآن بالمأثور، ووسم تفسيره باسم (الصافي)، وله الكثير من الكتب والمجاميع الحديثية[103].

أمّا الشيخ علي بن سليمان القدمي البحراني (1064هـ/ 1653م) فقد رجع إلى البحرين، وتولّى نشر علم الحديث فيها، وتلمذ عليه كثيرٌ من علمائها وأعيانها، ويبدو أنّه كرّس نشاطه العلمي لهذا العلم؛ فليس بمستغربٍ إذن أن يُطْلَق عليه لقب (أمّ الحديث)[104]، كما أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن نظام التعليم في المدرسة البحرانية.

(101) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 104.

(102) البلادي: أنوار البدرين، ص 78.

(103) انظر على سبيل المثال: إجازة السماهيجي، ص 122 - 129.

(104) انظر: أنوار البدرين، ص 107.

وما لبث أن سطع في البحرين نجمٌ من نجوم علم الحديث، أعني السيد هاشما التوبلاني البحرانيّ (1107هـ/ 1695م)، المشهور بالعلامة، والمعروف بتتبعه «للأحاديث غاية التتبع، له به إحاطة زائدة، واطّلاعٌ شديد»[105]، وكان «فاضلا محدِّثًا جامعًا للأخبار بما لم يسبق إليه سابق، سوى شيخنا المجلسي، وقد صنّف كتبًا عديدة تشهد بشدّة تتبّعه واطّلاعه»[106].

ويبدو أنّ هذا السيّد الفاضل قد وَقَفَ حياته ونشاطه العلمي على الحديث دون سواه، وهو أمرٌ وقف العلماء حياله حائرين، حتى إنّ الشيخ يوسف العصفور شكّك في مقدرة الرجل، وتمكّنه من العلوم الأخرى، فقال ناقدًا أعمال السيد هاشم: «إلا أني لم أقف له على كتاب فتاوى في الأحكام الشرعية بالكليّة، ولو في مسألة جزئية، وإنّما كتبه مجرد جمعٍ وتأليف، ولم يتكلم في شيء منها - ممّا وقفت عليه - على ترجيحٍ في الأقوال، أو بحثٍ، أو اختيار مذهب قولٍ في ذلك المجال. ولا أدري أنّ ذلك لقصور درجته عن مرتبة النظر والاستدلال، أم تورعًا عن ذلك»[107].

والحقّ أنّ لكلام الشيخ يوسف العصفور وجهًا وجيهًا فيما يختصّ بالتأليف في غير الحديث؛ ذلك بأنّ السيّد قد صبّ اهتمامه العلميَّ على الحديث، كما تقدّم، ولم يصل إلينا شيء من تآليفه في غير الحديث، لكنّ ذلك لا يعني القصور عن مرتبة النظر والاستدلال، كما ظنّ الشيخ يوسف، بل له وجهٌ آخر، احتمله العصفور نفسه، وقوّاه البلاديّ في أنوار البدرين، ذلك الوجه الذي أسمياه التورّع عن الفتوى، وقد ساق البلاديُّ عددًا من الاحتجاجات؛ تقويةً لهذا الرأي، وذكر عددًا ممّن لا يشكّ أحدٌ في تبحرهم في الفقه، لكنّهم تركوا التأليف في الفقه تورّعًا، كما استدلّ على مكانة السيد الفقهية بتوليته منصب (شيخ الإسلام)؛ إذ لو لم يكن من المتبحرين

(105) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 88.

(106) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 63.

(107) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

في الفقـه، والمتقدمـين فيـه مـا تـولّى ذلـك المنصـب الرفيـع؛ «لأنّ البحريـن، في الزمـن القديـم، ليـس كحالهـا الآن السـقيم، بلـدة العلـوم، فإنـه في ذلـك الزمـان لا يقدّمـون - مـع كـثرة العلـماء والأعيـان، والسـلطان عـلى مذهبهـم - إلا مـن اجتمعـت فيـه شرائـط الإفتـاء، ولا سـيّما باتفـاق العلـماء»[108].

والحـقّ أنّ مـا احتـجّ بـه البـلاديّ - وبخاصـةٍ تـولّي السـيد هاشـم منصـب شـيخ الإسـلام - لا يُدفَـع، ولعلنـا نضيـف احتجاجًـا آخـر؛ لنفـي قصـور مرتبـة السـيد هاشـم عـن النظـر والاسـتدلال؛ فـإنّ لـك أن تنظـر في شـهادة أهـل الاختصـاص، الذيـن عـاصروا الرجـل، واجتمعـوا بـه، وأخـذوا عنـه، فإنـك واجـدٌ منهـم إطـراءً وإشـادةً واعترافًـا بفقهـه؛ ولا يكـون ذلـك لـو كانـت درجـة هـذا السـيد تقـصر عـن مرتبـة النظـر والاسـتدلال، كـما توهّـم الشـيخ يوسـف، فمّمـن شـهد للسـيد بالمهـارة والفقـه تلميـذه المحـدّث الكبـير، الشـيخ محمـد بـن الحسـن الحـر العامـلي (1104هـ/ 1692م)، صاحـب المَجْمَـع الحديثـي الضخـم (وسـائل الشـيعة)، فقـد قـال في ترجمـة السـيد هاشـم البحـراني: « فاضـلٌ، عـالمٌ، ماهـرٌ، فقيـهٌ، عـارفٌ بالتفسـير، والعربيـة، والرجـال، لـه كتـاب تفسـير القـرآن كبـير. رأيتـه ورويـتُ عنـه»[109].

ثمّـة مسـألة أخـرى، ينبغـي أخذهـا في الحسـبان عنـد الحكـم عـلى منزلـة السـيد هاشـم؛ فـإنّ بعـض مصنّفاتـه لم تُعْـرَف في البحريـن، فقـد حـكى الأفنـديّ في (ريـاض العلـماء) أنّـه سـمع ممـن يثـق بـه مـن أولاد السـيّد هاشـم « أنّ بعـض مؤلّفاتـه، حيـث كان يأخـذه مـن ألّفـه لـه، لم يشـتَهر، بـل لم يوجـد في بحريـن»[110].

كـما ذكـر الأفنـديّ مـن مؤلّفـات السـيد هاشـم كتـاب (التنبيهـات في الفقـه)

(108) البلادي: أنوار البدرين، ص 123.

(109) العامـلي، محمـد بـن الحسـن: أمـل الآمـل، تحقيـق السـيد أحمـد الحسـيني، دار إحيـاء الـتراث العـربي، بـيروت، ط1، 2010م، ج2، ص341.

(110) رياض العلماء، 5 ص 300.

وقال معلّقًا: «وهو كتابٌ كبيرٌ جيّد، مشتملٌ على الاستدلالات في المسائل إلى آخر أبواب الفقه».[111] فهل يستقيم بعد هذا أن يُرمى السيد هاشم بعدم الخوض في الفقه، وبعدم التضلّع فيه؟

كلّ أولئك ينفي بصراحة ما ذهب إليه الشيخ يوسف العصفور، لكن يبقى في النفس من علّة (التورع عن الفتوى)، التي قوّاها البلاديُّ شيئٌ؛ إذ يفضي القول بها إلى القول بعدم تورّع من كتبوا الكتب والرسائل الفقهية، وليس الأمر كذلك، وهي في الوقت نفسه لا تفسّر انشغال السيد بالحديث دون غيره، والذي نراه أنّ السيد هاشمًا البحرانيّ إنّما ترك التأليف في الفقه؛ استجابةً لظروفٍ موضوعية ومنهجية، كان (الحديث) يمرّ بها؛ إذ يبدو أنّ كثيرًا من كتب الحديث قد فُقِدَت؛ ممّا جعل من مهمة جمعها مرة ثانية، وترتيبها أولويةً عند المهتمين بالحديث وعلومه، وهو أمرٌ أشار إليه السيد هاشم في مقدمة كتابه (مدينة المعاجز)، فقد رأى «الكتب العلمية قد انطمست، وأسفار الأخبار والآثار قد اندرست، وكانت قبل هذا الزمان عينًا، ثمّ صارت أثرًا، ثمّ بعد ذلك لا أثر يُرَى، كأنّها لم تكن شيئًا مذكورًا»[112].

ثمّة علة أخرى، قد تفسّر الاهتمام بالحديث في زمن السيد هاشم البحراني، وهي سيطرة النظر العقلي على البحوث، وعلوّ قيمة العقل على النقل، خلافًا للأصل، ممّا حدا المهتمين بالحديث على صَرْفِ همتهم إليه دون غيره، وتلك علّة استنبطناها من كلام الحر العاملي؛ إذ عرض في مقدمة كتابه (إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات) أسباب تأليف ذلك الكتاب، وكان من ضمنها قوله: «حتى سمعتُ من بعض الفضلاء أنهم يميلون إلى الجدل والمراء، ويدّعون أنّ النصوص لم تتواتر بها الأخبار المروية، وإنّما هي

(111) رياض العلماء 5 ص 300- 301.

(112) البحراني، السيد هاشم: مدينة المعاجز، تدقيق محمد علي حسن، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 2009م، ج1، ص 3.

آحـادٌ، تؤيّدهـا الأدلـة العقليـة، ومـا ذلـك إلا لقلّـة التتبّـع للأخبـار المرويـة عـن الأئمـة الأطهـار»[113].

أمّـا حكـم الشـيخ يوسـف عـلى عمـل السـيد هاشـم بأنـه (مجـرد جمـع وتأليـف)، وأنّ السـيد (لم يتكلـم في شيء منهـا عـلى ترجيـحٍ في الأقـوال)، إلى آخـر مـا قـال، فـلا يبعـد انتقاضـه بكتـاب (الإنصـاف في النـص عـلى الأئمـة الاثنـي عـشر الأشراف)؛ ذلـك بـأنّ السـيد التوبـلاني ختـم هـذا الكتـاب بفصـلٍ عنونـه بـ(فيـما يَـرِدُ عـلى هـذه الأحاديـث والجـواب عنهـا)، وقـد أورد في هـذا الفصـل اثنـي عـشر إيـرادًا، ونَقَضَهـا بأسـلوبٍ حجاجـيّ ينـمّ عـن درايـةٍ تامّـةٍ، ومعرفـةٍ واعيـةٍ بكثـيرٍ مـن العلـوم، سـيّما علـم الجـدل، وهـذا مـمّا لا ينطبـق عليـه وصـف الجمـع والتأليـف، كـما زعـم العصفـور.

وحتّـى لا نكـون ممّـن يلقـي القـول عـلى عواهنـه، نـورد مثـالا مـن تلـك الإيـرادات؛ لنقـف عـلى منهـج السـيد هاشـم العقـلي في نقـض الشـبهات، وليسـتبين أنّ عملـه لم يكـن مجـرد جمـعٍ وتأليـف، فقـد قـال في الإيـراد الأول: «إنّ هـذه الأخبـار ليسـت متواتـرة، فـلا نتيجـة فيهـا؛ لعـدم إفادتهـا العلـم.

الجـواب: إنّ هـذه الأخبـار متواتـرة، مفيـدة للعلـم؛ لأنّ الخـبر المتواتـر المفيـد بنفسـه العلـم، هـو مـا أجمـع عـلى نقلـه جماعـةٌ، يؤمـن تواطؤهـم عـلى الكـذب، ولا ينحـصر في عـدد، كـما عليـه المحققـون مـن أهـل العلـم.

فإن قلت: لو كان متواترًا لأفادَنا العلم، كما أفادكم. ولكن ليس فليس.

قلنـا: عـدم إفادتكـم العلـمَ منهـا لا يـدلّ عـلى عـدم إفادتهـا العلـم؛ لجـواز اسـتناد عـدم اسـتفادتكم العلـم منهـا مـن سـببٍ غيرِهـا، وهـو سـبق نقيـض العلـم الحاصـل منهـا إلى ذهنكـم، واعتقـاد حَقِّيَّـةِ نقيضـه مـن سـبب شـبهةٍ، أو تمويـهٍ سفسـطيٍّ، أو خيـالٍ شـعري، كـما اتفـق للحكـماء في اعتقـاد قِـدَمِ العالَـم،

(113) العامـلي، محمـد بـن الحسـن: إثبـات الهـداة بالنصـوص والمعجـزات، المطبعـة العلميـة، قـم المقدسـة، د.ت، ج1، ص 4.

وأنّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وأنه تعالى فاعلٌ بالإيجاب، وغير ذلك من مقالاتهم الرديئة، التي قال المتكلّمون بخلافها؛ للبراهين الدالة على خلاف ما ذهب إليه الحكماء.

فعدم استفادة الحكماء العلم من البراهين، التي استفاد منها المتكلمون العلمَ لا يُخْرِجها عن كونها مفيدةً للعلم. وهذا بحمد الله واضحٌ؛ ومن ثمّ ذهب بعض محققي الأصوليين إلى أنّ الخبر المتواتر مفيدٌ للعلم، وشرطه عدم سبق الشبهة.

وأقول: بل العلوم الضرورية قد تتخلّف عن حصولها في الذهن؛ لفقد شرطٍ من عدم توجّه النفس نحو المحسوس، وتوجّه العقل، وعدم التجربة، والحدس، وبعد التوجّه يحصل العلم، وعند عدم التوجّه لا يخرج العلم عن أن يكون ضروريًّا»[114].

وإنّما أطلنا الاقتباس هنا؛ كي تندفع شبهة عدم التمكّن، وتندفع تهمة (الجمع والتأليف) دون النظر والاستدلال.

ومن يتابع ما ألّفه البحرانيون في الحديث، فسيجد أنهم قد سلكوا طرقًا عديدة في بحوثهم الحديثية، فقد توجّه البحرانيون - منذ رجوع الشيخ علي بن سليمان - إلى دراسة علم الحديث، وجعلوا معرفته من مبادئ التحصيل العلمي، التي يتوجّب على الطالب الإلمام بها في المراحل الأولى؛ ولعلّ في هذا تفسيرًا للنقاية التي وضعها الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م) بوصفها منهجًا يدرسه الطلاب في مراحلهم الأولى؛ إذ أفرد لعلم الحديث فصلا فيها، بدأه بتعريف ذلك العلم، ثمّ عرّج على تعريف أقسام الحديث وأنواعه، وبيّن مصطلحاته، من متواترٍ، ومشهور، وآحاد، وعزيزٍ، وغريب، ومقبول، وصحيح، وحسن، ومحكم، ومسند، ومقطوع،

(114) السيد هاشم البحراني: الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، تحقيق سلام الزبيدي وزميله، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ط1، 2003م، ص 563- 564.

وموقـوف، وغـير ذلـك مـما يتصـل بعلـم الحديـث[115].

قلنـا إنّ البحرانيـين قـد سـلكوا طرقًـا مختلفـة في بحوثهـم الحديثيـة، غـير أنـه يمكـن إجـمال تلـك الطـرق في مسـلكين أساسـيين، أولهـما المجاميـع الحديثيـة، والآخـر دراسـة أحـوال رجـال الحديـث، فيـما يسـمّى بعلـم الجـرح والتعديـل.

المسلك الأول: المجاميع الحديثية:

نشـط علـماء البحريـن في تدويـن المجاميـع الحديثيـة، فجمعوهـا مـن مصادرهـا المختلفـة، وقـد اتّبعـوا في عمليـة الجمـع أسـلوبين:

الأول: جمع الأحاديث المرتبطة بموضوع واحد

اهتـم البحرانيـون ببعـض الموضوعـات، فتابعـوا مـا ورد فيهـا مـن أحاديـث، فجمعوهـا بعـد أن بوبـوا لهـا أبوابـا، وأقـدم مـا وصـل إلينـا مـمّا جمعـوا هـو كتـاب الشـهاب في الحكـم والآداب، الـذي ألّفـه الشـيخ يحيـى بـن حسـين بـن عشـيرة البحـراني (بعـد 967هـ/ 1559م)، وهـو مجمـوع يحتـوي عـلى ألـف حديـث صحيـح مـن أحاديـث النبـي الأكـرم، صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم، وقـد أشـار في مقدمـة الكتـاب إلى ذلـك بقولـه: « أزمعـتُ عـلى أن أجمـع مـن كلام سـيد البـشر، محمـد المصطفـى الشـافع في المحـشر، ألـف حديـث، مـما أعتقـد صحتـه، ونقلتـه عـن مشـايخي، رضـوان اللـه عليهـم»[116].

كـما بـيّن المنهـج الـذي اتّبعـه في ترتيـب الأحاديـث المنقولـة، فقـال: « ورتّبتـه عـلى ثلاثـين مـن الأبـواب، سـالكًا فيـه أسـلوب حـروف المعجـم، تذكـرة لأولي الألبـاب، راجيًـا بجمعـه مـن اللـه تعـالى جزيـل الثـواب»[117].

كـما بـرز اهتـمام البحرانيـين بالموضوعـات التـي تمثّـل خصوصيـةً مذهبيـة،

(115) انظر: الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الأول، الورقة 244.

(116) البحـراني، الشـيخ يحيـى بـن عشـيرة: الشـهاب في الحكـم والآداب، تحقيـق محمـد حسـن زبـري قائنـي، مجمـع البحـوث الإسـلامية، مشـهد، ط1، 1430هـ ص 9.

(117) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

تميّزهم عن بقية المذاهب الإسلامية، وهو أمر بدهي؛ فإنّ الاحتجاج للخصوصية المذهبية بما ورد مؤيدًا لها من أحاديث مسندة إلى النبي الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلم، يعدّ ركنًا في إثبات صواب هذا المعتقد، ومن ثمّ إثبات خطأ مخالفيه.

وابتغاءَ تثبيت تلك الخصائص، جمع البحرانيون، وغيرهم من علماء المذهب، ما وصل إليهم من أحاديث مسندة إلى الرسول الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلّم، سواء كانت من طرق الشيعة، أم من طرق غيرهم، بل وجدناهم يركّزون على ما ورد من طرق غيرهم، انطلاقًا من قاعدةٍ، طالما وجدناها تتردّد في كتب الحديث، تلك القاعدة التي تنصّ على أنّ الحقَّ ما شهد به الخصوم.

ويبدو السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107هـ/ 1695م) أحد أبرز المهتمين بهذا الشأن؛ إذ صنّف عددًا من الكتب التي تدور حول الأئمة الاثني عشر: النصّ عليهم، وتفضيلهم على غيرهم، وأحوالهم، وكراماتهم، وغير ذلك، ومن تلك الكتب:

1. الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، وقد فرغ من تأليفه سنة 1097هـ/ 1685م[118].
2. حلية النظر في فضل الأئمة الاثني عشر، فرغ من تأليفه سنة 1099هـ/ 1687م[119].
3. حلية الأبرار في أحوال محمدٍ وآله الأطهار[120].

(118) الذريعة إلى تصانيف الشيعة 2 ص 398، وقد طُبِع سنة 2003م بتحقيق سلام الزبيدي ويوسف العلي.

(119) المصدر نفسه 7 ص 85.

(120) المصدر نفسه 7 ص 79.

4. الـدرّة الثمينـة، وهـو كتـابٌ يقـع في اثنـي عـشر بابًـا، وكلّ بـابٍ يشـتمل عـلى اثنـي عـشر حديثًـا في فضـل الأئمـة، عليهـم السـلام[121].

5. غايـة المـرام وحجـة الخصـام في تعيـين الإمـام مـن طريـق الخـاصّ والعـام، فـرغ منـه سـنة 1100هـ/ 1688م[122].

6. فضل الشيعة، ويحتوي على مئةٍ وثمانية عشر حديثًا في فضلهم[123].

7. مدينة المعاجز، وهو كتاب كبير في معاجز الأئمة الاثني عشر[124].

الثاني: المجاميع الحديثية الشاملة

أمـا الأسـلوب الثـاني في تصنيـف المجاميـع الحديثيـة، فهـو مـا أطلقنـا عليـه اسـم المجاميـع الشـاملة؛ وذلـك حـين عمـد بعـض علـماء البحريـن، أسـوة بغيرهـم مـن علـماء الحديـث في تلـك الأعصـار، إلى جمـع أحاديـث النبـي الأكـرم، وأهـل بيتـه الطاهريـن، عليـه وعليهـم أزكى التحيـة والتسـليم، وقـد تجـلّى ذلـك العمـل في مظهريـن:

أمّـا أوّلهـما، فقـد عكـف فيـه بعـض علـماء البحريـن عـلى المجاميـع الحديثيـة المعروفـة، فشرحوهـا، وبيّنـوا غوامضهـا، وربّمـا مـال بعضهـم إلى اتخاذهـا مـادّة لعـرض المسـائل الفقهيـة، ومناقشـة الآراء المختلفـة الـواردة في تلـك المسـائل، وذلـك نحـو مـا نجـده عنـد الشـيخ محمـد بـن عـلي المقـابي (كان حيًّـا سـنة 1186هـ/ 1772م)، الـذي اتّخـذ مـن موسـوعة الحديـث الضخمـة، الموسـومة بـ(وسـائل الشـيعة)، التـي ألّفهـا الحـر العامـلي (1104هـ/ 1692م) ميدانًا للشرح والتعليـق، حتـى صـار كتابـه الـذي وسـمه بـ(مجمـع الأحـكام في معرفـة مسـائل

(121) الذريعة إلى تصانيف الشيعة 8 ص 116.

(122) المصدر نفسه 16 ص 21.

(123) الذريعة 16 ص 268.

(124) المصـدر نفسـه 21 ص 86، وقـد طبـع (مدينـة المعاجـز) عـدة طبعـات، آخرهـا سـنة 2009م، بتدقيـق محمـد علي حسـن.

الحـلال والحـرام) موسـوعة فقهيـة كبـيرة، يذكـر فيهـا « أحاديـث كلّ بـابٍ جملـةً، ثـمّ يتعـرّض لمسـائله، ويشرحهـا اسـتدلالا، بعـد عنـوان (أقـول)... كُتِـبَ مـن هـذا الـشرح - كـما قيـل - أربعـة مجلّـدات: الأول في المقدمـات والأصـول، والثـاني في الطهـارة، الثالـث في الصـلاة، الرابـع في الـزكاة، والخمـس، والصـوم»[125].

وقـد أقمـتُ أطلـب هـذا الكتـاب مـدّة طويلـة، فلـم أظفـر منـه إلا بالمجلديـن الثـاني والثالـث[126]؛ لـذا لم أقـف عـلى مقدمـة الكتـاب، ولم يسـتبن المنهـج الـذي رسـمه المؤلـف لنفسـه، فـلا يمكـن - والحـال هـذه - الجـزم بتمسـكه بالمنهـج أو مخالفته، فعمدتُ إلى قراءة ما وصل إليَّ منه؛ لعلّي أتبيّن ما فاتني.

والـذي اسـتبان لي مـن (مجمـع الأحـكام) موسـوعية المقـابي، واطّلاعـه الغزيـر، فقـد بـدا لغويًّـا متمكّنًـا، ومفـسّرًا خبـيرًا، وفقيهًـا متمرّسًـا، كـما تبـيّن أنـه اتّبع في شرحـه منهجًـا واضحًـا، لم يحـد عنـه؛ ذلـك بأنـه يبـدأ بـسرد الأحاديـث الـواردة في البـاب مـن (الوسـائل) جملـةً، ثـمّ يُتبِـعُ ذلـك بتبيـين مـا غمُـضَ مـن الألفـاظ معجميًّـا، فـإن وردت آيـة مـن كتـاب اللـه في حديـثٍ مـن أحاديـث البـاب، توقـف عندهـا ذاكـرًا الأوجـه المتعـددة التـي قيلـت في تفسـيرها، خائضًـا بعـد ذلـك فيـما يتعلّـق بذلـك البـاب مـن مسـائل فقهيـة، مناقشًـا مـا قيـل فيهـا مـن آراء، معترِضًـا مـرة، ومؤيّـدًا مـرة أخـرى، منتهيًـا إلى مـا يـراه هـو في المسـألة.

ولعـلّ في نقـل شيءٍ مـن كتـاب المقابي مـا يوضّح منهجـه، وطريقة تناولـه؛ فالكتاب مـازال ينتظـر همّـة المحققـين؛ لإبـراز مـا يخبـؤه مـن جواهـر، فتعـمّ فائدتـه البلاد

(125) الحسـيني، السـيد أحمـد: الـتراث العـربي في خزانـة مخطوطـات مكتبـة آيـة اللـه العظمـى المرعـشي النجفـي، نـشر مكتبـة المرعـشي النجفـي، قـم المقدسـة، ط1، 1414هـ/ 1993م، ج4، ص 443.

(126) ذكـر السـيد الأمـين في أعيـان الشـيعة، ج 10 ص 11 أنـه رأى المجلـد الثـاني والثالـث مـن هـذا الكتـاب، ولم يـشر إلى المجلـد الأول منـه، لكـنّ الشـيخ البـلادي ذكـر في أنـوار البدريـن ص 166 أنـه وقـف « منـه عـلى مجلـدٍ كبـيرٍ ضخـم جـدًّا، ومجلّـدٍ ثـانٍ أصغـر منـه، وكانـا في خزانـة شـيخنا العلامـة، الثقـة الصالـح، ورأيـت منـه في النجـف الأشرف مجلّـدًا كبـيرًا أيضًـا، ولا أدري هـل أكملـه أم لا؟ والـذي رأينـاه غـير تـامٍّ، وهـو شرحٌ حسـنٌ مبسـوط».

والعباد، ففي باب (أعداد الصلوات وما يناسبها) - على سبيل المثال - بدأ المقابيّ بذكر الأحاديث الواردة، واحدًا تلو الآخر، وكان أول ما ابتدأ به من الأحاديث، الحديث المروي في الكافي «عن أبي جعفر، عليه السلام، في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ النساء:102، أي موجودًا»[127] ثمّ شرع يعلّق قائلا: « الصلاة بقولٍ مطلق في اللغة بمعنى الدعاء، قال تعالى ﴿وصَلِّ عليهم﴾، أي: ادعُ لهم، وفي الشرع أشهر من أن يتوقف معناها على تعريفٍ لفظي، وهي تنقسمُ إلى واجبةٍ ومندوبة».

والكتاب مصدرٌ كالقرآن، والمراد به المكتوب، أي المفروض، كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ البقرة:180، أي فُرِضَ عليكم.

والموقوت: المحدود بأوقاتٍ، لا تزيد، ولا تنقص، والمعنى أنّ الصلاة مفروضةٌ على المؤمنين في أوقاتٍ، لا يجوز تقديمها عليها، ولا تأخيرها عنها»[128].

لقد استغلّ المقابيّ ورود الآية الشريفة ضمن حديث الإمام الباقر، عليه السلام، فانطلق - مستغلا تخصصه في التفسير - مبيّنًا دلالات ألفاظ الآية الشريفة في اللغة، وفي الاصطلاح، ثمّ انطلق مناقشًا أبا حنيفة في دلالات الآية الأخرى؛ إذ « لا دلالة في الآية على ما ذهب إليه أبو حنيفة من اختصاص وجوب الصلاة بالمؤمن، دون الكافر؛ لمعارضة مفهومها بمنطوق غيرها من الآيات الكثيرة، كقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ۝٤٢ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ﴾ المدثر42:43 إلى قوله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ المدثر:46 فإنّها صريحةٌ في وجوبها على الكفار»[129].

وكذلك وجدنا المقابيَّ يوظِّف تفسير الإمام لفظة (موقوتا) في الآية

(127) المقابي، الشيخ محمد بن علي: مجمع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، المجلد الثاني، الورقة الأولى.

(128) المصدر نفسه، الورقة 2.

(129) المقابي: مجمع الأحكام، المجلد 2، الورقة 2.

بـ(مفروضًـا) في الروايـة الثانيـة للحديـث؛ لتبيـان موصـوف تلـك اللفظـة؛ إذ إنّ «مفروضًـا يكـون تفسـيرًا لـ(كتابًـا)، ويحتمـل أن يكـون تفسـيرًا لـ(موقوتًـا)، كـما هـو ظاهـر باقـي التفاسـير»[130].

وبعـد الانتهـاء مـن التعليـق عـلى الحديـث الأول، يتنـاول الثـاني، فيصنـع بـه مـا صنـع بسـابقه، رابطًـا دلالات الأحاديـث جميعًـا بالحكـم الشرعـي الـذي يؤسـس عـلى تلـك النصـوص، ولـولا خـوف الإطالـة والإمـلال، وخـوف الخـروج عـن منهجنا في هـذا الكتـاب، لنقلـتُ مناقشـات المقـابيّ الفقهيـة، وتعليقاتـه عـلى آراء مـن سـبقه مـن الفقهـاء؛ لتسـتبين بذلـك الذائقـة الفقهيـة التـي يتمتـع بهـا المقـابي.

وأمّـا المظهـر الثـاني مـن مظاهـر اشـتغال البحرانيـين بالمجاميـع الحديثيـة الشـاملة، فيتجـلّى في توجههـم نحـو تصنيـف مجاميعهـم الخاصـة، وذلـك حـين يجمـع أحدهـم مـا صحّ عنـده مـن أحاديـث، فيبوّبهـا بمنهـجٍ يرتضيـه، ولعلّنـا نشـير في هـذا إلى مـا اشـتُهِر عـن الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي (1135هـ/ 1722م)، الـذي صنّـف مجموعـه الموسـوم بجواهـر البحريـن في أحـكام الثقلـين، وهـو كتـابٌ « خـرج منـه المجلّـد الأول في كتـاب الطهـارة، وبعـض مـن المجلـد الثـاني في كتـاب الصـلاة، إلى بـاب المواقيـت، بطرقـي إلى المشـايخ الثلاثـة المحمديـن، أركان الملـة والديـن، المتصلـة طرقهـم بالأئمـة المعصومـين»[131].

وقـد وصـف السـيد عبـد اللـه الجزائـري هـذا الكتـاب في إجازتـه الكبـيرة بالكتـاب الجامـع[132]، أمـا الشـيخ يوسـف العصفـور، فقـد نـوّه بمـا تفـرّد بـه هذا الكتـاب، إذ وجـد أنّ السـماهيجي قـد « رتّـب فيـه الأخبـار، وبوّبهـا عـلى نهـج آخـر، غـير نهـج صاحـب (الـوافي) و(الوسـائل)، مقتـصرًا عـلى كتـب المحمديـن الثلاثـة، وهـي الأصـول الأربعـة»[133].

(130) المقابي: مجمع الأحكام، المجلد 2، الورقة 2.

(131) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 51- 52.

(132) الحاشية 4، ص 51 لمحقق كتاب الإجازة الكبيرة للسماهيجي.

(133) الشيخ يوسف العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 98.

وحال هذا الكتاب عندي كسابقه؛ إذ لم أظفر منه إلا على المجلد الثالث، الذي خصصه مؤلفه للصلاة، وفرغ منه في سنة 1129هـ/ 1716م، وقد فاتنا الوقوف على مقدّمته؛ للتعرّف إلى منهجه في الترتيب، واختيار النصوص، كما أنّ مترجمي السماهيجي لم يذكروا شيئًا من ذلك، ولم يشيروا إلى السبب الباعث إلى مخالفة منهج من سبقه من مصنفي الأحاديث وجامعيها.

لم يشر السماهيجيّ كذلك، في تعريفه بكتابه، الذي نقلناه من إجازته الكبيرة للجارودي، إلى مخالفته منهج أحدٍ من جامعي الحديث والأخبار، وغاية ما قال إنه اقتصر على الطرق المؤدية إلى المشايخ المحمدين الثلاثة، الذين هم محمد بن يعقوب الكليني، صاحب كتاب الكافي، ومحمد بن علي بن بابويه القمي، مؤلف كتاب من لا يحضره الفقيه، ومحمد بن الحسن الطوسي، صاحب كتابي التهذيب، والاستبصار.

والذي أشار إلى المخالفة هو الشيخ يوسف العصفور في اللؤلؤة، لكنه لم يبيّن وجه المخالفة، فحملنا ذلك على الفحص والتتبّع؛ ذلك بأن الحكم بالمخالفة يتطلب منا الوقوف على الكتابين المذكورين، ومقارنتهما بكتاب السماهيجي؛ لتستبين لنا مواطن الخلاف والاتفاق بين الكتب الثلاثة.

وإذا نحن اعتمدنا على الإشارة الخاطفة، التي أشار بها المصنّف إلى كتابه، في مقام تعداد مصنفاته الكثيرة، في الإجازة الكبيرة، فإنّا واجدون ترتيبًا، يشي بالاقتراب من ترتيب (وسائل الشيعة)؛ ذلك بأنّ السماهيجي نصّ على أنّ المنجَز من هذا الكتاب هو المجلد الأول، وقد خصصه لكتاب الطهارة، وبعض المجلد الثاني، وقد جعله لباب الصلاة، وصولا إلى باب المواقيت؛ الأمر الذي يعني ترتيب الكتاب وفق الترتيب المشهور في الكتب الفقهية، وذلك هو منهج العاملي في (وسائل الشيعة)؛ إذ بدأ كتابه بقسم العبادات، وأردفه بالمعاملات، فالأحكام والسياسات.

وللتدليل على هذا الذي نقوله من عدم مخالفة ترتيب كتاب الوسائل، عمدنا إلى المقارنة بين الكتابين، في (كتاب الصلاة)، فوجدنا أوجه اتفاقٍ بين الكتابين كثيرة؛ فالسماهيجيُّ قد عمد إلى كتاب الصلاة فقسمه أبوابًا، وهو الذي فعله العامليُّ قبله، كما وجدنا اتّحادًا في أكثر عناوين الأبواب، واقترابًا يكاد يصل حدّ التطابق في عدد الأحاديث، المدرجة تحت كل عنوان.

أمّا الاختلاف بين الكتابين فيرجع في المقام الأول إلى إيراد العاملي بعض الأحاديث، التي لم يوردها المحمّدون الثلاثة، في حين التزم السماهيجي بعدم ذكر ما لم يرد فيها، كما أنّ السماهيجي قد قدّم بعض الأبواب على بعضها الآخر، كتقديمه مثلا باب (أنّ تارك الصلاة جحودًا لها، أو استخفافًا بها كافر) على باب (استحباب أمر الصبيان بالصلاة لستّ سنين، أو سبع) وهو عكس ما فعله العامليُّ، والذي بدا لنا أنّ السماهيجي - هنا - أحسن ترتيبا من العاملي، وأقرب إلى الترتيب المنطقي.

والذي لفت انتباهنا، ونحن نقارن بين الكتابين، دقّة العاملي في صوغ عناوين الأبواب، في حين يفقد السماهيجيّ تلك الدقة أحيانًا، فيطول عنده العنوان طولا فاحشًا، ولك أن تقرأ عنوان هذا الباب؛ لتقف على ما نريد قوله، قال: « باب أنه يشترط في وجوب الصلاة، وغيرها من التكاليف الشرعية البلوغُ بالاحتلام، أو الإنبات مطلقًا، أو بلوغ الذكر ثلاث عشرة سنة، والطعن في الرابعة عشرة، والأنثى تسع سنين، واستحباب تمرين الأطفال على العبادة قبل ذلك، وأنّ الحسنات تكتب لهم ببلوغ اثنتي عشرة سنة»[134].

أمّا مخالفة السماهيجي لكتاب الوافي، فتتجلّى في تبويب الكتابين؛ ذلك بأنّ الكاشاني قد جعل كتابه في مقدّمة، وأربعة عشر كتابًا، وخاتمة، فأمّا الكتب الأربعة عشر فهي مزيجٌ من المسائل العقدية، التي تتناولها الكتب الكلامية عادة، ككتاب العقل والجهل والتوحيد، وكتاب الحجة، وكتاب

(134) السماهيجي: الشيخ عبد الله: جواهر البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة

الإيمـان والكفـر، وغيرهـا، والمسـائل الفقهيـة، ككتـاب الصـلاة والقـرآن والدعـاء، وكتـاب الـزكاة الخمـس والمـيراث، وغيرهـا.

وواضـحٌ مـن هـذا الترتيـب أنـه مخالـفٌ لمـا في (جواهـر البحريـن) للسـماهيجي؛ فإنـه مبنـيٌّ - كـما قدّمنـا - وفـق ترتيـب الكتـب الفقهيـة المشـهورة، وكـذا يختلـف الكتابـان في لجـوء الكاشـاني إلى شرح الأحاديـث، وهـو أمـرٌ لم نلمسـه عنـد السـماهيجي، الـذي لم يتعـدَّ الجمـع والتنسـيق، دون التعليـق أو الـشرح، إلا مـا نـدر.

ولعـلّ الوجـه الأخـير الـذي يختلـف فيـه كتـاب السـماهيجي عـن كتـاب الـوافي هـو التـزام السـماهيجي بإيـراد الأحاديـث المتصلـة بالمحمديـن الثلاثـة، دون مـا سـواها، وعـدم التـزام الكاشـاني بذلـك؛ فإنـه قـد أورد في كتابـه بعـض الأحاديـث الـواردة في غـير تلـك الكتـب، وهـو أمـرٌ أشـار إليـه بوضـوح في مقدمـة كتابـه، فقـال: « وبذلـتُ جهـدي في ألا يشـذَّ عنـه حديـثٌ ولا إسـناد، يشـتمل عليـه الكتـب الأربعـة مـا اسـتطعتُ إليـه سـبيلا، وشرحـتُ منـه مـا لعلّـه يحتـاج إلى بيـانٍ، شرحًـا مختـصرًا، في غـير طـول، وأوردتُ بتقريـب الـشرح أحاديـث مهمـة مـن غيرهـا مـن الكتـب والأصـول»[135].

المسلك الثاني: دراسة رجالات الحديث

لمّـا كان الحديـث مرويًّـا عـن أشـخاصٍ معيّنـين، كان لزامًـا البحـث عـن أحوالهـم، والتأكّـد مـن وثاقتهـم؛ فـإنّ الحديـث المنقـول عنهـم هـو مـدار الحكـم الشرعي، مـن حيـث الحـلّ والحرمـة، ومـن حيـث الكراهـة والاسـتحباب، وغـير ذلـك مـن الأحـكام الشرعيـة؛ ومـن أجـل ذلـك كانـت «معرفـة أحـوال الـرواة ومراتبهـم أسـاس معرفـة الأحـكام الشرعيـة؛ إذ هـي معظـم الأدلـة التفصيليـة السـمعية، إذ أكـثر الأحـكام الدينيـة مسـتفادةٌ مـن الأخبـار النبويـة، والآثـار الـواردة عـن العـترة المعصومـة، الهاديـة المهديـة.

(135) الكاشـاني، الشـيخ محمـد محسـن: كتـاب الـوافي، تحقيـق ضيـاء الديـن الحسـيني الأصفهـاني، منشـورات مكتبـة أمـير المؤمنـين العامـة، أصفهـان، ط1، 1312هـ/ 1894م، ص 7.

فـكان معرفـة الرجـال الناقلـين لتلـك الأخبـار مـن الأمـور اللابدّيّـة، التـي لا يسـتغني الفقيـه عـن معرفتهـا؛ لأنّ في رجالنـا الثقـة وغـيره، ومـن يُعْمَـل بروايتـه، ومـن لا يجـوز التعويـل عـلى حديثـه»[136] .

والبحـث في (رجـال الحديـث) هـو مـا يعـرف في علـم الحديـث بعلـم الجـرح والتعديـل[137]، وقـد خـاض البحرانيـون غـمار هـذا العلـم، خـوضَ الخـبراء الفاحصـين، ولم يكتفـوا بمـا وصـل إليهـم مـما ألّفـه الماضـون مـن بحـوث الجـرح والتعديـل، بـل إنهـم نظـروا في تلـك المصنّفـات نظـرة الناقـد الخبـير، وبيّنـوا مـا فيهـا مـن خلـل، ولم يرتضـوا كلّ مـا جـاء فيهـا، كـما فعـل غيرهـم؛ ذلـك بـأنّ «مـدار التوثيـق والتضعيـف الآن إنّمـا هـو عـلى قـول علـماء الرجـال، مـن غـير أن يبيّنـوا في ذلـك حقيقـة الحـال، بـل اكتفـوا بمـا يقولـه الكِـشّيُّ وأمثالـه، [مـن] أنـه ثقـة، أو ضعيـفٌ، وبنـوا عليـه ردَّ الأحاديـث وقبولهـا، والأمـر في ذلـك مشـكلٌ جدًّا؛ فـإنّ أحـوال أولئـك الرجـال مضطربـة مـن كلام كلٍّ عـلى[138] الآخـر»[139] .

ويواصـل الشـيخ ياسـين البـلادي (1147هـ/ 1734م) نقـده للبحـوث الرجاليـة في كتـب الرجـال، وينقـل رأي أسـتاذه الشـيخ سـليمان الماحـوزي فيهـا، فإنـه «سـمعتُ كثـيرًا مـن شـيخنا المعـاصر، عطّـر اللـه مرقـده، يقـول: إنّ أغـلاط العلّامـة كثـيرةٌ جـدًّا، ولكننـا لم نجـسر عليـه، كـما جَسَرْنـا عـلى ابـن داود، إلى أن قـال في بعـض فوائـده - جـاسرًا -: وهـو[140] كثـير الغلـط والاضطـراب»[141].

(136) الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: معـراج أهـل الكـمال إلى معرفـة الرجـال، تحقيـق مهـدي الرجـائي، مطبعـة سـيد الشـهداء، قـم المقدسـة، ط1، 1412هـ/ 1894م، ص 3.

(137) انظـر: الصالـح، صبحـي: علـوم الحديـث ومصطلحـه، انتشـارات مكتبـة الحيدريـة، قـم المقدسـة، ط1، 1417هـ/ 1996م، ص 109.

(138) كذا في الكتاب المحقق، وأظنه خطأ، والصواب: عن الآخر.

(139) البـلادي، الشـيخ ياسـين بـن صـلاح الديـن، معـين النبيـه في بيـان رجـال مـن لا يحـضره الفقيـه، تحقيـق محمـد عيـسى المكبـاس، المطبعـة العلميـة، قـم المقدسـة، 1422هـ/ 2001م، ص 28.

(140) يعني العلامة الحلي.

(141) الشيخ ياسين البلادي: معين النبيه، ص 28.

ويقـول البـلادي أيضًـا، واصفًـا الآخذيـن مـن كتـب الرجـال: «فلـم يبـقَ عندهـم معتَـبَرًا قولُـهُ، آمِنًـا مـن الغلـط كلامُـهُ إلا النّجـاشيُّ، أحمـد بـن عـلي بـن أحمـد.

وأقول: إني قد ظفرتُ له على أغلاطٍ كثيرةٍ، وإنْ أردتُ تتبّعًا ازددتُ كثرةً»[142].

ثـمّ يذكـر الشـيخ البـلادي بعضًـا مـن أغـلاط النجـاشي، ويعقّـب قائلا: «فـإذا كان هـذا حقيقـة حالهـم، فكيـف يعتمـد عـلى مجـرّد مقالهـم في صحـة الحديـث وضعفـه، اللذيـن هـما العمـدة في أخـذ الحديـث وحذفـه؟

فليـس العمـدة - بعـد ذلـك - في ذلـك إلا الرجـوع إلى القرائـن، والأمـارات المفيـدة للاطـلاع عـلى أحـوال أولئـك الـرواة»[143].

وقد اتّبع علماء الرجال البحرانيون في مصنّفاتهم طريقتين:

أولاهـما: يُخَصّـصُ البحـث فيهـا عـن راوٍ واحـد، لمعرفـة حالـه مـن حيـث الوثاقة والضعـف، أو لتمييـزه عـن غـيره الـذي قـد يشـترك معـه في الاسـم، كـما فعـل الشـيخ سـليمان الماحـوزي (1121هـ/ 1709م) في رسـالة وضعهـا لتمييـز المـروي عنـه، أهـو محمـد بـن سـنان، أم عبـد اللـه بـن سـنان، وقـد ناقـش الماحـوزي القضيـة مناقشـة المتتبّعـين الخـبراء بالرجـال، مبيّنًـا سـهو العلامة الحـلي في إثبات (عبـد اللـه بـن سـنان)، متوصّـلًا إلى «أنّ الإنصـاف أنـه يحصـل مـن مجموعهـا [يعنـي الوجـوه التـي ذكرهـا وناقشـها] ظـنٌّ قـويٌّ، يـكاد يتاخـم العلـم بـأنّ الصـواب في هـذا السـند محمـدٌ، لا عبـد اللـه، وليـس الظـنّ الحاصـل منهـا بـأدْوَنَ مـن سـائر الظنـون المعـوّل عليهـا في علـم الرجـال»[144]. وقـد أكّـد هـذه الحقيقـة مـرة أخـرى، فقـال: إنّ «التحقيـق الـذي يرشـد إليـه التتبّـع الصـادق

(142) الشيخ ياسين البلادي: معين النبيه، ص 34.

(143) المصدر نفسه، ص 39.

(144) الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: رسـالة في تحقيـق أحـوال محمـد بـن سـنان، مخطوطـة يحتفـظ الباحـث بنسـخة منهـا، الورقـة 6.

أنّ ابـن سـنان المذكـور محمـدٌ، لا عبـد اللـه؛ لاجتـماع القرينتـين: القبليـة والبعديـة»[145].

وللشـيخ سـليمان الماحـوزي أيضًـا رسـالةٌ أخـرى في تحقيـق أحـوال (محمـد بـن إسـماعيل بـن بزيـع) بـيّن فيهـا الخـلاف في توثيقـه أو عدمـه، خاتمًـا رسـالته بالنتيجـة التـي توصّـل إليهـا، وبنـى عليهـا، حـين قـال: «وقـد كنـتُ فيـما مـضى أصـف حديثـه بالضعـف، وعـلى ذلـك جريـتُ في الرسـالة القنوتيـة، وأمـا الآن فالـذي يظهـر لي نظمـه في سـلك الصحيـح»[146].

وثانيتهـما: يخصـص البحـث فيهـا عـن رجـال الحديـث كلهـم، كـما فعـل الشـيخ سـليمان الماحـوزي في (معـراج الكـمال إلى معرفـة الرجـال)، الـذي اعتمـد فيـه عـلى كتـاب الفهرسـت للطـوسي، فـرآه قـد « جمـع مـن نفائـس هـذا الفـن الشريـف خلاصتهـا، وحـاز مـن دقائقـه، ومعرفـة أسراره نقاوتهـا، إلا أنـه خـالٍ مـن الترتيـب، محتـاجٌ إلى التهذيـب، يتعـسّر عـلى الناظـر فيـه معرفـة مـا يحاولـه، إلا بعـد تفتيـشٍ كثـير، فكأنـه عقـدٌ انفصـم، فتناثـرت لآليـه»[147].

مـن أجـل ذلـك، أعـاد الماحـوزيُّ ترتيبـه؛ تسـهيلا للبحـث فيـه، فرتّبـه ترتيبًـا ألفبائيًّـا، عـلى حـروف المعجـم، وقـوّم مـا رآه فيـه مـن اعوجـاج، سـبّبه النُّسّـاخ، وأشـار إلى الهفـوات التـي وقـع فيهـا بعـض المتأخريـن، ولم يـترك الكتـاب دون إضافـة؛ بـل كان «ذاكـرًا في ضمـن ذلـك مـا أعتمـد عليـه، [مـن] نَـزْكٍ، أو تبجيـل»[148].

---

(145) الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: رسـالة في تحقيـق أحـوال محمـد بـن سـنان، مخطوطـة يحتفـظ الباحـث بنسـخة منهـا، الورقـة 6.

(146) المصدر نفسه، الورقة 11.

(147) الماحوزي: معراج الكمال، ص4.

(148) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وربّما مال البحرانيون إلى أحد المجاميع الحديثية المشهورة، فبحثوا أحوال رواة ذلك المجمع الحديثي، من حيث الوثاقة، والإتقان، والحفظ، وغيرها، نظير ما فعل الشيخ ياسين البلادي البحراني (1147هـ/ 1734م) في كتابه القيّم (معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه)؛ إذ عمد إلى كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق، ودرس أحوال رجاله، بعد أن رتّبهم على حروف المعجم.

وقد بدأ البلاديُّ كتابه بأربعَ عشرةَ مقدّمة، بدا فيها متمكّنًا من أصول هذا العلم، عارفًا بمسائله التفصيلية، مناقشًا من سبقه من علماء الرجال، مفنِّدًا أقوالهم تارةً، ومؤيِّدًا تارة أخرى، بالدليل العلمي، والحجة الباهرة.

وقد تفنّن البحرانيون في هذا العلم؛ فلم يكتفوا بكتابته نثرًا، بل وضعوا فيه منظوماتٍ، تبيّن أحوال الرجال، كالمنظومة الموسومة بـ(تحفة الرجال وزبدة المقال) للشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1722م)، ابتدأها بقوله:

الحمد للمحمودِ بالكمال ... والشكر للموصوف بالجمال
ثمّ الصلاةُ تغتشي الثقاتِ ... محمّدًا وآلَهُ السّاداتِ
الناقلي حديثه بالصدقِ ... عن جبرئيلَ عن إلهِ الخَلْقِ
ثمّ على مَن اقتفى هُداهُمُ ... في دينهمْ كذاكَ في دنياهُمُ
وبعدُ فالآملُ عفوَ المانِحِ ... ذي اللُّطْفِ عبد الله نجل صالحِ
بعد استخارة الخبير العالم ... بالباطنِ الخفيِّ والضمائمِ
يقول إنّ أشرفَ الفنونِ ... بعد كلام الله باليقينِ
حديثُ أهلِ البيتِ فهو المرجعُ ... إليه في حكمٍ إلينا يُشْرَعُ

وقد ذكر السماهيجيّ الرجال وأحوالهم مرتبين ترتيبًا ألفبائيًّا، وأردف ذلك بعشر فوائد، وصفها بالعظيمة، وقد ختم منظومته بخاتمةٍ بيّن فيها طريقه

إلى الكتب الأربعة، وغيرها، وممّا جاء في الخاتمة ذاكرًا أستاذه الماحوزي:

وقد رويتُ كتبَ الأخبار عن شيخنا علّامة الأقطار
قد مرَّ في صدرِ الكتابِ الصدرُ ذكر اسمه الشريف وهو الحَبْرُ

رابعا: علم الكلام

لعلّنا لا نعدو الصواب حين نقرر أنّ أقدم ما اشتهرت به المدرسة البحرانية من العلوم هو علم الكلام والفلسفة؛ ذلك بأنّ علماء هذه المدرسة الأقدمين إنّما عُرِفوا بتضلّعهم في هذين العلمين، كالشيخ أحمد بن سعادة الستراوي، والشيخ علي بن سليمان الستراوي، وهما من معاصري الخواجة نصير الدين الطوسي (672هـ/ 1273م)، بل إنّ شهرة زعيم المدرسة البحرانية الأكبر، والذي كان السبب في شهرتها، أعني الشيخ ميثمًا البحراني إنّما كانت في كونه (الحكيم الإلهي)، كما تصفه كتب التراجم.

وعلى الرغم من عوادي الزمان على إنتاج العلماء البحرانيين العلمي، فإنّ بعضًا من تفكيرهم الكلامي قد كُتِبَ له الإفلات والنجاة، فوصلت إلينا (رسالة العلم) للشيخ أحمد بن سعادة الستراوي، التي وصفها تلميذه الشيخ ميثم البحراني بأنها « من المباحث الشريفة الإلهية، والمسالك اللطيفة القدسية»، وقد قرّض الشيخ ميثم تلك الرسالة، وأثنى أبلغ الثناء على أستاذه، الذي « ذكر فيها [أي رسالة العلم] ما يتعلّق بالخلاف والوفاق بين المتقدمين، والمتأخرين من الحكماء والمتكلّمين، فانشعبت منها - كما ترى - تفاريع جليلة، ومسائل نبيلة، يطّلع المتأمل فيها على جواهر مكنونة، ويصل المتفكّر فيها إلى لطائف مخزونة، لا يَكشفُ عنها الحجابَ إلا الأفرادُ من أولي الألباب، ولا يَرفع عنها الجلبابَ إلا من أُيِّدَ بروح الصواب»[149].

وقد تصدى الخاجة نصير الدين الطوسي إلى هذه الرسالة فشرحها، وناقش ما فيها من آراء، ولم يكن الطوسي، وهو حامل لواء الفلسفة، وعلم الكلام

(149) شرح رسالة العلم، رسالة مخطوطة، يحتفظ الباحث بنسخةٍ منها، الورقة 1.

في ذلك العصر، ليجهد نفسه، ويضيع وقته في شرح الرسالة لو لم يجد فيها ما يستحق الوقوف عنده، والتعليق عليه، بل وجدناه يوافق ابن سعادة في بعض ما ذهب إليه، ويصفه بالفاضل[150]، ويعلّق على آرائه بقوله: إنها صحيحة حسنة[151]، وتلك - لعمري - شهادة بليغة في حقّ ابن سعادة، والمستوى العلمي الذي وصل إليه.

ولعلّ في نقل جزء من (رسالة العلم) تبيانًا لطريقة تفكير ابن سعادة، وإيضاحًا لمنهجه في مناقشة القضايا الكلامية؛ فقد ناقش تعريف العلم، وهل هو بحاجةٍ إلى حدٍّ يوضحه، أم لا، فقال: « العلمُ قد اختلف في معناه النُّظّار، فمن قائلٍ يقول: إنه معلومٌ بالضرورة، ومنكشف الحقيقة، فلا يحتاجُ إلى حدٍّ يوضِّحه، وبيانٍ يكشفه. ومنهم من طَلَبَ له حدًّا ورسْمًا، يحقّق معناه، أو يميّزه عن غيره من الماهيّات، وهؤلاء هم الأكثرون.

أمّا الأوّلون فاحتجّوا بأنَّ أحدنا يعلم كونَهُ عالمًا، ويميّزه عن كونِه ظمآنًا، ومتخيِّلا، وشاكًّا، ولا شيء أظهر ممّا يجده الإنسان من نفسه، فكما لا يحتاج أن يميِّزَ بالحدِّ جوعَه، وعطشَه، وألمَه، ولذّتَه، فكذلك العلم.

وأيضًا، فلو احتاج كلُّ شيءٍ إلى حدٍّ لزم التسلسل، أو الدور، وهما باطلان، فثبتَ أنّه لا بدَّ من الانتهاء إلى أمورٍ غنيّةٍ عن الحدِّ، ضروريةِ التصور، ولا شيء أظهر من المحسوسات، والوجدانيّات، والعلم من باب الوجدانيّات، فلا يحتاج لظهوره إلى حدٍّ»[152].

ولعلك تنبّهت إلى منهج ابن سعادة في إيراد الرأي، فهو ينقله، وينقل معه حجج القائلين به، تقويةً لما يذهبون إليه، من دون أن ينقص منه

(150) انظر: الطوسي، الشيخ نصير الدين محمد: شرح رسالة العلم، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 23.

(151) شرح رسالة العلم، الورقة 13.

(152) المصدر نفسه، الورقة 5.

شيئًا، وذلك من مبادئ الأمانة العلمية، التي لا يتحلّى بها إلا من رسخت أقدامهم في العلم.

وبعد تقرير هذا الرأي، وإيراده كما يراه أصحابه، ينبري ابن سعادة للرد عليهم، وإبطال ما ذهبوا إليه، وتمسّكوا به؛ ذلك أنّ « الجواب عن الحجّة الأولى أنّ تمييزه بين كونه عالمًا، وبين غيره من أحوال نفسه لا يدلُّ على أنّ حقيقة العلم لا تحتاج إلى حدٍّ؛ فإنّ الذي تميّز له إنّما هو الصفة، والمطلوب شرحُهُ إنّما هو الأمر الذي لأجله حصلت الصفة، وبينهما فرقٌ ظاهر»[153].

ولا يكتفي ابن سعادة بالجواب، بل نراه يضرب الأمثلة؛ تقريبًا للجواب من الأذهان، فيردف قائلا: « ومثال ذلك أنّ الإنسان يميّز بين كون الجسم متحرّكًا، أو ساكنًا، ولا يدلّ تمييزه بين الصفتين على تمييز العَرَضَيْنِ، اللذين هما الحركة والسكون، وتصور حقيقتهما بالكنه، وكذلك إذا ميّز بين الحار والبارد، والرَّطْبِ واليابس، والأسود والأبيض، وغير ذلك من الصفات لم يلزم منه أن يعرف الحقائق، التي لأجلها أُطْلِقَت الصفاتُ على الموصوفات»[154].

ولقد ترسّخ البحث الكلامي والفلسفي في البحرين على يد الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1299م)، فإنّه « أحد أعلام علم الكلام الإسلامي، حيث أسهم بمجموعةٍ من الكتب القيّمة في هذا العلم»[155]، ويبدو من خلال ما وصل إلينا من مؤلفاته، ومن خلال ما وصفته به كتب التراجم أنّه انشغل بعلم الكلام، وتخصص فيه، وهو أمرٌ أشار إليه الشيخ نفسه في مقدمة كتابه (قواعد المرام)؛ إذ قال: « وإذا كان المتكفّل ببيانها [أي معرفة الباري] هو العلم المسمّى في عرف المتكلمين بـ(أصول الدين)، وكنتُ ممّن

(153) شرح رسالة العلم، الورقة 5.

(154) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

(155) عبد الله اليوسف: العلامة الشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ص 69.

وُسِـمَ فيـه بالتحصيـل، وإن لم أحصـل منـه إلا عـلى القليـل...»[156]، فـلا غـرو إذن، أن يصـير مرجعًـا، يسـتقي منـه الفلاسـفة والمتكلمـون الآراء، ويقتبسـون منـه الأفـكار والـرؤى الكلاميـة المختلفـة، حتـى إنّ « السـيد السـند، الفيلسـوف الأوحـد، مـير صـدر الديـن محمـد الشـيرازي، أكـثر مـن النقـل عنـه في حاشـية شرح التجريـد، سـيّما في مباحـث الجواهـر والأعـراض، والتقط فرائـد التحقيقات، التـي أبدعهـا - عطّـر اللـه مرقـده - في كتـاب (المعـراج السـماوي)، وغـيره مـن مؤلفاتـه، التـي لم تسـمح بمثلهـا الأعصـار»[157].

والمؤلفـات التـي يشـير إليهـا الماحـوزيّ - في الفقـرة السـابقة - كثـيرةٌ، ومـا يتعلّـق منهـا بعلـم الـكلام:

1. قواعـد المـرام في علـم الـكلام، فـرغ منـه سـنة 676هـ، وهـو كتـابٌ مطبـوع، بتحقيـق السـيد أحمـد الحسـيني.
2. النجـاة في القيامـة في تحقيـق أمـر الإمامـة، وهـو كتـابٌ ألّفـه لعـزّ الديـن أبي المظفّـر النيشـابوري، الـذي أكرمـه « وأشـار إليـه بتأليـف كتـابٍ في الإمامـة، فـأراد الاعتـذار منـه بمشـقّة السـفر، ومـا يسـتلزمه مـن تشـعّب الذهـن، ومفارقـة الأهـل والولـدان، لكنـه امتثلـه أداءً لحقوقـه»[158].
3. استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني عشر.
4. منهج الأفهام في علم الكلام.
5. رسالة في الوحي والإلهام.
6. شرح حديـث المنزلـة، وهـو كتـابٌ يتنـاول الحديـث الشريـف: يـا عـلي، أنـتَ منـي بمنزلـة هـارون مـن مـوسى، إلا أنـه لا نبـيَّ بعـدي.

---

(156) البحـراني، الشـيخ ميثـم: قواعـد المـرام في علـم الـكلام، تحقيـق السـيد أحمـد الحسـيني، منشـورات آيـة اللـه العظمـى المرعـشي النجفـي، قـم المقدسـة، ط 2، 1406، ص 20.

(157) العصفـور: لؤلـؤة البحريـن، ص 255، نقـلا عـن الشـيخ سـليمان الماحـوزي في (الرسـالة البهيـة في الترجمـة الميثميـة).

(158) الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج 24 ص 61.

وأمّا مؤلفاته الفلسفية، فالمعروف منها:

1. البحر الخِضَمّ، وهو يصنّف في قسم الإلهيّات من الفلسفة[159].
2. شرح الإشارات، وهو شرحٌ لكتاب (الإشارات) لأستاذه الشيخ علي بن سليمان البحراني.
3. المعراج السماوي، الذي أشار إليه الماحوزي، وقال: إنّ صدر الدين الشيرازي، المعروف بالملا صدرا، قد أكثر من النقل منه.

لقد برهن الشيخ ميثم في كتابه (قواعد المرام في علم الكلام) على النضج الفكري الذي وصل إليه، وقدرته المنهجية في سرد الموضوعات وترتيبها، كما برهن على شدة اطّلاعه، وتتبّعه لأقوال المتكلمين من الفرق الإسلامية كلها، وقد بدا ذلك واضحًا في أسلوبه، وهو يطرح الأقوال المختلفة في المسألة محلّ البحث، وتبيان ما يمكن قبوله منها، وما لا يمكن قبوله، والاستدلال على ذلك كلّه بما يراه من قواعد عقلية أو نقلية، وقد ناقش عددا من المسائل الكلامية، تتعلّق بذات الباري، وبالنبوة والإمامة وغيرها من المسائل، ووقف عند كلّ مسألة، وفرّع عليها تفريعاتٍ، وبيّن فيها الأقوال المختلفة، مناقشًا ومدليًا برأيه في ذلك.

ولعلّ هذه الخصائص التي تميّز بها كتاب (قواعد المرام)، إضافة إلى دقّة الأفكار الكلامية وغزارتها، هي التي جعلت « الشهيد العاملي يدرّس هذا الكتاب لتلامذته، وهذا إنْ دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على القيمة العلمية، التي يتمتع بها هذا الكتاب في علم الكلام»[160].

و ذهب بعض الباحثين إلى القول بتأثّر الشيخ ميثم بنصير الدين الطوسي (672هـ/ 1273م)، وبخاصّةٍ في ما يتعلّق بالمنهج الاستدلالي، وقد بدا ذلك جليًّا في «اعتماده في استدلالاته على العقل غالبًا، لا النقل؛ فيعتقد بأنّ

(159) عبد الله اليوسف: العلامة الشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ص 18.

(160) المصدر نفسه، ص 72 - 73.

النظـر في معرفـة اللـه واجـبٌ عقـلا، ويـرى أنـه لا يمكـن الوصـول إلى هـذه المعرفـة بالتقليـد والنقـل»[161].

والحـق أن لنصـير الديـن الطـوسي يـدًا في تطـور علـم الـكلام، وتبلـور كثـير مـن مسـائله، وهـو أمـرٌ غـير منكـور، ولا يبعـد أن يتأثّـر بـه الشـيخ ميثـم، وقـد تتلمـذ عليـه في الفلسـفة، لكـنّ ذلـك لا يعنـي أن يكـون مـردّدًا أقوالـه، وناسـخًا أفـكاره دون أن يضيـف إليهـا، أو يعلّـق عليهـا، فلقـد بـرزت مـن خـلال مناقشـة الشـيخ ميثـم القضايـا الكلاميـة فـروقٌ بينـه وبـين الطـوسي، توحـي باسـتقلاله، ولـو أننـا عمدنـا إلى المقارنـة بـين كتـابي الرجلـين: تجريـد الاعتقـاد، وقواعـد المـرام، لوجدنـا كثـيرًا مـن نقـاط الاتفـاق، وكثـيرًا مـن نقـاط الاختـلاف بينهـما كذلـك؛ فالمنهـج المتبّـع في الكتابـين ليـس واحـدًا، ومباحـث الكتابـين ليسـت متفقـة تمامًـا.

ولعـلّ مـن أهـمّ الفـروق بـين الطـوسي والشـيخ ميثـم، لجـوء الأخـير إلى تجليـة المسـائل الكلاميـة، وحشـد كثـيرٍ مـن الأمثلـة والشـواهد، وتتبّـع الأقـوال المختلفة في المسـألة الواحـدة، في أسـلوبٍ قريـب المأخـذ، وعبـارات واضحـة المقصـد، في حـين كانـت عبـارة الطـوسي موجـزةً، خاليـة مـن التمثيـل في كثـيرٍ منهـا؛ الأمـر الـذي يجعـل بينهـا وبـين كثـيرٍ مـن المتلقـين حاجـزًا.

وللتدليـل عـلى هـذه النقـاط المنهجيـة، المميّـزة لعمـل الشـيخ ميثـم، نسـوق مثـالا مـن (تجريـد الاعتقـاد) للطـوسي - وهـو الـذي شرحـه العلامـة الحـلّي (726هـ/ 1325م) في (كشـف المـراد في شرح تجريـد الاعتقـاد) ببعـض عبـارات الشـيخ ميثـم نفسـه، وإن لم يـشر إليـه - إذ يقـول في صفـات البـاري، عـلى سـبيل المثـال: « ووجـوب الوجـود يـدلّ عـلى سرمديّتـه، ونفـي الزائـد، والشريـك، والمِثْـل، والتركيـب بمعانيـه، والضـدّ، والتحيّـز، والحلـول، والاتّحـاد، والجهـة، وحلـول الحـوادث فيـه..»[162]

(161) أبـو الخـير، عـلي: البرهـان والعرفـان (1427هـ)، موقـع المجمـع العالمـي للتقريـب بـين المذاهـب الإسـلامية، صفحـة إيـران والعـرب www.iranarab.com

(162) انظر: الحلي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 268 - 272.

أمّـا الشـيخ ميثـم، فقـد عمـد إلى كلّ صفـةٍ مـن الصفـات السـابقة، فبيّنهـا، وناقـش مـا فيهـا مـن آراء كلاميـة، مبطـلا مـا لا يسـتقيم ومذهبَـه الكلامـي، فـنراه في مبحـث الحيّـز والجهـة - عـلى سـبيل المثـال - يعـترض عـلى القائلـين بوجـود اللـه في جهـةٍ، فيعـرض رأيهـم ويناقشـه ويبطلـه، فيقـول: « إنـه تعـالى ليـس في مـكان، ولا جهـة، ولا حيـز، خلافـاً للكراميـة[163]، فإنهـم اتفقـوا عـلى أنـه تعـالى في جهـة، ثـم زعمـت الهيصميـة[164] أنـه فـوق العـرش، في جهـةٍ لا نهايـة لهـا، وبينـه وبـين العـرش بعـدٌ غـير متنـاهٍ، وزعمـت العابديـة أنّ بينهـما بعـداً متناهيًـا، وقـال بعـض الهيصميـة: إنّـه عـلى العـرش، كـما ذهـب إليـه سـائر المجسّـمة»[165].

وبعـد أن عـرض الأقـوال في المسـألة، أخـذ يناقشـها مبطـلا إيّاهـا بأوجـهٍ ثلاثـة، منهـا أنّـه « ثبـت في علـم الهيئـة والمجسـطي أنّ السـماوات والأرض كرّيّـة، وإذا كانـت كذلـك كانـت الجهـة التـي فـوق رأسِ مـن كان ببـلاد المـشرق، بعينهـا أسـفلَ لمـن كان ببـلاد المغـرب، وبالعكـس، فلـو كان - سـبحانه - في جهـةِ (فـوق) لـكان كونُـهُ فوقًـا لقـومٍ، مسـلتزمًا لكونِـهِ (أسـفلَ) لقـومٍ آخريـن، وذلـك مـمّا يأبـاه الخصـم وينكـره»[166].

ولعلـك لاحظـت وضـوح الفكـرة عنـد الشـيخ، والقـدرة الفائقـة، والتركيـز في الـردّ؛ فقـد عمـد إلى مسـألة مـن أشـدّ المسـائل الكلاميـة تعقيـدًا، وهـي التـي

(163) الكراميـة: فرقـة مـن المجسّـمة، يعتقـدون أنّ اللـه - تعـالى عـمّا يقولـون - جسـمٌ، وجوهـر، ومحـلّ للحـوادث، ويثبتـون لـه جهـةً ومكانًـا. وتنسـب هـذه الفرقـة إلى محمـد بـن كـرام بـن عـراق السجسـتاني (255هـ/ 868م)، وقـد تفرّعـت منهـا عـدة فـرق، كالإسـحاقية، والنونيـة، والعابديـة، والهيصميـة، وغيرهـا.

(164) الهيصميـة هـم فرقـة مـن الكراميـة، ينسـبون إلى محمـد بـن الهيصـم، الـذي عـاش في القـرن الخامـس الهجري.

(165) البحـراني، الشـيخ ميثـم: قواعـد المـرام في علـم الـكلام، تحقيـق السـيد أحمـد الحسـيني، منشـورات آيـة اللـه العظمـى المرعـشي النجفـي، قـم المقدسـة، ط 2، 1406، ص 70.

(166) المصدر نفسه، ص 71.

خـاض فيهـا المتكلِّمـون، فأطنـب كلّ فريـقٍ منهـم في عـرض مـا يـراه، وأسرف في الـردّ عـلى الفريـق الآخـر، فأوجـز هـذا المتكلّـم البحـرانيّ ردّه، وسـاقه بأبلـغ عبـارة، وسـلك أقـصر الطـرق، مـن دون إخـلال بالمـراد، فأبطـل حجـة الخصـم ببيـانٍ مـشرقٍ، وحجّـة متينـة، لا تـكاد تجـد مـن يدحضهـا.

وقـد لاحـق الشـيخ ميثـم احتجـاج الخصـم بالمعقـول والمنقـول، وردّ ذلـك الاحتجـاج؛ ذلـك بأنّهـم احتجـوا بالمعقـول، فقالـوا: إنـه تعـالى « لا بـدَّ وأن يكون في حيّـزٍ وجهـةٍ، وكلّ حيّـزٍ وجهـةٍ لـه فهـي جهـة (فـوق)... والثـاني: أنّ الخلـقَ بمجـرّد طباعهـم، وقلوبهـم السـليمة يرفعـون أيديهـم إلى جهـة (فـوق) عنـد الدعـاء والتـضرّع، وذلـك يـدلُّ عـلى شـهادة فطرتهـم بـأنّ معبودهم في جهـة (فـوق)»[167].

وقـد بـدأ البحـرانيّ يجيـب عـن تلـك الإشـكالات، واحـدًا بعـد الآخـر، مفنِّـدًا إيّاهـا بأسـلوبٍ واضـحٍ، لا لبـس فيـه، وكان مـن ردوده أنْ قـال: « وأمّا الاسـتدلال برفـع الأيـدي في الدعـاء، فـإنْ دلَّ عـلى كـون المعبـود في جهـة (فـوق)، فليـدلّ وضـع الجبهـة عـلى الأرض عـلى كونـه في جهـة (تحـت)، والـلازم باطـلٌ، فالملـزوم مثلـه، والملازمـة ظاهـرة»[168].

ولم يكتـفِ البحـرانيّ بـردّ الدليـل العقـلي للخصـم، بـل تابـع دليلـه النقـلي، وبـيّن وهـم خصمـه في الاستمسـاك بـه، ذلـك بأنهـم احتجـوا في إثبـات الجهـة للـه تعـالى بـ «الآيـات الموهمـة لإثبـات الجهـة، كقولـه تعـالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقولـه: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾، وقولـه: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾»[169].

اتّـكأ الشـيخ ميثـم البحـرانيّ في ردّه عـلى الأدلـة النقليـة، التي سـاقها مثبتـو الحيّز والجهـة، عـلى وجـوب تأويـل الألفـاظ الموهمـة بذلـك، أو تفويـض العلـم بها إلى

(167) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 71 - 72.

(168) المصدر نفسه، ص 73.

(169) المصدر نفسه، ص 72.

اللـه تعـالى؛ مدخِـلا هـذه المسـألة في بـاب (تعـارض العقـل والنقـل)، ومقدِّمًـا العقـل عـلى النقـل؛ فـإنّ « الجـواب عـن الظواهـر النقليـة فهـو أنّ العقـل والنقـل إذا تعارضـا، فإمّـا أن نعمـل بهـما معًـا، وهـو جمـع بـين النقيضـين، أو نطّرحهـما معًـا، وهـو خُلُـوٌّ عـن النقيضـين، أو نرجّـح النقـل عـلى العقـل وهـو باطـل؛ لأن النقـل فـرعٌ عـلى العقـل، فلـو كذّبنـا العقـل لتصحيـح النقـل لـزم تكذيـب العقـل والنقـل معًـا، فتعـين ترجيـح العقـل عـلى النقـل، ثـمّ تأويـل النقـل، أو تفويـض علمـه إلى اللـه تعـالى»[170].

وفي الجملـة، دلّـل الشـيخ ميثـم البحـرانيّ، مـن خـلال دراسـاته الكلاميـة، عـلى وعـيٍ تـامٍّ بالآليّـات المنهجيـة، القائمـة عـلى الفحـص النقـدي Critical Examination، وهـو المنهـج المعتمـد « أساسًـا عـلى أسـئلةٍ خمسـةٍ، تتمثّـل في الكلـمات التاليـة: مـا، هـل، لِـمَ، كيـفَ، ومَـنْ، وقـد طبّـق ابـن ميثـم هـذا المنهـج في دراسـته لقضيـة النبـوّة والإمامـة، ويظهـر ذلـك واضحًـا في قولـه: فاعلـم أنّ الـكلام في النبـوّة مبنـيٌّ عـلى خمـس مسـائل، يُسْـأل عنهـا عنـد كلٍّ منهـا بكلمـةٍ مفـردة، وتلـك الكلـمات: مـا، وهـل، ولِـمَ، وكيـف، ومَـن.»، وقـد عُـدَّت هـذه القضيـة المنهجيـة «إحـدى المسـاهمات العلميـة الهامّـة، التـي أضافهـا ابـن ميثـم للبحـث الكلامـي الإسـلامي»[171].

لم يسـق البحـرانيّ تلـك الأسـئلة دون وعـيٍ بهـا، بـل وقـف ليبـين مقصـوده منهـا، وأثرهـا في بنـاء منهـج البحـث في قضيتـي النبـوة والإمامـة، فـأوّل تلـك الأسـئلة « قولنـا: مـا النبـي؟ والبحـث فيهـا عـن مفهـوم هـذه الكلمـة في الاصطـلاح العلمـي.

الثانية قولنا: هل النبي؟ أي هل يجب وجوده في الحكمة أم لا؟

(170) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام ص 73.

(171) السـتري، محمـد عـلي: مكونـات البنـاء المعـرفي عنـد الشـيخ ميثـم البحـراني، بحـث مقـدم لمؤتمـر (الشـيخ ميثـم البحـراني)، البحريـن، 2005م. وانظـر: الشـيخ ميثـم البحـراني: قواعـد المـرام، ص 121.

الثالثة قولنا: لِمَ يجب وجود النبي؟ ويُبْحَث فيها عن العلّة الغائيّة لوجوده، ووجه الحكمة فيه.

الرابعة قولنا: كيف النبي؟ ويُبْحَث فيها عمّا ينبغي أن يكون عليه من الصفات، التي بها يتمّ النبوّة.

الخامسة قولنا: من النبي؟ ويُبْحَث فيها عن تعيينه»[172].

ولم يفت الشيخ ميثمًا البحرانيَّ الوقوفُ على ما وقف عليه علماء الكلام من مسائل وقضايا، بل خاض في تلك المسائل، مناقشًا مرة، ومبديا رأيه مرّة أخرى، كما فعل في قضية إعجاز القرآن، التي أفرد لها مبحثًا، ذكر فيه اختلاف المتكلمين في سبب إعجاز القرآن، فبيّن رأي أكثر المعتزلة، الذين يعزون الإعجاز إلى فصاحة القرآن البالغة، كما ركّز على رأي الجويني، الذي أرجع السبب إلى الفصاحة والأسلوب معًا، ولم ينسَ رأي المرتضى، القائل بصرفِ اللهِ تعالى العربَ عن معرضة القرآن، وبيّن الوجوه التي تكون عليها الصرفة، ثمّ أعقب ذلك كله برأيه، القائم على التوفيق بين الآراء الثلاثة المتقدّمة؛ فـ «الحقّ أنّ وجه الإعجاز هو مجموع الأمور الثلاثة، وهي الفصاحة البالغة، والأسلوب، والاشتمال على العلوم الشريفة»[173].

ولم يفته كذلك عقدُ مقارنةٍ بين القرآن، وما ورد عن العرب من بليغ الكلام، شعرًا كان، أم نثرًا، فقال: « وأمّا كلام العرب، فيوجد في بعضه الفصاحة البالغة، وأمّا الأسلوب فنادرٌ، وممكنٌ عند التكلّف، وقلّما يمكن اجتماعهما؛ لأنّ تكلّف الأسلوب يُذْهِبُ بالفصاحة... والحاصل أنّ كلامهم قد يوجد فيه ما يناسب بعض القرآن في الفصاحة، وهو في مناسبته له في الأسلوب أبعد، وأمّا في العلوم والمقاصد، التي اشتمل عليها فأشدّ بُعْدًا»[174].

(172) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 121 - 122.

(173) المصدر نفسه، ص 132 - 133.

(174) المصدر نفسه، ص 133.

والحـقّ أنّ كلام الشـيخ ميثـم في هـذه القضيـة محتـاجٌ إلى معرفـة مقصـوده مـن مصطلحـي (الفصاحـة) و(الأسـلوب)؛ كي ينقشـع الغمـوض الـذي يلـف عبارتـه المتقدّمـة، فأمـا الفصاحـة فقـد عرّفهـا هـو نفسـه في كتابـه (أصـول البلاغـة)، فقـال إنهـا « خلـوص الـكلام مـن التعقيـد الموجـب لقـرب فهمـه، ولـذاذة اسـتماعه، وأصلـه مـن الفصيـح، وهـو اللـبن إذا أُخِـذَت رغوتـه، وذهـب لبـاؤه»[175]، وأمّـا مصطلـح (الأسـلوب) فلـم أجـد لـه بيانًـا عنـد الشـيخ، فـلا يمكن الجـزم بالمقصـود مـن قولـه إنّ كلام العـرب لا يناسـب القـرآن في الأسـلوب، وقـد فـسّر العلامـة الحـلي (726هـ) في كتابـه (كشـف المـراد في شرح تجريـد الاعتقـاد) مصطلـح الأسـلوب بالفـنّ والـضرب[176]، وهـو تفسـير فيـه مـن الخفـاء مـا فيـه.

وزبـدة المقـال أن آراء الشـيخ ميثـم الكلاميـة، وأنظـاره الفلسـفية بحاجـة إلى من يتتبعهـا مـن الباحثـين، فهـي مـا تـزال ميدانًـا بكـرًا، ينتظـر مـن يفـضُّ ختمـه، فيسـتقرئ مـا بثـه البحـراني في (شرح نهـج البلاغـة) و(قواعدالمـرام) وغيرهـما من آراء، كرأيـه في المعـاد الجسـماني، ورأيـه في الـروح، وعلاقتهـا بالبـدن، وغـير ذلـك، ولعـل هـذا العمـل -إن هـو أنجـز- يـبرز مكانـة الشـيخ ميثـم، التـي اسـتحق بهـا وصـف الخاجـة الطـوسي إيـاه بالمتبحـر في علـم الـكلام.

لم ينتـهِ الاهتـمام بعلـم الـكلام بمـوت الشـيخ ميثـم البحـراني (699هـ/ 1299م)، بـل واصـل العلـماء البحرانيّـون إسـهاماتهم في هـذا العلـم؛ فقـد وصـل إلينـا مـن مصنّفاتهـم رسـالة للشـيخ أحمـد بـن عبـد اللـه المتـوّج (820هـ/ 1917م)، وسـمها بـ(كفايـة الطالبـين)، وهـي رسـالة موجـزة، تنـاول في قسـمٍ منهـا مباحـث علـم الـكلام بشـكلٍ موجـز، لا جديـد فيـه، وليـس فيـه خـروجٌ عـمّا قـرره علـماء الـكلام الشـيعة، فـكان يكتفـي بإيـراد القضيـة، متبِعًـا إيّاهـا بعلّتهـا، وذلـك نحـو

(175) البحـراني، الشـيخ ميثـم بـن عـلي: أصـول البلاغـة، تحقيـق عبـد القـادر حسـين، مكتبـة العزيـزي، قـم المقدسـة، ط1، 1410هـ ص 11 - 12.

(176) الحـلي، الحسـن بـن يوسـف: كشـف المـراد في شرح تجريـد الاعتقـاد، مؤسسـة الأعلمـي للمطبوعـات، بـيروت، د.ت، ص 335.

قولـه في القاعـدة الأولى، التـي جعلهـا في الواجبـات العقليـة: « يجـب عـلى المكلّـف أن يعلـم أنّ العالَـم حـادثٌ؛ لعـدم انفكاكـه عـن الحركـة والسـكون الحادثـين، بدليـل فنـاء أحدهـما عنـد طريـان الآخـر، وأن يعلـم أنّ لـه محدِثًـا؛ لقضـاء الـضرورة باحتيـاج الصنعـة إلى صانـع، ومحدِثُـه هـو اللـه تعـالى، وأن يعلـم أنّ ذلـك الصانـع موجـود؛ لأنّ تأثـير المعـدوم في الموجـود ظاهـر الاسـتحالة»[177].

ووصلـت إلينـا رسـالة في المعـارف الإلهيـة، للسـيد ماجـد الجدحفـصي (1028هـ/ 1618م)، وقـد وصفهـا مؤلفهـا بأنهـا « موشّـحة بالأدلـة العقليـة... مهذّبـة بتحقيـق يتغلغـل فيـه الأفهـام، وتدقيـقٍ تتضـاءل دونـه الأوهـام، حاويـة اعتقـاداتٍ مَـنْ عرفهـا فـازَ ونجـا، ومـن جهلهـا زلّ وغـوى»[178].

وقـد عـرض الجدحفـصيّ في رسـالته تلـك كثـيرًا مـن مسـائل علـم الـكلام، لكنّـه لم يسـتقل بـرأي، ولم يفـترع مسـألةً جديـدة، ولم يبتـدع منهجًـا، بـل كان سـائرًا في فلـك مـن تقـدم مـن علـماء الـكلام، ولعـلّ مـا يحسـب إليـه في هـذه الرسـالة لا يعـدو أن يكـون تلخيـص مـا قالـه الأولـون، وتقديمـه بشـكل موجـز.

كـما حفظـت كتـب التراجـم بعضًـا مـن مصنّفـات البحرانيـين الكلاميـة، فذكـرت للشـيخ عبـد اللـه بـن حسـن المقـابي، المولـود سـنة 1087هـ/ 1676م رسـالةً في علـم الـكلام[179]، وذكـرت للشـيخ سـليمان الماحـوزي (1121هـ/ 1709م) أكـثر مـن كتـاب في علـم الـكلام، منهـا: إعـلام الأنـام بعلـم الـكلام[180]،

(177) المتـوج، الشـيخ أحمـد بـن عبـد اللـه: كفايـة الطالبـين، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه، الورقـة 2.

(178) الجدحفـصي، السـيد ماجـد: رسـالة في المعـارف الإلهيـة، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخةٍ منـه، الورقـة 1.

(179) سالم النويدري: أعلام الثقافة، ج2 ص 119.

(180) الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج2، ص 262.

وذريعة المؤمنين إلى أصول الدين[181]، ورسالة في مسألة رؤية الله[182]، وغيرها، وقد وضع الشيخ عبد الله بن علي البلادي (1148هـ/ 1735م) رسالتين في علم الكلام[183]، وكذلك كتب الشيخ محمد بن محسن العصفور (1155هـ/ 1742م) رسالة في علم الكلام[184]، وكتب الشيخ محمد بن عبد الله البلادي (1201هـ/ 1766م) رسالة في معنى فناء الأرواح[185]، ووضع الشيخ عبد علي بن الشيخ حسين العصفور (1208هـ/ 1793م) حاشية على تجريد الاعتقاد[186]، إلى غير ذلك من المصنّفات والرسائل الكلامية، التي تغصّ بها بطون كتب التراجم.

وإذا كان ما تقدّم يدلّ على اعتناء البحرانيين بعلم الكلام، فإنه لا يدلّ على رضاهم جميعًا به؛ ذلك بأنّ (علم الكلام) كان منذ انطلاقته محلَّ خلافٍ بين علماء المسلمين، فمنهم من اشتغل به، ومنهم من ردّه، وحكم بأنه بدعة؛ إذ « عارض بعض علماء المسلمين علم الكلام بشكلٍ أساسي، أي بمعنى البحث العقلي في المسائل الاعتقادية، واعتبروا هذا البحث بدعة وحرامًا... ويعتبر الإمام أحمد بن حنبل (241هـ/ 855م) رمزًا هامًّا لهم، حيث عارض الحنابلةُ أتباعُهُ علمَ الكلام بصورة عامة»[187].

ولم يكن حظ علم الكلام في البحرين مختلفًا عن حظه في غيرها، فقد وجدنا من علماء البحرين من يعيب هذا العلم، ويطعن على أصحابه

(181) الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج10، ص 32.

(182) أشار الماحوزي إلى هذه الرسالة في كتابه: معراج أهل الكمال، تحقيق السيد مهدي الرجائي، ص 204.

(183) سالم النويدري: أعلام الثقافة، ج2 ص 131.

(184) المصدر نفسه، ج2 ص 230.

(185) المصدر نفسه، ج2 ص 519.

(186) المصدر نفسه، ج2 ص 408.

(187) الحسيني، سهيل: الخواجة نصير الدين الطوسي، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، بيروت، ط1، 2005م، ص 191.

والمستمسكين به، لكنّ ما يميّز الرافضين علم الكلام من علماء البحرين أنهم لا يرفضونه بالمطلق، كما فعل الحنابلة، وإنّما يرفضونه، ولا يرتضون نتائجه إذا لم يكن لها ما يعضدها من القرآن، أو من أخبارٍ ونصوصٍ مروية عن أهل بيت العصمة، عليهم السلام.

ويتبوّأ الشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1722م) موقع المقدّمة في هذا التيّار؛ فقد أفاض في الرد على المتكلّمين في جواب المسألة الثانية من كتابه (منية الممارسين)، إذ ناقش عددًا من المسائل، منها معرفة العباد لله: أفطريةٌ ضروريةٌ هي، أم كسبية نظرية؟ وذهب إلى القول الأول، فقال: «والذي أعتقده هو ما عليه أكثر المحدّثين من أنّ المعرفة فطرية، لا تحتاج إلى طلبٍ لمن وهبه الله العقل»[188]. وبيِّنٌ أنّ هذا القول خلاف ما عليه الشيخ ميثم البحراني، وأكثر المتكلمين، كما تقدّم.

ثمّ ناقش السماهيجيُّ المراد من (المعرفة الضرورية)، فذهب إلى « أنّ المراد بالمعرفة الضرورية ليس إلا المعرفة الإجمالية، وأنّ التفصيلية كسائر الصفات الثبوتية، ليس إلا كسبية، لكن لا بدّ من أخذها من طريق الكتاب والسنة، لا بالعقول التي لم توصل إلى معقول، ولا من قواعد الحكماء والمتكلمين، التي لا توصل إلى حقّ اليقين»[189].

والحقّ أنّ هذه المسألة قد ناقشها الشيخ ميثم البحراني، فأبطل قول القائلين بعدم وجوب المعرفة، وكفاية التقليد، أو الظن الغالب، معتمدًا على أنّ « الاعتقاد الحاصل بالتقليد غير كافٍ في دفع خوف الضرر المظنون في ترك المعرفة؛ لأنّ المقلِّد لا يأمن خطأ من قلّده، ويستوي عنده الصادق والكاذب، ومتى ميّز بينهما لم يكن مقلّدًا. وأمّا الظنّ فممكن الزوال، وفي زواله خطرٌ عظيم، فلا يندفع به خوف الضرر المظنون في ترك معرفة

(188) السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 21.

(189) المصدر نفسه، الورقة 27.

اللـه، ولا يكفيـان أيضًـا في صحـة شـكره؛ لجـواز أن يـأتي المكلَّـف بالشـكر عـلى الوجـه غـير اللائـق، فيقـع في الـضرر، كشـكر المجسّـمة ونحوهـم»[190].

كـما أنّ الشـيخ ميثـمًا قـد حـصر طريـق المعرفـة في النظـر والاسـتدلال لا غـير، وردّ عـلى مـن يـرى في قـول المعصـوم طريقًـا إليهـا، فقـال: «فأمّـا قـول المعصـوم فـلا يمكـن أن يسـتفاد معرفـة اللـه تعـالى منـه؛ لتوقّـف العلـم بكونـه حجـة عـلى المعرفـة، فلـو اسـتفيدت المعرفـة مـن قولـه لـزم الـدور»[191]، وذلـك إشـكال لم يتطـرّق إليـه السـماهيجي، ولم يدفعـه.

وقـد واصـل السـماهيجيّ هجومـه عـلى علـم الـكلام، والمتخصصـين فيـه، فقـال في موضـع آخـر: « وقـد علمـتَ أنّ القـرآن، والسـنة ناطقـان بأنـه سـبحانه خالـق كلّ شيء، ليـس لـه في الخلـق شريـك، مـع مطابقـة الدليـل العقـلي لهـما، فـلا عـبرة بشُـبَهِ الحكـماء، ومشـككي المتكلمـين، الذيـن سـلكوا مسـلك التخمـين، ومزجـوا الغـثّ بالسـمين، فإيّـاك والركـون إلى قواعدهـم الضعيفـة، وشـبههم السـخيفة»[192].

وخـصَّ بعـض آراء نصـير الديـن الطـوسي بهجـومٍ حـادٍّ، معلّـلًا وقـوع الطـوسي في الخطـأ بتعمّقـه في الفلسـفة وعلـم الـكلام، يقـول السـماهيجيّ: « والعجـب مـن المحقـق الطـوسي - رحمـه اللـه - في تجريـده كيـف ذهـب إلى هـذا القـول الباطـل، واختـار هـذا المذهـب العاطـل، مـع وفـور علمـه الزاخـر، وشـدّة عقلـه الباهـر، والسـبب فيـه تعمّقـه في علـوم الفلاسـفة والحكـماء، وحسـن ظنـه بأقاويـل الأوائـل مـن المتكلّمـين والعلـماء، والمعصـوم مـن عصمـه اللـه تعـالى، ونحـن قـد كتبنـا في رسـالة اللـذة أخبـارًا في ذمّ الـكلام»[193].

(190) قواعد المرام، ص 29.

(191) المصدر نفسه، ص 30.

(192) المصدر نفسه، الورقة 37.

(193) السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 37.

وبعد أن أورد عددًا من الأخبار، التي استدلّ بها على المنع من الكلام في الله وصفاته، بما لم يرد فيه نصٌّ من القرآن، قال: « وفيه ما لا يخفى من الطعن في علم الكلام وأهله، والنقض على فرعه وأصله، ما لم يوافق محكمات القرآن، وسنة النبيّ عليه السلام، وقد نقلنا عن جملةٍ من العلماء في رسالتنا العلوية، جملةً مقنعةً من الكلام في الطعن على علم الكلام، والمتمسكين به من علماء الإسلام»[194].

إنّ التعريض بشخص الطوسي، هو عينه ما تعرّض إليه الشيخ ياسين البلادي (بعد 1147هـ/ 1734م)، صاحب المسائل التي لأجلها ألّف السماهيجيُّ (منية الممارسين)؛ فقد سأل الشيخُ ياسينُ السماهيجيَّ: هل يصدر عن الواحد أكثر من واحد أو لا؟ فكان جواب السماهيجي توبيخًا للسائل، فإنّ «السؤال عن مثل هذه المسألة لا يليق لأحدٍ من عوامّ المسلمين، فضلا عن الطلبة والمتبحرين»[195]، لكنّ السماهيجي سرعان ما حاول الاعتذار للسائل عن سؤاله، فإنّه «لمّا كان اشتغال مولانا بكتب الحكماء والمتكلمين، وملازمته لفنون الفلاسفة واليونانيين، وحُسْنِ ظنّه بأقوال المتحذلقين، وسفاسط المشككين، وغفلته عمّا ورد من الأخبار، عن الأئمة الأطهار في ذمّ الكلام، وكذا طعن علماء الإسلام فيه من الخاصّ والعام، فيما لم يرد فيه نصٌّ عن سادات الأنام، لا جَرَمَ أنه وقع فيما وقع، وظنّ أنه أحسنَ فيما صنع»[196].

أدلة المنع عند السماهيجي ومناقشتها:

أشار السماهيجي في (منية الممارسين) إلى تأليفه رسالة مستقلة، في الرد على المتكلّمين، وسمها برسالة اللذة، كما أشار إلى رسالة ثانيةٍ، أسماها: (الرسالة العلوية)، وهي جواب عن مسائل سأله إيّاها الشيخ علي بن

(194) السماهيجي: منية الممارسين الورقة 41.

(195) االمصدر نفسه، الورقة 24.

(196) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

الشيخ سليمان بن علي بن أبي ظبية الشاخوري - للرد على المتكلمين، وقد ذكرها صاحب الذريعة، فقال إنّها جواب عن ثلاث مسائل كلامية، أولها في معنى حديث (إنّ الله أجلّ وأكرم من أن يُعرَف بخلقه)، والثانية في معنى نسبة الرؤية إلى الرب في القيامة، والثالثة في كفاية اليقين بأصول الدين، ولو لم يحصل عن البراهين العقلية.

غير أننا لم نقف على أيٍّ من الرسالتين، فلا نعلم الحجج العقلية التي استند إليها السماهيجي في رفض علم الكلام، وإن أشار إلى أنه ذكر تلك الحجج في المسألة الثالثة من المسائل العلوية، التي خصصها للرد على المتكلمين.

أمّا الأدلة النقلية، فقد ذكرها في منية الممارسين، ناقلا إيّاها من رسالة اللذة نفسها، يقول: «ونحن قد كتبنا في رسالة اللذة أخبارًا في ذمّ الكلام، يحسن إيراده هاهنا، وبعض آخر من غيرها، وإن كانت الأخبار في ذلك كثيرة جدًّا»[197]. ثمّ نقل اثني عشر حديثًا عن أهل البيت، استظهر السماهيجي منها ذمّ علم الكلام، كقول الإمام الصادق، عليه السلام، فيما رواه الكليني في الكافي: ويلٌ لأهل الكلام إن تركوا ما أقول وذهبوا إلى ما يرون، وكقول الإمام أبي جعفر، عليه السلام، فيما رواه الكلينيّ كذلك: يا زياد، إيّاك والخصومات؛ فإنها تورث الشكَّ، وتحبط العمل، وتُردي صاحبها، وعسى أن يتكلّم الرجل بالشيء لا يُغفر له. يا زياد، إنه كان فيما مضى قومٌ، تركوا علم ما وُكِّلوا به، وطلبوا علم ما كُفُوه، حتى انتهى بهم الكلام إلى الله عزّ وجلّ فتحيّروا، وإنْ كان الرجل ليدعى من بين يديه، فيجيب من خلفه، ويدعى من خلفه فيجيب من بين يديه.

كما نقل السماهيجي حديثًا آخر عن أبي جعفر، عليه السلام، مروي في الكافي، عن عبد الرحمن بن عتيك القصير، قال: سألتُ أبا جعفر، عليه

(197) السماهيجي: منية الممارسين الورقة 37.

السلام، عن شيءٍ من الصفة، فرفع يده إلى السماء، ثمّ قال: تعالى الجبّار، من تعاطى ما ثَمَّ هلك.

ولنا على صنيع السماهيجي واستنتاجاته ملاحظات، نوردها كالآتي:

أولا: يبدو أنّ السماهيجي كان يورد من الأحاديث والأخبار ما يتفق ورأيه في علم الكلام، ويضرب صفحًا عن غيرها من الأحاديث، التي يبدو من ظاهرها عدم المنع من الخوض في علم الكلام، كالذي نقله الطوسي في (اختيار معرفة الرجال) من خبر مؤمن الطاق، حين سُئل: ما الذي جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبد الله؟ قال: قال زيد بن علي: يا محمد بن علي، بلغني أنك تزعم أنّ في آل محمدٍ إمامًا مفترض الطاعة؟ قلت: نعم، وكان أبوك عليّ بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمةٍ، وهي حارة فيبردها بيده، ثمّ يلقمنيها، أفترى أنه كان يشفق عليّ من حرّ اللقمة، ولا يشفق عليَّ من حرّ النار؟ قال: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة، لا ولله فيك المشيئة. فقال: أبو عبد الله، عليه السلام: أخذته من بين يديه، ومن خلفه، فما تركتَ له مخرجًا.

وفي هذا الحديث دلالة على إباحة الكلام، بما لم يقله الإمام نفسه، فإنّما اجتهد مؤمن الطاق في الجواب، ثمّ أقرّه الإمام غير منكرٍ شيئًا ممّا سمع.

وقد روى الطوسي أيضًا، عن أبي خالد الكابلي، قال: رأيتُ أبا جعفر صاحب الطاق، وهو قاعدٌ في الروضة، قد قطع أهل المدينة أزراره، وهو دائبٌ يجيبهم ويسألونه. فدنوتُ منه، فقلت: إنّ أبا عبد الله نهانا عن الكلام. فقال: أمرك أن تقول لي؟ فقلت: لا، ولكنه أمرني ألا أكلّم أحدا. قال: فاذهب فأطعه فيما أمرك. فدخلت على أبي عبد الله، عليه السلام، فأخبرته بقصة صاحب الطاق، وما قلتُ له، وقوله لي: اذهب وأطعه فيما

أمـرك، فتبسّـم أبـو عبـد اللـه، عليـه السـلام، وقـال: يـا أبـا خالـد، إنّ صاحـب الطـاق يكلّـم النـاس، فيطـير وينقـضّ، وأنـت إن قصّـوكَ لـن تطـير[198].

وواضـحٌ مـن هـذا الحديـث أنّ المنـع مـن الـكلام لم يكـن منعًـا مـن الـكلام ذاتـه، وإنّمـا يُمنَـعُ مـن الخـوض في الـكلام مـن يُخـافُ عليـه الزلـل والانحـراف، ومـن لا تحـضره الحجّـة فينكـسر أمـام خصمـه، فيظـنّ ظـانٌّ ألا حجّـة لمذهـب الحـق، وهـذا مـا فهمنـاه مـن قـول الإمـام، عليـه السـلام: إنْ قصـوك لـن تطـير، أمّـا المتمكنـون مـن الحجـة والبرهـان، كمؤمـن الطـاق فـلا يـسري عليهـم ذلـك المنـع، وعـلى هـذا تكـون حجّـة السـماهيجي في منـع علـم الـكلام والإزراء بـه غـير ناهضـة، واللـه أعلـم.

ثانيًـا: حشـد السـماهيجي اثنـي عـشر حديثًـا، زعـم أنهـا أدلّـةٌ تمنـع الخـوض في علـم الـكلام، مـن دون تمييـز بـين الصحيـح والضعيـف فيهـا، وهـو أمـرٌ كنّـا نتوقـع مـن السـماهيجي عـدم تركـه؛ فـإنّ لـه باعًـا في علـم الحديـث، وقـد تصـدّى لجمـع الأحاديـث في موسـوعةٍ حديثيـة ضخمـة، عنونهـا بـ(جواهـر البحريـن)، ولـه منظومـة طويلـة في رجـال الحديـث، ومـع أولئـك كلّـه، اعتمـد عـلى المرسـل، والضعيـف، والمجهـول، فالحديـث الأول، الـذي نقلـه السـماهيجي مـن الـكافي حديـثٌ مرسـل، كـما قـال المجلـسي في مـرآة العقـول[199]، أمّـا الخـبران المنقـولان عـن الإمـام أبي جعفـر، فقـد قـال المجلـسي عـن أولهـما: مجهـولٌ كالصحيـح[200]، وعـن الثـاني: ضعيـف، فكيـف يصـحّ الاعتـداد بمثـل هـذه الأحاديـث، ولا يقـين بنسـبتها إلى المعصومـين، عليهـم السـلام؟

ثالثًـا: ناقـش المجلـسيّ في (مـرآة العقـول) التعـارض في أخبـار هـذا البـاب، أعنـي تـرك المجادلـة والمخاصمـة والاحتجـاج في مسـائل الديـن، وحـاول الجمـع بـين

(198) اختيار معرفة الرجال، 2 ص 424.

(199) المجلسي: مرآة العقول 2 ص 268.

(200) المصدر نفسه 1 ص 323.

تلـك الأخبـار المتعارضـة بعـدة وجـوه، منهـا:

(1) حمـل أخبـار النهـي عـلى التقيـة، و الاتقـاء عـلى الشـيعة؛ فإنهـم لحرصهـم عـلى هدايـة الخلـق، و دخولهـم في هـذا الأمـر، كانـوا يلقـون أنفسـهم في المهالـك، ويحتجـون عـلى المخالفـين بمـا يعـود بـه الـضرر العظيـم عليهـم، وعـلى أئمتهـم، عليهـم السـلام.

(2) أن يكـون الأمـر بالمجادلـة والمخاصمـة عنـد عـدم ظهـور الحـق، واشـتباه الأمـر عـلى النـاس، ويكـون النهـي عـن المجادلـة والمخاصمـة، أو تجويـز تركهـا، عنـد وضـوح الحـق، وظهـور الأمـر.

(3) أن تُحمـل أخبـار الأمـر بالمخاصمـة عـلى مـا إذا كان لظهـور الحـق، وهدايـة الخلـق، و أخبـار النهـي عـلى مـا إذا كان للمـراء، والمخاصمـة، و إظهـار الفضـل والكـمال، والتعنـت والغلبـة، وإن كان بالباطـل، و هـذا مـن أخـس الصفـات الذميمـة، وأرذلهـا.

(4) يمكـن حمـل بعـض أخبـار النهـي عـلى المسـائل التـي نهـي عـن الخـوض فيهـا، كمسـألة القـدر، و كنـه صفـات البـاري تعـالى، وأشـباه ذلـك.

(5) أن يكـون النهـي محمـولا عـلى مجادلـة مـن يعلـم أنـه لا يـؤول إلى الحـق؛ لشـدة رسـوخه في باطلـه.

(6) أن يكـون بعضهـا محمـولا عـلى مـن لا يقـدر عـلى إلقـاء الحجـج، ودفع الشـبه، فتكـون مخاصمتـه سـببًا لقـوة حجـة الخصـم، ورسـوخه في ضلالتـه، و يـدل عليه ما رواه الكـشي، عـن عبـد الأعـلى، قـال: قلـت لأبي عبـد اللـه عليـه السـلام: إنّ النـاس يعيبـون عـلي بالـكلام، وأنـا أكلـم النـاس؟ فقـال: أمـا مثلك من يقـع، ثم يطـير فنعم، وأمـا مـن يقـع ثـم لا يطـير فـلا، وعـن الطيـار، قـال: قلـت لأبي عبـد اللـه عليـه السـلام: بلغنـي أنـك كرهـت مناظـرة النـاس؟ فقـال: أمـا كلام مثلـك فـلا يكـره، مـن إذا طـار يحسـن أن يقـع، وإن وقـع يحسـن أن يطـير، فمـن كان هكـذا لا نكرهـه.

فـإذا أمكـن الأخـذ بأحـد هـذه التخريجـات، لا يكـون للمنـع الـذي حـاول السـماهيجي اسـتظهاره مـن هـذه الروايـات وجـهٌ، وإنـه مـن الغريـب حقًّـا ألا يقـف السـماهيجيّ عـلى تلـك التخريجـات، فـلا يناقشـها مناقشـةً تدحضهـا، وتؤيّـد موقفـه الرافـض لعلـم الـكلام.

خامسًا: الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية

لم تشـذّ المدرسـة البحرانيـة عـن مثيلاتهـا مـن المـدارس الدينيـة في الحـواضر العلميـة الكـبرى، كالقاهـرة، والقـيروان، والنجـف، وأضرابهـا، فقـد أولـت علـوم اللغـة، نحـوًا، وصرفًـا، وبلاغـة، وغيرهـا، اهتمامًـا كبـيرًا، وقـد انعكـس هـذا الاهتـمام عـلى إنتـاج المدرسـة البحرانيـة، فـكان حضـور المباحـث اللغويـة فيهـا واضحًـا، إذ ألفـوا الكتـب والأراجيـز النحويـة، ووضعـوا الـشروح والحـواشي عـلى أمهـات الكتـب النحويـة المعروفـة، كـما نجـد كثـيرًا مـن الاسـتدلالات الفقهيـة التـي عـرض إليهـا فقهـاء البحريـن، قائمـة عـلى المباحـث اللغويـة والنحويـة؛ مـمّا يشـير إلى مركزيـة تلـك العلـوم عنـد أولئـك الفقهـاء.

غـير أنّ الباحـث في سـيرورة المدرسـة الدينيـة في البحريـن، سـيفجؤه عـدم الإشـارة إلى الإنتـاج اللغـوي البحـراني؛ إذ لم تـشر كتـب التراجـم إلى كتـاب لغـوي لعلـماء البحريـن إلا نهايـة القـرن الثامـن، حـين ذكـرت «إسـماعيل بـن إبراهيـم بـن عطيـة البحـراني، صاحـب (الأسرار الضافيـة في شرح الكافيـة)، فـرغ منـه في جـمادى الثانيـة سـنة 795هـ/ 1392م»[201]، وتـأتي الإشـارة الثانيـة بعـد قرنـين مـن الزمـان تقريبًـا، حـين تشـير كتـب التراجـم إلى الشـيخ يحيـى بـن حسـين بـن عشـيرة البحـراني (بعـد 967هـ/ 1559م)، الـذي صنّـف كتابـه المشـهور (بهجـة الخاطـر ونزهـة الناظـر) في الفـروق اللغويـة، بـل إننـا لم نعـثر عـلى مـن نُـوِّه باتصالـه بالعلـوم اللغويـة في ترجمتـه قبـل «الشـيخ الفقيـه العـالم المتكلـم،

(201) الطهـراني، أغـا بـزرك: الحقائـق الراهنـة في المائـة الثامنـة، مؤسسـة مطبوعـاتي إسـماعيليان، قـم المقدسـة، إيـران، د.ت، ص 17.

الأديب اللغوي، ناصر الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق»[202] المتوفى سنة 605هـ/ 1208م، فقد «كان هذا الشيخ فقيهًا أديبًا متكلِّمًا لغويًّا ديِّنًا»[203]، وبعد قرنين، كذلك، نجد هذا الوصف يُلصَق بالشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج (820هـ/ 1417م)، فقد جاء في (رياض العلماء) أنّ ابن المتوج «كان عالمًا بالعلوم العربية والعلوم الأدبية»[204].

وإذا نحن تأمّلنا هذه القضية، فسنجد أنفسنا أمام احتمالين، يمكن أن يفسِّرا عدم بروز الإنتاج اللغوي في المدرسة البحرانية:

أما أولهما فأن يكون الدرس اللغوي غير معتنى به في المدرسة البحرانية، أو يكون من العلوم المهملة، التي لا تحظى باهتمام العلماء، غير أنّ الواقع لا يُسْعِدُ على تأييد هذا الاحتمال؛ ذلك بأنّ القوم قد نصّوا على مركزية العلوم اللغوية في تكوين الفقيه الجامع للشرائط، فهو « من استكمل نحوًا من خمسة عشر علمًا، وهي: علم الكلام، والنحو، والصرف، واللغة، وعلم المعاني وتابعه، وأصول الفقه، وشرائط الحدّ والبرهان...إلخ»[205]، وقد انعكس كل أولئك على ما صنّفوا في فنون المعرفة الشرعية، كما كشفت مناظراتهم التي وصل إلينا بعض أطرافها أنّهم كانوا على معرفة تامّة، وتضلّع بالعلوم اللغوية، سيّما النحو والبلاغة، ويكفي للتدليل على ذلك الوقوف على الجهد اللغوي الكبير الذي قدّمه الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1299م) في كتابيه: شرح نهج البلاغة، وتجريد البلاغة، فقد ناقش في شرح النهج كثيرًا من المسائل النحوية والبلاغية مناقشة تدل على رسوخ قدمٍ في هذه العلوم، وما كان ذلك ليتأتّى له لولا الاهتمام بالدرس اللغوي

(202) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، 64، والسماهيجي: منية الممارسين، الورقة 489.

(203) البلادي: أنوار البدرين، ص 56.

(204) الأفندي: رياض العلماء، ج1، ص 43، والنويدري: أعلام الثقافة 1 ص 350.

(205) المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين في أحوال الدين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 49.

في تلك المدرسة، ومن هنا رأى بعض الباحثين أنّ أول ما يتبادر إلى الأذهان في شخصية الشيخ ميثم هو أنه لغوي؛ ذلك بأنّا إذا « أردنا أن نقيّم (كذا) الشيخ ميثم من خلال مؤلفاته التي وصلتنا، ربّما يمكننا القول بأنّ اهتمامات الشيخ ميثم كانت مقصورة على علوم اللغة، والعلوم العقلية»[206].

ونسوق - هنا - من شرح النهج أمثلة؛ لتكون دليلا على عمق التناول اللغوي في المدرسة البحرانية، فقد تناول في مقدمة الشرح مباحث عدّة، بدأها بمباحث الألفاظ، وقد رتّبها على قسمين: الأول في دلالة الألفاظ وأقسامها وأحكامها، والثاني في دلالة اللفظ على المعنى، وكان من أبحاث القسم الأول ما سمّاه (حقيقة الاشتقاق) الذي بدأ بتعريفه قائلا: «الاشتقاق أخذ أحد اللفظين من الآخر؛ لمشاركة بينهما في الاشتمال على المعنى، والحروف الأصلية. وأركان الاشتقاق أربعة:

الأول اسم موضوع لمعنى، والثاني: مسمّى آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، والثالث: مشاركة بين الاسمين في الحروف الأصلية، والرابع: تغيير يلحق الاسم الثاني، إما في حروف فقط، أو في حركة فقط، أو فيهما معًا. وكل واحد من هذه الأقسام فإما بالزيادة وحدها، أو بالنقصان وحده، أو بهما»[207].

وقد عرض لفائدة (إلا وإنّما) في موضع آخر من المقدمة، فقال: «إنّ (ما وإلا) إذا دخلت على الجملة كان المقصود بالحصر فيه هو ما يلي (إلا) سواء كان مرفوعًا، كقولك: ما ضرب زيدًا إلا عمرو، أو منصوبًا كقولك: ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، وهكذا إن كان المنصوب حالا، أو ظرفًا.

---

(206) فاضل الزاكي، العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني، دار العصمة، البحرين، ط1، 2008، ص 62. وفي هذا القول نظر؛ إذ لو كان كذلك، لم يتتلمذ عليه كبار علماء العراق في الفقه، وعلى رأسهم الخواجة نصير الدين الطوسي.

(207) الشيخ ميثم البحراني: شرح نهج البلاغة 1 ص 30.

فـإن تأخـر مثـلا الفاعـل والمفعـول معًـا عـن (إلا) فالمقصـود هـو مـا يليهـا أيضـا، كقولـك: مـا ضرب إلا زيـدٌ عمـرًا، وكذلـك لـو قدّمـت المفعـول عـلى الفاعـل فهـو المقصـود، وهكـذا حكـم المفعولـين، كقولـك: لم أكـسُ إلا زيـدًا جبّـةً، فالـذي يـلي (إلا) هـو المقصـود بالتخصيـص. وهكـذا المبتـدأ والخـبر أيّهـما أخّرتـه عـن إلا فهو المـراد بالتخصيـص، كقولـك: مـا زيـدٌ إلا قائـمٌ، فالمـراد تخصيـص هيئـة القيـام، دون سـائر الأحـوال، أو: مـا القائـم إلا زيـد، فهـو تخصيـص لزيـد دون غـيره»[208].

وإنّمـا أطلنـا في التمثيـل لتُعْلَـم مركزيـة البحـث اللغـوي في المدرسـة البحرانيـة، واهتـمام البحرانيـين بـه، وبهـذا يندفـع الاحتـمال الأول.

وأمـا ثـاني الاحتمالـين فـأن يكـون علـماء البحريـن وفقهاؤهـا قـد أخـذوا اللغـة، وبرعـوا فيهـا، لكنّهـم لم يؤلفـوا فيها شـيئًا مسـتقلا؛ لانصرافهم إلى الفقـه وعلومه، وغيرهـا مـن العلـوم الشرعيـة، التـي تعـدّ الهـدف الأكـبر في المـدارس الدينيـة، في حـين انشـغل باللغـة جماعـة مـن غـير الفقهـاء، وصبّـوا جـلّ اهتمامهـم عليهـا، وقـد تكـون لهـم مصنفاتهـم اللغويـة، وإنّمـا لم يُذْكَـروا في كتـب التراجـم؛ لأنهـم لم يكونـوا مـن رجـال الإجـازات، مـمّا يعنـي إهـمال ذكرهـم، وعـدم تتبّـع مـا كتبـوا في اللغـة.

وللتدليـل عـلى هـذا الاحتـمال، نقـول: إنّ أخـذ البحرانيـين اللغـة، وتلقيهـم علومهـا مـن البيّنـات التـي لا تحتـاج إلى دليـل؛ ذلـك بـأنّ مـن شـأن الطـلاب في المـدارس الدينيـة دراسـة النحـو والـصرف مـذ أيـام الصبـا، فهـي أول مـا يجـب عليهـم إتمامـه، وقـد ذكـر الشـيخ يوسـف العصفـور (1186هـ/ 1772م) ذلـك حـين قـال: «ثـمّ بعـد ذلـك لازمـت الـدرس عنـد الوالـد - قـدس سره - إلا أنّـه لم يكـن لي يومئـذٍ رغبـة تامـة؛ لغلبـة جهالـة الصِّبـا، وقـرأتُ عـلى الوالـد كتـاب قطـر النـدى، وأكـثر ابـن الناظـم، وأكـثر النظّـام في التصريـف»[209].

(208) شرح النهج 1 ص 86.

(209) العصفور: لؤلؤة البحرين ص 422.

فأنـت تـرى أنّ هـذا (الصبـي) قـد خضـع لدراسـة كتابـين في النحـو، وآخـر في الـصرف، في وقـتٍ لم تكـن الرغبـة في الـدرس قـد تولّـدت بعـدُ في نفسـه؛ فـما بالـك بمـا سـيكون عليـه الحـال حـين تأخـذه الرغبـة في العلـم، فينـصرف إليـه انصرافًـا تامًّـا؟

ولا يقتـصر الأمـر عـلى دراسـة النحـو حسـبُ، بـل إن المنتسـبين إلى تلـك المدارس يجهـدون أنفسـهم في دراسـة الكتـب اللغويـة والنحويـة المعروفـة، وقـد أفدنـا ذلـك مـن ذكرهـم إيّاهـا في أثنـاء إجازاتهـم، ويكفـي أن نذكـر الكتـب اللغويـة التـي يرويهـا الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي بسـندٍ يتصـل بمؤلفيهـا، فهـو يـروي كتـاب الصحـاح للجوهـري، وكتـاب إصـلاح المنطـق لابـن السـكيت، كـما يـروي كتــاب الجمهــرة وباقــي مصنفــات ابــن دريــد، وكتــاب الغريبــين للهــروي، ومجمــل اللغــة لابــن فــارس، والقامــوس المحيــط للفيروزآبــادي، والفصيــح لثعلـب، وديـوان الحماسـة لأبي تمـام.

ومــن كتــب النحــو والتصريــف والعــروض، يذكــر الســماهيجي أنــه يــروي ألفيــة ابــن مالــك، وكتــب ابــن الحاجــب وجميــع مصنفاتــه، ولمــع ابــن جنـي وعـدة مـن مصنفاتـه، كـما يـروي كتـب الجواليقـي، وكتـب الخطيـب التبريـزي، وكتـب أبي عـلي الفـارسي، وابـن الـسراج، والزجّـاج، والمـبرد، والمـازني، والجرمـي، والأخفـش، وسـيبويه،والخليل بـن أحمـد، ثـمّ ختـم ذلـك بقولـه: «ولـو حاولنـا ذكـر كلّ طريـق إلى كل مـن بلغنـا مـن المصنفـين، والمؤلفـين لطـال الخطـب»[210].

ولمركزيـة العلـوم اللغويـة، ودورهـا في تكويـن طالـب العلـم، وجدنـا البحرانيـين يعـدون عـدم الاشـتغال بتلـك العلـوم مـن المطاعـن العلميـة، التـي لا يجـدون بـدًّا مـن الإشـارة إليهـا، حـين يجـدون مـن لم يأخـذ مـن علـوم اللغـة بنصيـب، وهـو مـا رأينـاه في ترجمـة الشـيخ أحمـد بـن محمـد الأصبعـي،، فقـد نـصَّ

(210) السماهيجي: الإجازة الكبيرة، 84-89.

الشيخ سليمان الماحوزي في ترجمته إيّاه على «أنه كان قليل البضاعة في العلوم العربية والعقلية، وحُكي لي أنه لم يقرأ في النحو إلا شرح الملحة»[211].

وإذ قد علمنا اهتمام أولئك الأعلام بالدرس اللغوي، أمكننا معرفة السبب الذي حال دون وصفهم بما يتصل بعلوم اللغة، فهم إنّما يوصفون بأشهر ما برعوا فيه، واشتُهِروا به، فهذا الشيخ ميثم البحراني، المتقدم ذكره، ما وصفته كتب الرجال باللغوي، ولا بالمتصل بعلوم اللغة على الرغم من علوّ كعبه في اللغة، وغزارة البحوث اللغوية التي ساقها في أثناء شرحه نهج البلاغة، وقد اكتفت تلك الكتب بوصفه بـ «الفيلسوف المحقق، والحكيم المدقق، قدوة المتكلمين، وزبدة الفقهاء والمحدثين، العالم الرباني... إلخ»[212]، وهذا إنْ عنى فإنّما يعني أنّ كتب الرجال لم ترَ الشيخ ميثمًا قد تمحّض لعلم اللغة؛ لذا لم تذكره في عداد المشتغلين باللغة، وما قيل عن الشيخ ميثم ينطبق على من عاصره ومن سبقه من العلماء، كما ينطبق أيضًا على العلماء اللاحقين، إذ لم تطلق كتب التراجم صفة (اللغوي) أو (النحوي) على أكثر العلماء، ولم تشر إلى اشتغالهم بعلوم العربية، لا من قريب ولا من بعيد، على الرغم من تأليف أولئك في النحو، كما نجد في ترجمة الشيخ عبد الله السماهيجي، المتقدم ذكره، ذلك بأنّ له «رسالة في مسائل المضمرات في علم النحو، تسعين مسألة... والرسالة الموسومة بـ(الكافية) في النحو، إلا أنها لم تكمل»[213].

أمّا احتمالنا بأن يكون من علماء البحرين من تخصص في علوم اللغة، ولم يكن من الفقهاء، فله ما يؤيده من شواهد التاريخ، فقد ذكر الشيخ سليمان الماحوزي، (1121هـ/ 1709م)، في عداد أساتذته الشيخ حسنًا الخطّي، فقال مترجمًا إيّاه: «من جملة مشايخي في العلوم العربية الأديب،

(211) البلادي: أنوار البدرين، ص 108، نقلا عن الشيخ الماحوزي.

(212) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 254.

(213) البلادي: أنوار البدرين، ص 151.

النحـوي، الحَفَظَـة، الفقيـه الشـيخ حسـن بـن محمـد بـن يحيـى الخطّـي، وكان أنحـى مـن عاصرتـه، وأحفظهـم للعلـوم العربيـة وغيرهـا، حتّـى أنـه كان يحفـظ أكـثر شرح الجامـي للكافيـة، وألفيـة جـمال الديـن بـن مالـك، ومنظومـة الشـيخ تقـي الديـن الحسـن بـن عـلي بـن داود الحـلّي في الفقـه وغيرهـا، إلا أنّـه كان كثـير الهـزل والمجـون، ومـن ثـمّ كان سـاقط الجـاه، عـادم الصيـت. ومـن لسـانه مـا سـمعته منـه في أيـام اسـتعمالي عليـه، في التبجّـح والإعجـاب بإتقـان النحـو والعربيـة، قـال: إنّ النحـو قـد مـازج لحمـي ودمـي حتـى أنّ بـولي نحـو. ولـه مـن هـذا القبيـل أشـياء كثـيرة»[214].

ولعلـك تنبّهـت إلى هـذه العنايـة بالنحـو، حتّـى ظـنّ الرجـل أنـه يبـول نحـوًا، ولسـنا نظـنّ أنّ هـذه العنايـة بالنحـو لم تنتـج أثـرًا علميًّـا، لكنـك لسـت واجـدًا لهـذا النحـوي، أعنـي الشـيخ حسـنًا ذكـرًا في تراجـم الرجـال؛ لعلّـة خلقيـة ذكرها تلميـذه هنـا، وهـي كـثرة الهـزل والمجـون، ولعلـةٍ أخـرى ذكرناهـا قبـلا، وهـي أنـه لم يكـن مـن الفقهـاء الذيـن تـروى عنهـم الإجـازات، وتلـك علّـة أخذناهـا مـن قـول الشـيخ عـلي البـلادي (1340هـ/ 1921م)، فإنّـه بعـد أن عـدّد مصـادر كتابـه (أنـوار البدريـن) علّـق بقولـه: «ومـا ذكـره هـؤلاء الأعـلام منهـم (يعنـي مـن علـماء البحريـن) غيـض مـن فيـض، وقطـرة مـن بحـر؛ لأنّ أكثرهـم إنّمـا تعرّضـوا لمشـايخ الإجـازات، وغيرهـم قليـلا بالعـرض، وأهملـوا الأكـثر؛ إمّـا لعـدم معرفتهـم، أو لعـدم الوقـوف عـلى تراجمهـم، أو لعـدم اندراجهـم في مشـيختهم وإجازاتهـم، وكذلـك مصنّفاتهـم ذكـروا منهـا بعضًـا عـلى جهـة التمثيـل، لا الحـصر والتطويـل»[215].

وجـليٌّ أنّ الذيـن كتبـوا الإجـازات إنّمـا هـم مـن الفقهـاء، لـذا كان اهتمامهـم بالفقهـاء، دون غيرهـم، وهـذا شـأن أصحـاب كلّ صَنْعَـة، فهـم إنمـا يهتمـون بأمـر مـن يشـترك معهـم في الصنعـة، ويهملـون الباقـين، وقـد تنبّـه البـلادي إلى

(214) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 140.

(215) البلادي: أنوار البدرين ص 52.

ذلك، فقال في آخر ترجمة السيد علوي بن السيد إسماعيل البحراني، وهو أحد شعراء البحرين (من معاصري صاحب السلافة، المتوفى سنة 1118هـ/ 1706م) معقّبًا على ما ذكره صاحب (سلافة العصر) وصاحب (تتمة الأمل) من ترجمة هذا الشاعر: «ولم يذكر السيدان، صاحب السلافة، وصاحب التتمة للأمل له ولا لغيره مصنفًا، كما هو الأكثر مع أكثر العلماء، وإنما الأهم عندهما ذكر أدب الرجل، وأشعاره المستجادة، وأقواله الحسنة، ولو كان هذان السيدان يذكران تلك المصنفات والرسائل، والمؤلفات حفظًا لها عن العدم، وإزالة لها عن شبهة عدم القدرة لكان أولى»[216].

ويُضاف إلى عدم وقوع اللغويين البحرانيين في طريق الإجازات عاملٌ خارجي آخر؛ فإنّ تقادم الزمان، وتتابع الحوادث على البحرين وأهلها، ضيّع تراث أولئكم العلماء، ولم يُبْقِ له أثرًا، وتلك حال يستوي فيها علماء البحرين أجمعون، إلا القليل الذين شذّوا عن هذه القاعدة، وقد وجدنا البلادي يشير إلى هذه العلّة في أكثر من موطن في كتابه، فإنّه اعتذر عن عدم تضمين تراجم الرجال بعض العلماء المتأخرين بقوله: «وكذلك المتأخرون عن أعصارهم، لم نقف على من تصدّى لذكرهم، ولا من تشرّف بنشر فخرهم؛ لتفرّقهم في الأمصار، وبعدهم عن الديار... والحال أنّا لم نعرف منهم إلا القليل؛ لاضمحلال الآثار، والبعد عن الديار، بما وقع فيها من الوقائع والأغيار، وفي أكثر الأعصار»[217].

ويقول في موطن آخر: «وكم وكم من علماء فضلاء أتقياء، نبلاء في بلادنا البحرين، لم تُذْكر أسماؤهم في البين؛ لاندراس الآثار، وتشتت أهلها في الأمصار، بما أصابها من الأغيار»[218].

(216) أنوار البدرين ص 86.

(217) المصدر نفسه ص 52.

(218) المصدر نفسه ص 102.

وما هـذه الأغيـار التـي يشـدّد البـلادي عـلى ذكرهـا إلا تلـك الحـوادث المريـرة التـي تعـرّض لهـا علـماء هـذه البـلاد، مـن تقتيـل، وتشريـد، وإفقـار، وتجويـع، وتحريـق لمكتباتهـم، التـي تحـوي مصنّفاتهـم، ومصنفـات غيرهـم مـن العلـماء، وتلـك حـالٌ نقلهـا بدقـة الشـيخ يوسـف العصفـور، أحـد أسـاطين العلـم في هـذه البـلاد، بوصفـه واحـدًا ممـن ذاق مـرارة تلـك (الأغيـار)[219].

(219) ينظـر: لؤلـؤة البحريـن ص 442-446، ففيهـا تفصيـلٌ لمـا جـرى عليـه وعـلى والـده وعـلى البحريـن مـن محـنٍ ونـوازل!

أشهر المشتغلين باللغة وعلومها من البحرانيين

تُذكَر في كتب التراجم أسماء ثلة من علماء البحرين، من المهتمين بالشأن اللغوي، ونحن نذكر من أولئك العلماء مَنْ كان له تصنيف مستقلٌّ في النحو، أو الصرف، أو أحد العلوم اللغوية، أو من نصّت كتب التراجم على وصفه باللغوي، فنذكر هؤلاء وأولئك، ونعرّف بهم باختصار، مع ذكر مصنفاتهم اللغوية؛ فإنّه لم يجمعهم تحت هذا العنوان في ما نعلم أحد:

1. الشيخ راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (605هـ/ 1208م)، وصفه العلامة الشيخ سليمان الماحوزي بأنه من قدماء علماء البحرين، وقال في وصفه كذلك: الفقيه العالم المتكلم، الأديب اللغوي[1].

غير أنّ كتب التراجم لم تحفظ لنا أسماء مؤلفاته اللغويّة، ولم يصل إلينا شيء من تلك المؤلفات، يمكن الرجوع إليه، والاطلاع على آراء الرجل اللغوية، واختياراته من خلاله.

2. الشيخ ميثم بن علي البحراني (699هـ/ 1299م)، وهو المحقق المعروف، والفيلسوف المشهور، تتلمذ على يديه كثير من أساطين العلماء، منهم الخاجة نصير الدين الطوسي، وغيره. له كثير من المصنّفات، أشهرها شرح نهج البلاغة[2]، وأصول البلاغة[3]، وقد تناول في الكتابين كثيرًا من المسائل اللغوية، دلّل بها على علوّ كعبه، وثبات قدمه في علوم اللغة[4].

(1) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 64.

(2) طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة دار الثقلين، بيروت، سنة 1999م/ 1419هـ.

(3) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، ونشرته مصورًا مكتبة العزيزي، قم المقدسة، سنة 1410هـ/ 1989م.

(4) انظر ترجمته في: فهرست علماء البحرين للماحوزي، ص 57- 63، ولؤلؤة البحرين للعصفور، ص 253- 261، وغيرهما.

3. إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، وصفه التاجر في (منتظم الدرين) بـ «العالم العامل، الفاضل الكامل»[5]، صاحب (الأسرار الضافية في شرح الكافية)، فرغ منه في جمادى الثانية سنة 795هـ/ 1392م[6]، وهو شرحٌ مزجيٌّ، أوّله: الحمد لله الذي خشعت له الأصوات. وتوجد منه نسخة في المكتبة الخديوية.[7]

4. الشيخ أحمد بن عبد الله المتوّج (820هـ/ 1417م)، أجمعت كتب التراجم على تقدّمه في علوم الفقه والتفسير، حتى أنّ ابن جمهور الأحسائي نعته بـ «خاتمة المجتهدين، المنتشرة فتاواه في جميع العالمين»[8]، كما نصّت كتب التراجم على اتصاله بالعلوم اللغوية، فقد «كان عالمًا بالعلوم العربية، والعلوم الأدبية، وله أشعار كثيرة»[9].

وقد حفظت تلك الكتب بعضًا من مصنّفات الشيخ أحمد المتوّج، بلغت اثني عشر مصنّفًا، ليس من بينها مصنّف مختصٌّ باللغة، ويبدو أنها ضاعت مع ما ضاع من تراث علماء البحرين العلمي؛ وإنما قلنا بضياع تراث هذا الشيخ اللغوي، لأنا وجدناه ينص في كتابه (منهاج الهداية) على أن له كتبًا في النحو. وصفها بالمطولات[10]، وقد تجلت معرفته النحوية واللغوية في اعتماده القواعد اللغوية لاستنباط الأحكام الشرعية، واستخدام معطيات النحو واللغة في مواطن الحجاج مع من يخالفه في الرأي، وما ذلك بخافٍ على من تصفح كتابه المذكور، (منهاج الهداية).

(5) التاجر، محمد علي: منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، مؤسسة طيبة لإحياء التراث، بيروت، ط1، 1430هـ، ج1، ص 215.

(6) الطهراني، أغا بزرك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيران، د.ت، ص 17.

(٧) الطهراني: الذريعة 2/ 47.

(8) الأحسائي: عوالي اللآلي، ج1، ص 6.

(9) الأفندي: رياض العلماء، ج1، ص 43.

(10) ابن المتوج: منهاج الهداية، ص 61.

5. الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ/ 1559م)، تلميذ المحقق الكركي، ونائبه في (يزد)، وهو من علماء القرن العاشر الهجري، ذكر أصحاب التراجم له من المصنفات ثلاثة وعشرين مصنفا[11]، من بينها كتاب (بهجة الخاطر ونزهة الناظر) في الفرق بين الكلمتين، وقد فرغ من تأليفه سنة 967هـ/ 1599م، وهو كتاب في الفروق: اللغوية وغيرها، وقد طبع بتحقيق السيد أمير رضا عسكري زاده.

6. السيد حسين بن السيد حسن الغريفي (1001هـ/ 1592م)، وصفه الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «العلامة النحرير، ذو الكرامات... أفضل أهل زمانه، وأعبدهم، وأزهدهم... وله كتب نفيسة، منها كتاب (الغُنْيَة في مهمات الدين عن تقليد المجتهدين) لم ينسج على منواله أحد من المتقدمين، ولا من المتأخرين، فهو أبو عذير تلك الطريقة، وابن جلاها..»[12]

وقد ذكر الماحوزي له من المصنّفات اللغوية اثنين:

الأول: سهل التناول في شرح المئة عامل، وهو شرح للعوامل المئة للجرجاني، والثاني: رسالة في علم العروض والقافية، وصفها الماحوزي بأنها وجيزة[13].

7. السيد عبد الله القاروني، أحد المعاصرين للسيد ماجد الصادقي البحراني (1028هـ/ 1618م)، وصفه الشيخ علي البلادي في الأنوار نقلا عن الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «أوحد زمانه». له كتابان: أحدهما في المنطق، وسمه بـ(الغرة)، ووصفه الماحوزي بأنه عجيب، ونقل عن خاله اللغوي الأديب السيد علي الكتكاني قوله في وصف الكتاب: إنه لم يعمل مثله في فنه![14]

أمّا الكتاب الآخر فهو (شرح مغني اللبيب)، وقد وصفه الماحوزي بقوله:

(11) النويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 406- 410.

(12) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 95.

(13) المصدر نفسه، ص 96.

(14) البلادي: أنوار البدرين، ص 77.

«وقفتُ على مجلد منه كبير، ولم يبلغ إلا وسط باب الألف، وهو كثير الأبحاث، دقيق الأنظار، جزل العبارة، والمجلد المذكور كان في خزانة كتب شيخنا، واستعرته من أولاده»[15].

ولنا أن نتصوّر حجم ذلك الكتاب، فإذا كان مجلد كبير منه لم يبلغ إلا وسط حرف الألف، فكم سيكون حجم الكتاب، بالنظر إلى حجم الأصل، أعني مغني اللبيب؟ لا ريب أنّ مجلداته قد تصل إلى سبعة أو أكثر، ممّا يعني أننا أمام موسوعة نحوية ضخمة شاملة، كثيرة الأبحاث، دقيقة الأنظار، جزلة العبارة حسب تعبير شيخ الإسلام، الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م).

8. الشيخ عبد علي بن ناصر بن رحمة البحراني (1063هـ/1652م)، وصفه البلادي بـ «الشيخ المحقق، الأديب الجليل»، وقد ذكره ابن معصوم في (سلافة العصر) وأثنى عليه بقوله: «ومؤلفاته في الأدب أحلى من رشف الضَّرَب، بل أخدى من نيل الأرب، ومتى جاراه قوم في كلام العرب، كان النبع وكانوا القُرَب»[16]، وقال النويدري في خصائصه العلمية: «كان له يدٌ طولى في العلوم العربية خاصة»[17].

ذكرت كتب التراجم له كتبًا ثلاثة: المعوّل في شرح شواهد المطوّل، وشرح مغني اللبيب، وكتاب قطر الغمام في شرح كلام الملوك ملوك الكلام.

9. الشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1091هـ/ 1319م)، وصفه الشيخ يوسف العصفور بقوله «وهذا الشيخ كان علمًا، علّامةً، فقيهًا، محدّثًا، نحويًا، عروضيًّا، قارئًا».

وقد نقل البلادي في (أنوار البدرين) عن النوري قوله: «وله -رحمه الله

(15)البلادي: أنوار البدرين، ص 77.

(16) ابن معصوم: سلافة العصر ص 547.

(17) أعلام الثقافة 1 ص 521.

تعـالى- تصانيـف شـتى، وتعليقـات لا تحـصى، في علمـي التفسـير والحديـث، وعلـوم العربيـة، وغيرهـا»[18].

وقـد مـرّ ذكـر هـذا الشـيخ، والوقـوف عـلى أرجوزتـه في القـرآن وعلومـه، ونقلنا بعـض أبياتهـا في مبحـث القـرآن وعلومـه مـن هـذا الكتاب.

10. الشـيخ سـليمان بـن أبي ظبيـة الأصبعـي البحـراني (1011هـ/ 1603م)، وصفـه تلميـذه الشـيخ سـليمان الماحـوزي بالفقيـه العلّامـة، وقـال: «وكان هـذا الشـيخ أعجوبـة وقتـه في الحفـظ وسـعة العلـم»[19].

له عدد من المصنّفات، منها: شرح ديباجة القاموس المحيط.[20]

11. السـيد أحمـد بـن عبـد الـرءوف الحسـيني، المتـوفى حـوالى سـنة 1113هـ/ 1701م، وصفـه الشـيخ يوسـف العصفـور بـ «السـيد الأكمـل الأمجـد»، وقـد ترجـم لـه الشـيخ محمـد عـلي العصفـور في (الذخائـر)، قائـلا إنـه «كان مـن بلغـاء عـصره، وفصحـاء مـصره، أديبًـا شـاعرًا...»[21]

أوردت كتـب التراجـم لـه مصنفـات ثلاثـة، هـي: حاشـية عـلى ألفيـة ابـن مالـك، وشرح عـلى ديـوان المتنبـي، ومجموعـة قصائـد شـعرية[22].

12. الشـيخ عبـد اللـه بـن حسـن المقـابي، مـن علـماء البحريـن في القـرن الثـاني عـشر الهجـري، فقـد كان مولـده في قريـة (مقابـا) سـنة 1087هـ/ 1676م، ولم تذكـر كتـب التراجـم سـنة وفاتـه. لـه عـشرة مصنفـات، منهـا: كتـاب الوافيـة في شرح الكافيـة[23].

(18) البلادي: أنوار البدرين، ص 116.

(19) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 139.

(20) الطهراني: الذريعة، ج13، ص 262.

(21) العصفور: الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 69.

(22) المصدر نفسه، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 46.

(23) العصفور: الذخائر، ص 190، والبستاني: علماء مقابا ومصنفاتهم، ص 36.

13. الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي (1121هـ/ 1709م)، وصفه تلميذه الشيخ عبد الله السماهيجي بأنه «كان جامعا لجميع العلوم، علامة في جميع الفنون، حسن التقرير، عجيب التحرير، خطيبًا، شاعرًا، مفوّهًا..»[24]

له مصنّفات تزيد على الستين مصنفا، منها:

أ. رسالة في إعراب ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ المدثر:42.

ب. ورسالة في النحو.

ج. رسالة في إعراب آيات من القرآن الكريم.

د. رسالة في النحو.

هـ. النكت السنية في المسائل المازنية.[25]

و. وله رسالة مختصرة في النحو، ضمّنها (النقاية).

14. الشيخ أحمد بن إبراهيم العصفور (1131هـ/ 1719م)، والد صاحب الحدائق، وقد وصفه الشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1723م) بأنه « ماهرٌ في أكثر العلوم، لا سيّما في العلوم العقلية والرياضية، وهو فقيهٌ، محدِّثٌ، مجتهدٌ، وله شأنٌ كبيرٌ في بلدنا، واعتبارٌ عظيم... وقد قرأتُ عليه شيئًا من النحو في كتاب الرضيّ في صغري»[26].

له كثيرٌ من المصنّفات، منها: الرسالة الاستثنائية في الإقرار، وشرح رسالة الحمد، وهو شرحٌ للرسالة الحمدية في تفسير فاتحة الكتاب، كتبه بطلبٍ من أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي، وقد أكثر العصفور في هذا الشرح من المناقشات اللغوية.

15. الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي، المتوفى سنة 1135هـ/ 1723م، وهو واحد من أشهر تلامذة الشيخ سليمان الماحوزي، أكثر من التصنيف

(24) السماهيجي: الإجازة الكبيرة ص 74.

(25) مقدمة محقق كتاب فهرست علماء البحرين، ص 21 - 22.

(26) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 62.

حتى نافت مصنفاته على ستة وثلاثين مصنّفا، وصفها زميله الشيخ أحمد العصفور (1131هـ/ 1719م) بأنها كانت «خالية من التحقيق، غير مهذّبة، ولا محررة منقحة» معللا ذلك بـ» شدّة الاستعجال في التصنيف، وحبّ كثرة المصنّفات»[27].

ذكر السماهيجي بعض مصنفاته في إجازته الكبيرة للشيخ الجارودي، وعدّ منها رسالة «(الكفاية) في علم النحو، إلا أنها لم تكمل، ولم تخرج من المسوّدة، واستعارها مني بعض الإخوان، وسافر بها بلا إذن مني، وما أدري ما صنع بها»[28].

كما ذكر لنفسه «رسالة في مسائل المضمرات في علم النحو، تسعين مسألة.[29]

16. الشيخ ياسين بن صلاح الدين البلادي (بعد سنة 1147هـ/ 1735م)، وكانت رئاسة القضاء والحسبة الشرعية قد آلت إليه، حتى وقوع البحرين تحت سيطرة اليعاربة سنة 1130هـ/ 1718م[30]. وصفته كتب التراجم بأنه «كان من العلماء الأجلاء، وأعيان الفقهاء الأتقياء... رجاليًّا بارعًا، ومحدِّثًا جامعًا، أستاذًا في العلوم العربية، أديبًا شاعرًا»[31].

له من المصنّفات أكثر من عشرين، منها:

1. الروضة العلية في شرح الألفية، وهو شرحٌ لألفية ابن مالك، فرغ منه سنة 1134هـ/ 1722م، قال عنه البلادي إنه «من أحسن الشروح عليها، مجلّدٌ كبير، بقدر شرح ابن الناظم، وكثيرا ما يعترض عليه فيه»[32].

(27) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 102.

(28) الإجازة الكبيرة، ص 55.

(29) المصدر نفسه، ص 54.

(30) أنوار البدرين، ص 192.

(31) أعلام الثقافة 2 ص 257 نقلا عن الشيخ محمد حرز الدين في كتاب: معارف الرجال.

(32) البلادي: أنوار البدرين ص 193.

2. حاشية على شرح النيسابوري لشافية ابن الحاجب.

3. كتاب الفوائد العربية، وهو «متنٌ جيد مليح، أكبرمن الكافية، وله حواشٍ كثيرة».[33]

4. حواشٍ على (الفوائد العربية)، وهو بمنزلة الشرح له.

5. كتاب العوامل في النحو، قال عنه العصفور في الذخائر: «وكانت عباراته ممّا يمتحن به الأذكياء بعضهم بعضًا»[34].

6. كتاب القوانين في النحو، وهو كتاب «اشتمل على مسائل لم تجمع في غيره، وقد قرأه عليَّ جملة من الناس في بلادنا (البحرين) قبل الواقعة، وقد علّقت عليه حواشي كالشرح»[35].

7. كتاب الدراية في النحو.

8. حاشية على شرح الكافية للجامي.

9. كتاب السيف الصارم في الرد على ابن الناظم، قال عنه مؤلّفه في (الروضة العلية) إنه «عجيب في انتظامه، متناه في انسجامه، لم يسبق في فنه بنظير»[36]. و «نُقِلَ أنّ بعض تلامذته كتب كتابًا في الانتصار لابن الناظم، سمّاه (السيف السنين في الرد على مولانا الشيخ ياسين)، فلمّا وقف الشيخ عليه، قال له: لم لا قلتَ: في رقبة ياسين»؟[37]

17. الشيخ عبد الله بن علي البلادي (1148هـ/ 1736م)، وصفه تلميذه

(33) التاجر: منتظم الدرين، ج3، ص 390 - 391.

(34) العصفور: الذخائر ص 137.

(35) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 258 نقلا عن الروضة العلية.

(36) المصدر نفسه، ص 258.

(37) البلادي: أنوار البدرين ص 193.

الشيخ يوسف في اللؤلؤة بقوله: «كان فاضلا، سيّما في الحكمة والمعقولات، إلا أنه كان قليل الرغبة في التدريس، والمطالعة في وقتنا الذي رأيناه فيه»[38].

ذكرت كتب التراجم له من المصنفات ثمانية، منها: رسالة في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.[39]

18. الشيخ نوح بن هاشل العصفور (1150هـ/ 1737م)، وصفه صاحب (الذخائر) بأنه «شيخ النحاة، وسيد المعاني»[40]، وذكرت كتب التراجم له خمسة مصنّفات، منها: كتاب الإعراب، وكتاب الأسماء، وكتاب التبيان، وهو شرحٌ كبير لكتابي الحدود والحروف للرمّاني[41].

19. الشيخ محمد بن محسن العصفور (1155هـ/ 1742م)، ذكر له صاحب (الذخائر)[42] أحد عشر مصنّفا، منها: كتاب في النحو، وكتاب في معاني الحروف.

20. الشيخ محمد بن عبد الله البلادي (1201هـ/ 1787م)، قال عنه السيد محمد آل شبانة في (تتمة الأمل) إنه كان «متوقد الذهن، سريع الفهم، عارفًا بالعلوم العقلية والنقلية، إلا أنّ الزمان لم يزل له معاندا، وله منابِذًا»[43].

ذكرت كتب التراجم له من المصنفات خمسة وعشرين مصنّفا، منها:
حاشية على بعض عبارات النظام في علم التصريف[44].

(38) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 72.

(39) البلادي: أنوار البدرين، ص 148.

(40) العصفور: الذخائر، ص 151.

(41) انظر: المصدر السابق، والنويدري: أعلام الثقافة، ج2، ص 247.

(42) العصفور: الذخائر، والنويدري: أعلام الثقافة، ج2، ص 230.

(43) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 519، نقلا عن تتمة الأمل.

(44) المصدر نفسه، ج2، ص 519.

21. الشـيخ خلـف بـن عبـد عـلي العصفـور (1208هـ/ 1794م)، أجـازه وابـنَ عمـه الشـيخ حسـين بالإجـازة المبسـوطة، الموسـومة بـ(لؤلـؤة البحريـن لقـرتي العـين) الشـيخُ يوسـفُ العصفـور، وقـد وصفهـما فيهـا بأنهـما «فـازا بالمعـلّى والرقيـب مـن قـداح العلـوم الفاخـرة، وحـازا أوفـر نصيـب مـن سـنا جواهرهـا الزاهـرة، مضافًـا إلى مـا هـما عليـه مـن الـورع والتقـوى..»[45]

له من التصانيف تسعة عشر، منها: حاشية على (الكافية) لابن الحاجب[46].

22. الشـيخ حسـين بـن محمـد العصفـور، المقتـول سـنة 1216هـ/ 1802م، وهـو زعيـم المدرسـة البحرانيـة بـلا منـازع في نهايـة القـرن الثـاني عـشر، وبدايـة القـرن الثالـث عـشر، وصفـه البـلادي بأنـه «خاتمـة الحفّـاظ والمحدّثـين، وبقيـة العلـماء الراسـخين... كان، رحمـه اللـه تعـالى، مـن العلـماء الربانيـين، والفضـلاء المتتبعـين، والحفّـاظ الماهريـن، مـن أجلّـة متأخـري المتأخريـن، وأسـاطين المذهـب والديـن، بـل عـدّه بعـض العلـماء الكبـار مـن المجدديـن للمذهـب عـلى رأس ألـف ومائتـين»[47].

له الكثير من المصنّفات، بلغت تسعًا وأربعين مصنّفا، منها:

أ. رسالة في العوامل السماعية والقياسية.

ب. رسالة في شرح فقرة من دعاء كميل وإعرابها.

ج. منظومة في النحو، وصل فيها إلى باب (ظنّ وأخواتها)[48].

23. الشـيخ محمـد بـن الشـيخ يوسـف العصفـور (1220هـ/ 1805م)، لـه أحـد عـشر مصنّفًـا، منهـا: كتـاب (منيـة الطالـب) في النحـو[49].

---

(45) العصفور: لؤلؤة البحرين/ 4.

(46) العصفور: الذخائر ص 188- 189، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 350- 355.

(47) البلادي: أنوار البدرين ص 180.

(48) البلادي: أنوار البدرين ص 180- 184، والنويدري: أعلام الثقافة، 2 ص 337- 344.

(49) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 531- 534.

23. الشيخ علي بن محمد الصالحي (1247هـ/ 1832م)، وصفه العصفور في (الذخائر) بقوله: «كان محدِّثًا، أصوليًّا، نحويًّا، عروضيًّا..».

عُرِف له أثران، أولهما كتابٌ في القياس، يردّ فيه على من قال بحجية القياس حتى بطريق الأولوية.

وثانيهما: رسالة في النحو، وقد قرّر فيها أن (الإضافة المحضة) إما بمعنى اللام، التي تفيد الاختصاص الكامل، أو بمعنى (من) البيانية، وأنّ ورودها على خلاف ذلك ضربٌ من المجاز[50].

24. السيد علوي بن سليمان البحراني (بعد سنة 1255هـ/ 1839م)، له كتاب في النحو سمّاه (المسائل النحوية في حل مشاكل الآجرّوميّة)، فرغ من تأليفه سنة 1255هـ/ 1839م، وقد وفقني الله لإتمام تحقيقه، أسأل الله أن يوفقني لنشره قريبًا.

25. الشيخ عبد الله بن عباس الستري (1267هـ/ 1851م)، وصفه البلادي بأنه «من بقايا علماء البحرين، الأتقياء الورعين، المصطفين الزاهدين العابدين... كثير المواظبة على البحث والتصنيف..»[51]

له الكثير من المصنّفات، منها: شرح البهجة المرضية في شرح الألفية، والبهجة كتاب في النحو من تأليف السيوطي، المتوفى سنة 911هـ، وله تفسيرٌ للقرآن وسمه بـ(نزهة الناظرين)، اعتنى فيه بالقراءات القرآنية، والأعاريب المختلفة، كما مرّ بيانه في مبحث (القرآن وعلومه).

26. الشيخ محمد النحوي العصفور (1288هـ/ 1871م)، قال عنه صاحب (الذخاير): «إمام تصدّر في محراب العلم والإمامة، وهمام تسنّم صهوة جموح الفضل، فملك زمامه، فله يدٌ طولى في الأدبيات، وعلوم

(50) العصفور: الذخائر ص 233، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص487.

(51) البلادي: أنوار البدرين ص 202.

النواميـس..»[52] وذكـر لـه أربعـة مصنّفـات، منهـا:

كتاب كبير على شرح المفصّل.

ورسالة في شرح بعض العبارات في (الكافية) لابن الحاجب.

27. الشـيخ عبـد اللـه بـن أحمـد آل طعـان (1298هـ/ 1881م)[53]، لـه كتـاب التحـف النحويـة في شرح الآجروميـة، وقـد حققتـه ونشرتـه دار المصطفـى لإحيـاء الـتراث، سـنة 1419هـ/ 1998م.

(52) العصفور: الذخائر ص 240.

(53) انظر ترجمته في النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 427- 428.

تعليقات على البحث اللغوي

ولنا - بعد إيراد هذا الثبت - تعليقات، نجعلها في نقاط، على النحو الآتي:

أولا: انحصر ذكر من اشتغل بالعربية من علماء البحرين بين القرنين السابع والثالث عشر الهجريين، وتلك مدّة طويلة تصل إلى قرون ستة، وكان المؤمل أن نقف على أسماء كثيرة من أولئك المشتغلين، بيد أنّ الإحصاء لم يوقفنا إلا على عشرين وثمانية من العلماء، وقد يُظَنّ أنّ هذا العدد لا يتناسب والقول بوجود حركة علمية لغوية في هذه البلاد! ويعضد هذا الذي نقوله قلّة عدد المصنفات اللغوية؛ إذ لم تزد على نيفٍ وخمسين مصنّفًا!

وقد مرّ بنا مناقشة هذه المسألة في صدر البحث، حين ذهبنا إلى عدم الاهتمام بذكر من لم يقعوا في طريق الإجازة، ولا بذكر مؤلفاتهم، إضافة إلى ضياع أكثر التراث العلمي للبحرانيين.

ثانيًا: تميّز القرنان الثاني عشر، والثالث عشر بحركةٍ لغويةٍ بارزةٍ، فإنّ أكثر من أشير إلى اشتغاله باللغة كان فيهما، ومن ثمّ كان الإنتاج اللغوي فيهما أغزر، بل إننا وجدنا من غلب عليه الاشتغال باللغة وعلومها في ذينك القرنين، كالشيخ ياسين البلادي، في حين لم يذكر في القرن الثامن إلا كتاب واحد، وذُكِر كتاب لغوي واحد في القرن العاشر كذلك!

ولعلّ مردّ ذلك واحدٌ من أمرين، أو هما معًا: أما أولهما فراجعٌ إلى اهتمام البحرانيين بتدوين تاريخ علمائهم بأنفسهم، بدءًا من القرن الحادي عشر؛ فإنّهم كانوا معتمدين - قبلا - على الآخرين في ذلك التدوين، ممّا ضيّع كثيرًا من ملامح الحركة العلمية في البحرين.

وأمّا الثاني فمرتبطٌ بالحالة السياسية، التي فُرِضَتْ على هذه البلاد؛ ذلك بأنّها كانت مطمعًا للطامعين في ذينك القرنين، فأكثروا عليها الغارات، وصبّوا على أهلها الويلات، وربّما كان شعار بعض تلك الغارات هو محو ذكر هذه البلاد ومن عليها، وهو ما يفسّر التركيز على العلماء في البحرين، تشريدًا، وتحريقًا لنتاجهم العلمي، وكلّ أولئك ولّد ردة فعلٍ عكسيةٍ،

باتّجاه تدوين العلوم، والمحافظة على التراث العلمي في البحرين، سواء كان مرتبطًا بالفقه، أو غيره من العلوم الشرعية، أو كان مرتبطًا بالعلوم اللغوية، وهو أمر استنتجناه من مقدمة الشيخ ياسين البلادي لكتابه (الروضة العليّة في شرح الألفية)، إذ أشار فيها إلى ما حلّ به شخصياً إثر هجوم العمانيين على البحرين، ونجاته بأعجوبة من «ضرب الرماح المريقة لدمي، وملاطمة السيوف المبرية لأعضائي وأعظمي»، واضطراره للفرار من البحرين صفرًا من الطارف والتالد؛ الأمر الذي شجعه على الانكباب على الكتابة والتأليف، يقول: «حتى ألقتني نون الآونة والأقدار، وقذفتني تحت يقطين الدار، دار العلم والكمال شيراز، صانها الله من الزلزال، خاليًا من الطارف والتلاد، ليس معي أصل أطالعه، ولا كتاب أراجعه، فخشيت أن يفوت مني ما كان معلومًا، ويعسر عليَّ ما كان لديّ مفهوما... وكان لدي الولد الأعز عليّ، على علم النحو ولهان، ولم يزل يلح عليّ على كتاب يقراه، وشرح يديره ويراه، لا جرم جزمت أن أعلق له شرحًا على ألفية ابن مالك»[1].

ثالثًا: أوقفنا الاستقصاء المتقدّم على العلوم اللغوية التي اشتغل بها علماء البحرين، ذلك بأنّ ما وصل إلينا من مؤلفاتهم يشير إلى تركيزهم على علمي النحو والصرف، وقد ذُكِر كتابٌ واحد في العروض، وكتابٌ آخر في البلاغة، ولم تشر كتب التراجم إلى تصنيف أولئك العلماء في بقية العلوم اللغوية؛ فلا وجود لتصنيفٍ في المعجم، إلا كتاب (بهجة الخاطر) في الفروق، وشرح الشيخ سليمان الأصبعي لديباجة القاموس، ولم نجد ذكرًا لأحدٍ صنّف في المثلثات اللغوية، ولا في الأضداد، ولا في غير ذلك من علوم اللغة!

وربّما يعود ذلك إلى مركزية النحو والصرف في المدرسة الدينية بشكل عام؛ إذ يقطع الدارس مراحل عديدة في دراسة هذين العلمين، في حين تُتْرَك بقية العلوم اللغوية إلى ثقافة الدارس نفسه، وحبّه للاطلاع والاستزادة من هذا العلم أو ذاك، وكثيرًا ما يُكْتَفَى بما أَلَّفَ الأوائل في تلك العلوم.

(1) التاجر: منتظم الدرين، ج3، ص 390 - 398.

رابعًا: اختلفت التصنيفات اللغوية البحرانية في الحجم، ففي حين نجد من المشتغلين باللغة من البحرانيين مَنْ يؤلّف موسوعاتٍ لغوية، كشرح مغني اللبيب للسيد عبد الله القاروني، نجد - كذلك - مَنْ يكتب رسائل موجزة في النحو، كبعض الرسائل التي كتبها الشيخ سليمان الماحوزي في (إعراب تبارك الله أحسن الخالقين)، و(مسألة في الجمع)، وغيرهما؛ إذ هي رسائل موجزة لا تزيد على بضع ورقات، وربّما وقع بعضها في ورقةٍ واحدة.

خامسًا: قادنا الثبت المتقدّم لعلماء البحرين إلى تقسيم مصنفاتهم اللغوية، قسمين :

أولهما: المصنفات اللغوية المستقلة، نحوية كانت، أو صرفية، ويمكن تقسيم هذه المصنّفات – اتكاء على ما وصل إلينا من أسماء المصنّفات- إلى قسمين: الكتب والحواشي، والمسائل المتفرقة.

ويلاحَظُ - هنا - أنّ الاشتغال اللغوي في البحرين قد انصبّ على تلك الكتب التي كان لها أثرٌ في البحث النحوي أو الصرفي؛ لما فيها من متانةٍ، وجودة سبكٍ، وحسنِ ترتيب، فتناولتها بالشرح والتحشية أقلام النحويين في مشرق العالم العربي ومغربه، وتابعهم البحرانيون في ذلك الاهتمام، ككتاب ابن الحاجب في النحو، الموسوم بالكافية، وكتابه في الصرف، المعروف بالشافية، كما استحوذت (ألفية ابن مالك)، و(مغني اللبيب) لابن هشام، و(الآجرّوميّة) على اهتمام البحرانيين، فوضعوا عليها الشروح والحواشي.

وأمّا القسم الثاني فالبحوث اللغوية، التي يستند إليها الفقهاء؛ لاستنباط حكمٍ شرعي، وهي مباحث كثيرة مبثوثة في تضاعيف الكتب الفقهية والأصولية وغيرها، ولعلّ في إيراد مثالٍ من تلك المباحث تجليةً لما نرمي إليه، ففي كتاب (عيون الحقائق الناظرة في تتمة الحدائق الناضرة) يتّكئ الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1802م) بصورةٍ كبيرة، وتكاد تكون كلية

في بعض الأبواب، على معطيات النحو واللغة؛ لاستنباط الحكم الشرعي، ففي باب الظهار - على سبيل المثال - ناقش العصفور مسألة تعليق الظهار بالشرط، وذكرَ صورًا عديدةً، ترتبط كلّها بما تقتضيه الصناعة النحوية في باب الشرط، ومنها «لو تعدّد الشرط، كقوله: إنْ دخلتِ دارَ زيدٍ، أو كلّمتِ عمرًا فأنتِ عليَّ كظهرِ أمّي وقَعَ [أي الظهار] بأيّ واحدٍ من الشرطين وُجِدَ، ثمّ لا يقع بالآخر شيءٌ؛ لأنه ظهارٌ واحدٌ، وكذا لو قَدَّمَ الجزاء عليهما، وكذا إن قال: إنْ دخلتِ الدّارَ وكلّمت زيدًا، أو قال: إنْ دخلتِ هذه الدارَ، وإنْ دخلتِ الأخرى فأنتِ كظهر أمّي.

أمّا لو قال: إنْ دخلتِ هذه الدار فأنتِ كظهر أمّي، وإنْ دخلتِ الأخرى فأنتِ كظهر أمّي وقع الظهاران؛ لتعدّد الشرط والجزاء.

ولوقال: إنْ دخلتِ الدار وكلّمتِ زيدًا فلا بدّ من وجودهما معًا لوقوعه، ولا فرق أن يتقدّم الكلام، أو يتأخّر؛ لأنّ الواو لمطلق الجمع، على أصحّ القولين»[2].

وقد بان من هذا المثال حضور المباحث اللغوية، وحلول النحو منها محلّ الصدارة فيما يعتمد عليه الفقيه في استنتاجاته، وهو أمرٌ تنبّه إليه العصفور، وحاول أن يدفع عن نفسه إيراد الاتكاء على غير النص في الاستنباط، وهو أمرٌ يأباه المسلك الأخباريّ الذي ينتمي إليه، فقال: « وعند مراجعة القواعد المقررة في الأصول والعربية، تُسْتَخرَج أحكام المعلّق من الظهار على التفصيل، وليس هذا التفريع من الاجتهادات المنهيّ عنها في الأخبار؛ لأنها مأخوذةٌ من الصحاح الناطقة: إنّما علينا أن نلقي إليكم الأصول، وعليكم أن تفرّعوا عليها»[3].

(2) العصفور، الشيخ حسين: عيون الحقائق الناظرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ/ 1990م، ص 24.

(3) المصدر نفسه، ص 25.

ملامح الدراسة اللغوية في البحرين:

لا بدّ قبل الخوض في هذا المبحث من القول بأنّ استنتاج الملامح المميزة لأي عملٍ، إنّما يتمّ من خلال قراءة ذلك العمل قراءةً شاملةً، والإحاطة به من الوجوه كلها، ولمّا كانت الأعمال اللغوية البحرانية مفقودةٌ جلُّها، فإنّه يصعب على الباحث استقراء منهج القوم في التأليف، أو معرفة المدرسة اللغوية التي ينتمون إليها، أو يكثرون الأخذ منها.

من أجل ذلك، ستكون محاولتنا في رسم صورة عامة لمنهج القوم محصورةً فيما وصل إلينا من نتاجهم اللغوي، المعتمد على الرسائل والمناظرات اللغوية، ينضاف إليها كتبٌ نحويةٌ ثلاثة: بهجة الخاطر، للشيخ يحيى بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ/ 1560م)، والمسائل النحوية في حل مشاكل الآجرّوميّة، للسيد علوي بن سليمان البحراني (بعد 1255هـ/ 1839م)، والتحف النحوية، للشيخ أحمد آل طعّان (1298هـ/ 1881م).

ونحن -إذ نبحث عمّا يميّز الإنتاج اللغوي البحراني- نضع نصب أعيننا أن البحث اللغوي بعامّة، والنحوي على وجه الخصوص، ظلّ يسير وفق الأطر المنهجية التي أرست قواعدها مدرستا البصرة والكوفة، ولا نكاد نجد خروجًا عن تلك الأطر، لا في المشرق، ولا في المغرب، وإن الباحث الفاحص المتتبع لا يكاد يظفر بمن نقض قاعدة، أو طور مصطلحًا، أو ابتدع تقسيمًا جديدًا لمباحث النحو أو الصرف، وأمّا ما اصطلح على تسميته في الأدبيات المعاصرة بالمدارس النحوية، كالمدرسة البغدادية أو الأندلسية أو غيرهما، فلا نراه إلا من باب التجوّز والاتسّاع؛ إذ لم تكن أنظار أعلام تلك المدارس المزعومة تتجاوز التلفيق من منهج البصريين والكوفيين، فيؤخذ من هذه المدرسة رأيٌ، ومن الأخرى رأي آخر.

أما المشتغلون باللغة وعلومها في الأعصار المتأخرة، فقد حصروا اهتمامهم في شرح المتون المشهورة، أو اختصارها، ومحاولة تقريبها من أذهان الطلاب، إضافة إلى الوقوف على بعض المسائل الجزئية، التي يُحْشَد لها من المعرفة

المنطقيـة مـا وسـعته طاقـة هـذا المشـتغل أو ذاك، حتـى اسـتحالت كتـب النحـو غريبـةً عـن اللغـة، ولم يعـد سَـلْك تلـك الكتـب في عـداد كتـب المنطـق ببعيـد عـن الصـواب.

وعـلى هـذا المنهـج سـار التأليـف النحـوي في البحريـن، فإطـاره العـام هـو الإقـرار بمـا أرسـته مدرسـة البـصرة مـن قواعـد وأصـول، ولم يشـذوا عـن تلـك الأصـول إلا في مسـألة واحـدة، هـي التـي نراهـا مميـزة للبحرانيـين عـن غيرهـم، ونعنـي بتلـك المسـألة مسـألة (السـماع)، الـذي عرّفـه السـيوطي بأنـه « مـا ثبـتَ في كلام مَـنْ يوثَـقُ بفصاحتـه، فشـمل كلام اللـه تعـالى، وهـو القـرآن، وكلام نبيّـه - صـلى اللـه عليـه وسـلّم - وكلام العـرب قبـل بعثتـه، وفي زمنـه وبعـده، إلى أن فسـدت الألسـنة بكـثرة المولّديـن نظـمًا ونـثرًا، عـن مسـلمٍ وكافـرٍ، فهـذه ثلاثـة أنـواعٍ، لا بـدّ في كلٍّ منهـا مـن الثبـوت»[4].

فالسـماع إذن، يؤخـذ مـن مصـادر ثلاثـة: القـرآن الكريـم، والحديـث الشريـف، والمـروي مـن كلام العـرب شـعرًا ونـثرًا، حتـى نهايـة عصر الاستشـهاد، الـذي حدده اللغويـون بسـنة 150 للهجـرة تقريبًـا. فكيـف تعامـل البحرانيـون مـع السـماع؟

لم يختلـف منهـج التأليـف في البحريـن عـن منهـج التأليـف اللغـوي المتأخّـر زمنًـا في قضيـة الاستشـهاد بالقـرآن الكريـم؛ إذ إنّ القـراءات القرآنيـة المتواتـرة كلّهـا يُسْتَشْـهَدُ بهـا، وأمّـا الحديـث الشريـف فقـد اختلـف فيـه اللغويـون عـلى مذاهـب ثلاثـة: فمنهـم مجـوّزٌ عـلى الإطـلاق، كابـن مالـك، وابـن هشـام، ومنهـم مانـعٌ لذلـك، كابـن الصائـغ، وأبي حيّـان، محتجّـين بـأنّ الحديـث الشريف إنّمـا نُقِـلَ بالمعنـى، وثـمّ فئـة ثالثـةٌ مـن النحويـين جـوّزت الاستشـهاد بالحديـث المنقـول باللفـظ، ومنعـت الاستشـهاد بمـا سـوى ذلـك، ومـن هـؤلاء السـيوطيّ الـذي ناقـش القضيّـة مفصّلـة في كتابـه (الاقـتراح)[5].

(4) السـيوطي، جـلال الديـن: الاقـتراح في علـم أصـول النحـو، تحقيـق أحمـد سـليم الحمـصي وزميلـه، جـروس بـرس، بـيروت، ط1، 1988م/ 1408م، ص 41.

(5) انظر: السيوطي: الاقتراح ص 61 - 91.

وقد اختطَّ البحرانيون لأنفسهم منهجًا في الاستشهاد بالحديث؛ إذ رأوا أنّ جواز الاستشهاد بالحديث الشريف لا غبار عليه، وزادوا على الحديث المروي عن رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلّم، كلّ حديث مرويٍّ عن أئمة أهل البيت، عليهم السلام، وإنْ جاوزَ عصر الاستشهاد، بل إنهم يجعلون ما ورد عن الأئمة حَكَمًا على القاعدة اللغوية، من حيث الصحة والعدم، من دون مناقشة احتمال نقل تلك الأخبار بالمعنى، وعدم الالتزام باللفظ حرفيًّا، وهو الأمر الذي يفضي إلى إمكان تصرف ناقل الخبر فيه بالزيادة، أو النقصان، كما دلّ عليه الحديث المروي في (الكافي) «عن محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبدالله -عليه السلام- أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟ قال: إن كنت تريد معانيه فلا بأس»[6].

وكذا الحديث الآخر المروي «عن داود بن فرقد، قال: قلت لأبي عبدالله -عليه السلام- إني أسمع الكلام منك، فأريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء. قال: فتعمّد ذلك؟ قلت: لا، فقال: تريد المعاني؟ قلت: نعم. قال: فلا بأس»[7].

وإذا علمنا أن بعضًا من رواة الأخبار هم من الأعاجم، فلا يستبعد أن ينقلوا خبرًا لا يوافق التركيب العربي، لا لأنّ الإمام قال ذلك اللفظ أو ذلك التركيب، بل لأنّ الناقل غير العربي قد تصرّف في النصّ الذي سمعه، فنقل معناه بتركيبٍ أعجميّ.

وعلى قاعدة الاتّكاء على المرويّ عن أهل البيت استند الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1710م) في جواز تعدية الفعل (زوّج) بـ(من)، مع كون الفعل متعدّيًا بنفسه، فقد ناقش الشيخ زين الدين العاملي، المعروف بالشهيد الثاني (965هـ/ 1558م) حين ذهب في كتابه (تمهيد القواعد) إلى احتمال بطلان العقد، إذا أجري بصيغة (زوّجتُ موكّلتي من موكّلك)

(6) الكليني: الكافي، باب رواية الكتب والحديث، الحديث 2، ج 1 ص51.

(7) المصدر نفسه، الحديث 3، ج 1 ص51.

بنـاءً « عـلى اشـتراط عربيـة الصيغـة؛ لأنّ (مـن) لا تـزاد في الإثبـات في اللغـة الصحيحـة، إلا في مذهـب الفـرّاء»[8].

وقـد عقّـب الماحـوزيّ عـلى هـذا القـول بقولـه: « اعلـم أنـه لا ينبغـي الشـكّ في جـواز مـا ذكـره السـائل؛ لـورود تعديـة التزويـج إلى المفعـول بـ(مـن) في غـير واحـدٍ مـن الأخبـار، ففـي روايـة زرعـة عـن سـماعة، قـال: سـألته [يعنـي جعفـر بـن محمّـد الصـادق] عـن رجلـين بينهـما أَمَـةٌ، فزوّجاهـا مـن رجـل... وليـس (مـن) في هـذه المواضـع زائـدة في الإثبـات، حتـى يتوجـه احتـمال الإبطـال، بـل هـو مـن قبيـل مـا يتعـدّى بنفسـه، وبالحـرف.

ولـو سُـلِّمَ كونـه منـه التزمنـا جـواز زيادتهـا في الإثبـات في هـذه المواضـع، وكفـى حجّـة عـلى ذلـك تضافـر الأخبـار، كما يشـهد بـه التتبّـع والاسـتقراء»[9].

فأنـتَ تـرى أنّ الماحـوزيّ يـضرب عـرض الحائـط بإجـماع النحويـين عـلى عـدم زيـادة (مـن) في الإثبـات، متكئًـا عـلى ورود النـصّ مـن الإمـام الصـادق، عليـه السـلام، عـلى الرغـم مـن كـون بعـض ناقـلي الحديـث مـن الأعاجـم، كـما مـرّ.

وقـد مـرّ بنـا مثـالٌ في مبحـث الخلـط بـين المأثـور، واللغـة في تفسـير القـرآن عنـد البحرانيـين، ووجدنـا كيـف يحكّـم المقـابي الروايـات، ويـردّ بهـا عـلى النحويـين، وهـا هنـا مثـال آخـر لذلـك، فقـد ناقـش اشـتقاق لفـظ الجلالة مـن عدمـه، وأورد حديـث الإمـام الصـادق، عليـه السـلام، حـين خاطـب هشـامًا بـن الحكـم بقولـه: «يـا هشـام، اللـه مشـتقٌّ مـن أَلِـهَ، والإلـه يقتـضي مألوهًـا... وخـبر هشـامٍ دلَّ عـلى اشـتقاقه مـن (أَلِـهَ)، فقـول الخليـل بعـدم اشـتقاقه كـما تـرى»[10]!

(8) انظـر العامـلي، زيـن الديـن: تمهيـد القواعـد، تحقيـق مكتـب الإعـلام الإسـلامي، قـم المقدسـة، ط1، 1416هـ/ 1996م، ص 424 - 425.

(9) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 79- 80.

(10) المقـابي: صفـوة الصـافي والبرهـان، الورقـة 6 - 7، وللشـيخ عـلي بـن عبـد اللـه السـتري البحـراني (1319هـ/ 1902م) رسـالة موسـومة بـشرح لفـظ الجلالـة، حققهـا الدكتـور عـماد جبّـار كاظـم، ونشرتهـا مؤسسـة آل البيـت لإحيـاء الـتراث، بـيروت، 1432هـ/ 2011م.

ومـن الأمثلـة عـلى اطّـراح أقـوال النحويـين، والاكتفـاء بالروايـات الـواردة، مـا وجدنـاه واضحًـا في تفسـير قولـه تعـالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ البقرة:2، إذ نقـل المقـابيّ في تفسـير اسـم الإشـارة روايـةً مـن تفسـير الإمـام العسـكري (260هـ/ 874م) يقـول فيهـا: « يعنـي القـرآن الـذي افتُتِـحَ بـ(الم)»؛ لـذا وجدنـاه يقـرر بجـلاء أنّ « المشـار إليـه القـرآن المبـدوء بـ(الم)، كـما هـو ظاهـر الحديـث الشريـف. فرجوعـه إلى (الم) باعتبـار السـورة، والعـذر عـن تذكـيره بتوسـطه بـين المشـار إليـه، والخـبر المذكـور، أو الصفـة، وغـير ذلـك لا حاجـة إليـه»[11].

(11) صفوة الصافي والبرهان، الورقة 21.

الخاتمة

حـاول هـذا البحـث رسـمَ صـورةٍ شـاملة للحركـة العلميـة، التـي شـهدتها البحريـن عـلى مـدى سـبعة قـرون، وقـد كان البـدء بالوقـوف عـلى (المـدارس) في البحريـن، بوصفهـا مراكـز علميـة عُنِيَـت بتخريـج الفقهـاء، والمتخصصـين في المعـارف الإسـلامية الأخـرى؛ إذ تابـع الباحـث نشـأة تلـك المؤسسـة العلميـة، وتطورهـا، كـما وقـف عـلى أسـباب شـهرتها، مـرورًا بمناهـج التعليـم فيهـا، ومـا شـهدته مـن حـراكٍ علمـيٍّ، أدّى إلى رفـد المكتبـة العربيـة والإسـلامية بمئـات المصنفـات، في شـتى صنـوف المعرفـة.

وقـد عـرّج الباحـث بعـد ذلـك عـلى دراسـة الإنتـاج العلمـي البحـراني؛ للوقـوف عـلى تأثّـر البحرانيـين، وتأثيرهـم في الوسـط العلمـي الإمامـي بشـكل خـاص، فتتبّـع إسـهاماتهم في مجـالات الفقـه وعلومـه، والقـرآن وعلومـه، والحديـث وعلومـه، وعلـم الـكلام، منتهيـا بالوقـوف عـلى الحركـة اللغويـة في المدرسـة البحرانيـة.

وقد خلص البحث إلى عددٍ من النتائج، لعلّ من أبرزها ما يأتي:

1. تبيـين قِـدَمَ وجـود المدرسـة في البحريـن، بوصفهـا مجمعًـا علميًّـا، يلتقـي فيـه الطـلاب: يبحثـون ويؤلفـون، تحـت رعايـة فقيـه أو أكـثر؛ إذ اسـتبان – مـن خـلال الشـواهد التاريخيـة - وجـود تلـك المـدارس قبـل القـرن السـابع الهجـري.

2. إبـراز الـدور المركـزي المهـم، الـذي قـام بـه الشـيخ ميثـم البحـراني (699هـ/ 1300م) في التعريـف بالمدرسـة البحرانيـة، وجَعْلِهـا إحـدى المـدارس المهمـة في التاريـخ العلمـي الإمامـي.

3. الكشـف عـن اهتـمام البحرانيـين بالمؤسسـة التعليميـة اهتمامًـا تجـلّى في رفدهـا بمـا تحتـاج إليـه مـن مصـادر ماليـة، مـن خـلال وقـف بعـض الأوقـاف عليهـا، أو مـن خـلال إمدادهـا بمـا تحتـاج إليـه مـن كتـبٍ ومصـادر.

4. أماطة اللثام عن الحركة العلمية داخل تلك المراكز التعليمية، وتبيين دور الفقهاء في تشجيع حركة البحث والتأليف العلمي، وذلك من خلال الوقوف على وجهي الحركة العلمية: الإيجابي منهما والسلبي، وتوضيح دور المناظرات العلمية بين الفقهاء في تعزيز تلك الحركة.

5. إبراز اهتمام البحرانيين بصنوف المعرفة السائدة في تلك الأعصر؛ إذ شملت دراساتهم ومصنفاتهم علوم الفقه، والحديث، والكلام، واللغة، وغيرها، ولم يقصروا دراساتهم على جانبٍ معرفيّ واحد.

6. إبراز ريادة البحرانيين في تصنيف الموسوعات الفقهية؛ إذ لم يعرف الوسط العلمي الشيعي هذا النوع من التصنيف قبل الشيخ يوسف العصفور البحراني (1186هـ/ 1772م) مصنف الموسوعة الشهيرة: الحدائق الناضرة.

7. تتبُّع قضية (الأصوليين والأخباريين)، وإيضاح موقف المدرسة البحرانية منها، إذ أثبت البحث نظرة البحرانيين العلمية إلى هذه القضية، وعدم انجرارهم إلى تنزيلها في المعترك السياسي، أو الشخصي.

8. الكشف عن مناهج تفسير القرآن الكريم في المدرسة البحرانية، فقد استبان وجود أضربٍ ثلاثة من التفسير: التفسير بالمأثور دون غيره، والخلط بين المأثور واللغة، والتفسير باللغة دون غيرها.

9. إخراج تفسيري المقابي والستري - لأول مرة - من دائرة النسيان، إلى فسحة النور، فقد سلّط الباحث الضوء على منهج ذينك المفسرين، وما يختصان به، ناقلا منهما بعض النصوص التي توضح ذلك.

10. الكشف عن تيارين بحرانيين يتنازعان النظر إلى علم الكلام: أولهما يعلي من شأنه، ويأخذ به وبنتائجه، ويتزعم هذا التيار المتكلم

البحـراني المعـروف الشـيخ ميثـم البحـراني، في حـين يتزعـم الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي الفريـق الآخـر، المنكـر لعلـم الـكلام.

11. مناقشـة آراء الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي، التـي اتـكأ عليهـا في رفـض علـم الـكلام، وتبيـين اعتـماده عـلى بعـض الروايـات، التـي يبـدو مـن ظاهرهـا ذمّ الـكلام، والنهـي عـن الخـوض فيـه، وإغماضـه عـن الروايـات التـي تحـثّ عـلى الـكلام والمناقشـة في المسـائل العقديـة المختلفـة.

12. إيضـاح اهتـمام البحرانيـين بالحديـث وعلومـه، وبخاصـة في القـرن الحـادي عـشر ومـا تـلاه، وتبيـين مناهجهـم في التأليـف المرتبـط بالحديـث.

13. حـصر المشـتغلين باللغـة وعلومهـا مـن البحرانيـين، وتقديـم ثبـتٍ لمصنّفاتهـم اللغويـة.

14. مناقشـة قضيـة تغييـب الجانـب اللغـوي مـن تاريـخ العلـماء في البحريـن، وقـد رأى البحـث أن عـدم الإشـارة إلى ذلـك إنمـا كان ناتجًـا مـن عـدم وقـوع بعـض مـن اشـتغل باللغـة مـن البحرانيـين في طريـق الإجـازات الفقهيـة، إضافـة إلى ضيـاع الـتراث اللغـوي لعلـماء البحريـن، مـع مـا ضـاع مـن الـتراث العلمـي.

15. تبيـين مـا تميّـزت بـه المصنّفـات اللغويـة في البحريـن، فـرأى البحـث أنهـا تتحـد مـع الدراسـات اللغويـة عنـد المتأخريـن في شرق الوطـن العـربي وغربـه، وأن الفـارق الـذي يميّـز التصنيـف في البحريـن هـو اعتـماد البحرانييـن مـا ورد عـن الأئمـة الإطهـار، وتنزيلـه منزلـة مـا يُحتـج بـه، عـلى الرغـم مـن تأخـر زمـان صـدوره عـن زمـان الاستشـهاد اللغـوي.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر المخطوطة

1. البحراني، الشيخ جعفر بن محمد: ملتقى البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.

2. الستري، الشيخ عبد الله بن عباس: نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين، مخطوط يحتفظ الأستاذ محمد حسن عبد المهدي بنسخةٍ منه.

3. ابن سعادة، الشيخ أحمد: رسالة العلم، من مخطوطات مكتبة البرلمان الإيراني، ويحتفظ الباحث بنسخةٍ منها.

4. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: (تحفة الرجال وزبدة المقال)، من مخطوطات مكتبة السيد علي العدناني في خرمشهر/ إيران، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

5. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: جواهر البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخةٍ منه.

6. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح، منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين، مخطوط في مكتبة السيد جواد الوداعي، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

7. آل طعان، الشيخ أحمد بن صالح، إقامة البرهان في حلّ الإربيان، مخطوط تحتفظ مكتبة السداد بنسخة منه.

8. العصفور، خلف بن عبد علي: زاد المعاد في شرح السداد، من مخطوطات مكتبة الزهراء، ويحتفظ الباحث بنسخةٍ منه.

9. العصفور، الشيخ محمد بن أحمد: مرآة الأخبار، من مخطوطات مكتبة الشيخ عبد الحسين الستري/ البحرين، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

10. كـمال الديـن، الشـيخ جعفـر: الكامـل في الصناعـة، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه.

11. الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: أزهـار الريـاض، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه.

12. الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: رسـالة في تحقيـق أحـوال محمـد بـن سـنان، مخطوطـة يحتفـظ الباحـث بنسـخة منهـا.

13. الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: رسـالة في تعيـين محمـد بـن إسـماعيل، مخطوطـة يحتفـظ الباحـث بنسـخة منهـا.

14. المتـوج، الشـيخ أحمـد بـن عبـد اللـه: كفايـة الطالبـين في مـا يجـب عـلى المكلفـين، مـن مخطوطـات حـرم الإمـام الرضـا/ مشـهد المقدسـة، ويحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه.

15. المقـابي، الشـيخ عـلي بـن محمـد: رسـالة في الجهـر والإخفـات، مـن مخطوطـات حـرم الإمـام الرضـا/ مشـهد المقدسـة، ويحتفـظ الباحـث بنسـخةٍ منهـا.

16. المقـابي، الشـيخ محمـد بـن عـلي: صفـوة الصـافي والبرهـان، مـن مخطوطات مكتبـة آيـة اللـه العظمـى السـيد الكلبايـكاني/ قـم المقدسـة، ويحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه.

ثانيًا: المصادر والمراجع المطبوعة:

1. إبراهيـم، فـؤاد: الفقيـه والدولـة، دار المرتـضى، بـيروت، الطبعـة الجديـدة، 1433هـ/ 2012م.

2. الأفنـدي، عبـد اللـه: ريـاض العلـماء، تحقيـق أحمـد الحسـيني، مطبعـة الخيـام، قـم المقدسـة، 1401هـ/ 1981م.

3. الأمين: السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1403هـ/ 1983م.

4. الأنصاري، الشيخ زكريا: الدرر السنية على شرح الألفية، تحقيق عيسى السيد جواد الوداعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين 1420هـ/ 1999م.

5. الباقري، جعفر: ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية، دار الصفوة، بيروت، ط1،1415هـ/ 1994.

6. البحراني، الشيخ أحمد بن متوج: منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية، تحقيق محمد كريم باريك بين، قسم الأبحاث والدراسات في الحوزة العلمية، قم المقدم.

7. البحراني، الشيخ ميثم: أصول البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة العزيزي، قم المقدسة، 1410هـ/ 1989هـ.

8. البحراني، الشيخ ميثم: شرح نهج البلاغة، دار الثقلين، بيروت، ط1، 1420هـ/ 1999م.

9. البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط1، 1406هـ/ 1980م.

10. البحراني، السيد هاشم: الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، تحقيق سلام الزبيدي وزميله، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ط1، 1423هـ/ 2003م.

11. البحراني: السيد هاشم: البرهان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1419هـ/ 1999م.

12. البحـراني، السـيد هاشـم: مدينـة المعاجـز، تدقيـق محمـد عـلي حسـن، مؤسسـة التاريـخ العـربي، بـيروت، ط1، 1430هـ/ 2009م.

13. البحـراني، يحيـى بـن حسـين: بهجـة الخاطـر ونزهـة الناظـر، تحقيـق السـيد أمـير رضـا عسـكري زاده، مؤسسـة الطبـع التابعـة للآسـتانة الرضويـة المقدسـة، مشـهد، ط1، 1426هـ/ 2005م.

14. البحـراني، الشـيخ يحيـى بـن حسـين: الشـهاب في الحكـم والآداب، تحقيـق محمـد حسـن زبـري قائنـي، مجمـع البحـوث الإسـلامية، مشـهد، ط1، 1430هـ/ 2009م،

15. البسـتاني، محمـد جـواد: علـماء مقابـا ومصنفاتهـم، دار حفـظ الـتراث البحـراني، ط1، 1418هـ/ 1998م.

16. البغـدادي، عبـد القـادر: خزانـة الأدب، تحقيـق عبـد السـلام هـارون، مكتبـة الخانجـي، القاهـرة، ط3، 1409هـ/ 1989م.

17. البـلادي، عـلي بـن حسـين: أنـوار البدريـن في تراجـم علـماء القطيـف والأحسـاء والبحريـن، مؤسسـة الأعلمـي للمطبوعـات، بـيروت، ط1، 1414هـ/ 1994م.

18. البـلادي، الشـيخ ياسـين بـن صـلاح الديـن: معـين النبيـه في بيـان رجـال مـن لا يحـضره الفقيـه، تحقيـق محمـد عيـسى المكبـاس، المطبعـة العلميـة، قـم المقدسـة، 1422هـ/ 2001م.

19. البهـادلي، عـلي أحمـد: الحـوزة العلميـة في النجـف الأشرف، دار الزهـراء، بـيروت، ط1، 1414هـ/ 1993م.

20. التاجـر، محمـد عـلي: منتظـم الدريـن في تراجـم علـماء وأدبـاء الأحسـاء والقطيـف والبحريـن، تحقيـق ضيـاء بـدر آل سـنبل، مؤسسـة طيبـة لإحيـاء الـتراث، بـيروت ط1، 1430هـ/ 2009م.

21. الجابـري، عـلي حسـين: الفكـر السـلفي عنـد الشـيعة الإثنـا عشريـة، منشـورات عويـدات، بـيروت، ط1،1397هـ/ 1977م.

22. الجدحفـصي، خليـل بـن عبـد الـرءوف: ديـوان ابـن يتيـم، تحقيـق زكريـا العوينـاتي، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة القديـس يوسـف، بـيروت،1425هـ/ 2004م.

23. حسـين، حسـين محمـد: مسـجد الخميـس، إصـدارات صحيفـة الوسـط، البحريـن، ط1، 1433هـ/ 2012م.

24. الحسـيني، السـيد أحمـد: الـتراث العـربي في خزانـة مخطوطـات مكتبـة آيـة اللـه العظمـى المرعـشي النجفـي، نـشر مكتبـة المرعـشي النجفـي، قـم المقدسـة، ط1، 1414هـ/ 1993م.

25. الحسـيني، سـهيل: الخاجـة نصـير الديـن الطـوسي، معهـد المعـارف الحكمية للدراسـات الدينية والفلسـفية، بـيروت، ط1، 1426هـ/ 2005م.

26. خالـص، وليـد محمـود: كـمال الديـن ميثـم بـن عـلي البحـراني، نـدوة مكانـة الخليـج العـربي في التاريـخ الإسـلامي، العـصر العبـاسي، 21-23 رجـب 1409هـ/ 1989م، كليـة الآداب، جامعـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، 1409هـ/ 1989م.

27. الخطـي، أبـو البحـر جعفـر: ديـوان الشـيخ جعفـر الخطـي، تحقيـق أنيسـة المنصـور، و عبـد الجليـل العريـض، مؤسسـة جائـزة عبـد العزيـز البابطـين للإبـداع الشـعري، 1423هـ/ 2002م.

28. الخـيري، نـاصر بـن جوهـر: قلائـد النحريـن في تاريـخ البحريـن، تقديـم ودراسـة عبـد الرحمـن الشـقير، مؤسسـة الأيـام للنـشر، مملكـة البحريـن، ط1، 1424هـ/ 2003م.

29. الـزاكي، فاضـل: تلامـذة العلامـة الشـيخ حسـين العصفـور، المجلس الإسـلامي العلمائي، البحريـن، ط1، 1433هـ/ 2012م.

30. الـزاكي، فاضـل: العـالم الربـاني الشـيخ ميثـم البحـراني، دار العصمـة، البحريـن، ط1، 1429هـ/ 2008م.

31. زيـن الديـن، محمـد أمـين: كلمـة التقـوى، نـشره السـيد جـواد الوداعـي، ط2، 1429هـ/ 1993م.

32. ابـن سـلامة، هبـة اللـه: الناسـخ والمنسـوخ، مطبعـة البـابي الحلبـي، القاهرة، ط2، 1387هـ/ 1967م.

33. السـلمان، محمـد حميـد: الأوضـاع السياسـية في البحريـن والخليـج العـربي إبـان عـصر الشـيخ حسـين العصفـور، ورقـة مقدمـة لمؤتمـر العلامـة الشـيخ حسـين العصفـور، 1431هـ/ مـارس 2010م، البحريـن.

34. السـماهيجي، الشـيخ عبداللـه بـن صـلاح: الإجـازة الكبـيرة تحقيـق مهـدي العـوازم القطيفـي، المطبعـة العلميـة، قـم المدسـة ط1، 1419هـ/ 1998م.

35. الشـويكي، مـرزوق: الـدرة البهيـة، تحقيـق عـمار نصـار، مؤسسـة آل البيـت لإحيـاء الـتراث، بـيروت، ط1، 1432هـ/ 2011م.

36. الصالـح، صبحـي: علـوم الحديـث ومصطلحـه، انتشـارات مكتبـة الحيدريـة، قـم المقدسـة، ط1، 1417هـ/ 1997هـ.

37. الطـبرسي، أبـو عـلي الفضـل بـن الحسـن: مجمـع البيـان في تفسـير القـرآن، تعليـق السـيد هاشـم الرسـولي المحـلاتي، دار إحيـاء الـتراث العـربي، بـيروت، 1379هـ/ 1960م.

38. الطهـراني، أغـا بـزرك: الحقائـق الراهنـة في المائـة الثامنـة، مؤسسـة مطبوعـاتي إسـماعيليان، قـم المقدسـة، إيـران، ط3، 1408هـ/ 1988م.

39. الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة

40. العاملي، زين الدين: الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، قم 1396هـ.

41. العاملي، محمد بن الحسن: إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، المطبعة العلمية، قم المقدسة، د.ت.

42. العاملي، محمد بن الحسن: أمل الآمل، تحقيق السيد أحمد الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1431هـ/ 2010م.

43. العصفور، الشيخ حسين بن محمد: سداد العباد ورشاد العباد، تحقيق السيد جواد الوداعي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1.

44. العصفور، الشيخ حسين: عيون الحقائق الناظرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ/ 1990م.

45. العصفور، الشيخ حسين بن محمد: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1399هـ/ 1979م.

46. العصفور، علي محمد: بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1409هـ/ 1989م.

47. العصفور، محمد علي: الذخائر في جغرافيا الجزائر، تحقيق محمد المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1422هـ/ 2002م.

48. العصفور، الشيخ يوسف بن أحمد: الحدائق الناضرة، تحقيق محمد تقي الأيرواني، دار الأضواء، بيروت، ط2، 1405هـ/ 1985م.

49. العصفور، الشيخ يوسف بن أحمد: لؤلؤة البحرين، تحقيق محمد

صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم المقدسة، إيران، ط2، د.ت.

50. العطية، خالد: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1432هـ/ 2011م.

51. عون، فيصل بدير: علم الكلام ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1431هـ/ 2010م.

52. الغراوي، محمد عبد الحسن: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين، دار الهادي، بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.

53. الفضلي، عبد الهادي: تاريخ التشريع الإسلامي، دار النصر، بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.

54. الكاشاني، الشيخ محمد محسن: الشهاب الثاقب، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1401هـ/ 1981م.

55. الكاشاني، الشيخ محمد محسن: كتاب الوافي، تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين العامة، أصفهان، ط1، 1312هـ/ 1895م.

56. كاشف الغطاء، الشيخ محمد الحسين: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق جودت القزويني، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م.

57. الكرماني، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.

58. كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1421هـ/ 2001م.

59. الماحـوزي، الشـيخ سـليمان بـن عبـد اللـه: فهرسـت علـماء البحريـن، تحقيـق فاضـل الـزاكي، نـشر المحقـق، ط1، 1421هـ/ 2001م.

60. الماحـوزي، الشـيخ سـليمان بـن عبـد اللـه: معـراج أهـل الكـمال إلى معرفـة الرجـال، تحقيـق مهـدي الرجـائي، مطبعـة سـيد الشـهداء، قـم المقدسـة، ط1، 1412هـ/ 1992م.

61. المبـارك، الشـيخ إبراهيـم بـن نـاصر: حـاضر البحريـن، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنـشر، بـيروت، ط1، 1425هـ/ 2004م.

62. ابـن معصـوم السـيد عـلي المـدني: سـلافة العـصر في محاسـن الشـعراء بـكل مـصر، مكتبـة خانجـي القاهـرة، ط1، 1334هـ/ 1916م.

63. مغنيـة، محمـد جـواد: مـع علـماء النجـف الأشرف، دار ومكتبـة الهـلال، بـيروت، 1404هـ/ 1984م.

64. المكبـاس، محمـد عيـسى: مراسـلات علـماء البحريـن، المطبعـة العلميـة، قـم المقدسـة، ط1، 1423هـ/ 2002م.

65. المهاجـر، جعفـر: الهجـرة العامليـة إلى إيـران في العـصر الصفـوي، دار الروضـة للطباعـة والنـشر، بـيروت، ط1، 1409هـ/ 1989م.

66. النويـدري، سـالم: أعـلام الثقافـة الإسـلامية في البحريـن، مؤسسـة العـارف، بـيروت، ط1، 1413هـ/ 1992م.

67. نيبـور، كارسـتن: وصـف أقاليـم شـبه الجزيـرة العربيـة، ترجمـة مـازن صـلاح، مؤسسـة الانتشـار العـربي، بـيروت، ط 1، 1434هـ/ 2013م.

68. هـلال، عـلي وآخـرون: المشـهد ذو المنارتـين، إصـدار مجلـس الأوقـاف الجعفريـة، مملكـة البحريـن، الطبعـة التجريبيـة، 1429هـ/ 2008م.

69. اليوسف، عبد الله أحمد: العلامة الشيخ كمال الدين بن علي البحراني، دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 1428هـ/ 2007م.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

أعلام ، أماكن ، قبائل

أ

آقا محمد علي الكرمانشاهي: 69
إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم البحراني (الشيخ):62
إبراهيم الفسائي الشيرازي (ميرزا): 69
إبراهيم المبارك: 31
إبراهيم بن محمد الموسوي الدزفولي(السيد): 69
إبراهيم بن منصور بن عشيرة الأوالي البحراني (الشيخ): 63
أحمد بن إبراهيم العصفور (الشيخ): 158
أحمد بن حنبل: 134
أحمد بن سعادة الستراوي (الشيخ): 122، 123، 124
أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني (السيد): 157
أحمد بن علي بن أحمد النجاشي: 119
أحمد بن عبد الله المتوج = أحمد بن المتوج (الشيخ): 18، 28، 64، 65، 66، 67، 154
أحمد بن محمد الأصبعي (الشيخ): 146
الأخفش: 146
الإجماع (من الأصول الأربعة): 40
الأحساء: 18
الأحكام الشرعية الفقهية: 40
أحمد بن إبراهيم العصفور: 74
أحمد بن سعادة الستراوي (الشيخ): 18، 24، 62
أحمد بن عبد الله المتوج (الشيخ): 143
أحمد العصفور (الشيخ): 44
أحمد بن صالح آل طعان (الشيخ): 19، 20
أحمد بن عبد الله المتوج البحراني (الشيخ): 81، 82، 83
أحمد بن محمد المقابي (الشيخ): 71
الأخباريون: 48، 72- 80
الأخبارية: 73- 80
بنو إسرائيل: 90
أسرة العصفور: 38
إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني: 140، 154
الأصول (علم): 40
الأصول الأربعة: 40
الأصولية الشيعية: 73- 80
الأصوليون الشيعة: 72 - 80
الأعمش (من القراء): 99
الأفندي (عبد الله): 63، 105
الإمامة الإلهية: 72
أهل الأحساء: 18
أهل البيت: موجود في معظم صفحات الكتاب
أهل القطيف: 18
أوال = البحرين
الأوزاعي (الإمام): 97
إيران: 10، 19، 51، 52، 73

ب

الباقر (ع): 91، 98، 138
بريد العجلي: 98
البصريون (النحويون): 94
بغداد: 25
بلاد العجم: 26
بلاد القديم (قرية في البحرين): 29
البلاغة (علم): 40
البهائي (الشيخ): 26
البهادلي (علي أحمد): 41
بوري (قرية في البحرين): 29
بيت المقدس: 89، 90

ت

التصوف: 42

التفسير بالمأثور (للقرآن): 83

التفسير اللغوي (للقرآن): 96

أبو تمام الطائي (صاحب ديوان الحماسة): 146

ث

ثعلب (صاحب كتاب الفصيح): 146

ج

الجارودي (الشيخ): 30، 159

جامعة البحرين: 7، 11

جبريل عليه السلام: 88

جد حفصة (قرية في البحرين): 29

الجرمي: 146

جعفر الخطي (الشيخ): 20

جعفر الصادق(ع) = جعفر بن محمد الصادق(ع)

جعفر بن عبد الرؤوف الموسوي (السيد): 32

جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني: 100، 156

جعفر بن محمد الصادق (ع): 96، 138، 174

جعفر بن محمد بن عبد الله البحراني (الشيخ): 57

أبو جعفر المدني: 99

ابن أبي جمهور الأحسائي: 28، 66، 154

ابن جني (صاحب اللمع): 146

الجواليقي: 146

الجوبار (مدينة في البحرين):37

الجوهري (صاحب الصحاح): 146

الجويني (أبو المعالي): 131

ح

ابن الحاجب: 146

الحر العاملي (محمد بن الحسن): 105

حسن بن أحمد المحسني الأحسائي (الشيخ): 70

حسن بن راشد الحلي البحراني (الشيخ): 63

الحسن بن علي بن داود الحلي (تقي الدين): 148

حسن بن محمد بن يحيى الخطي (الشيخ):147،148

الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي: 26

حسين بن حسن الغريفي (السيد): 46، 155

حسين بن عبد الصمد الجباعي العاملي الحارثي (الشيخ): 26

حسين بن عبد الصمد الحارثي الهمداني: 46

حسين بن عشيرة البحراني (الشيخ): 103

حسين العصفور (الشيخ): 18، 33، 34، 38، 70، 79، 80 ,162

حسين الغريفي (الشيخ): 18

حسين بن محمد بن جعفر الماحوزي (الشيخ): 49

حسين بن محمد العصفور (الشيخ) = حسين العصفور (الشيخ)

حلب: 22

الحلّة: 17، 22، 25

الحلي (العلامة): 64

الحلي (فخر الدين): 28، 62، 63

الحلي (المحقق): 63، 64

حمزة (من القراء): 96

الحنابلة: 134

أبو حنيفة (الإمام): 97، 113

أبو حيان: 172

خ

الخاجة = نصير الدين الطوسي

الخارجية (قرية في البحرين): 34

أبو خالد الكابلي: 139

الخطيب التبريزي: 146

خلف البزار: 99

خلف بن عبد علي بن حسين العصفور (الشيخ): 50، 71، 162

الخليل بن أحمد الفراهيدي: 146

خليل الجد حفصي: 32

د

داود الجزائري البحراني (الشيخ): 31

داود الجزيري (الشيخ): 39

داود بن شافيز (الشيخ): 31، 46

داود بن فرقد: 173

الدراز (قرية في البحرين):31

الدرازي = محمد بن أحمد بن إبراهيم

دراسة رجالات الحديث: -117 121

ابن دريد (صاحب الجمهرة): 146

دليل العقل (من الأصول الأربعة): 40

الدوبية (قرية في البحرين): 37

الدولة الصفوية: 19، 51، 52، 53، 73

ذ

ابن ذكوان (من القراء): 99

ابن ذي يزن (سيف): 52

ر

راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (ناصر الدين): 24، 28، 143، 153

الراوندي (القطب): 39، 62، 66

رسول الله (ص): 86، 109، 110، 130، 131، 173

الرضا (ع): 95

ركن الدين محمود بن نور الدين: 37

الرماني: 161

ز

الزجّاج: 146

زيد بن علي: 139

زين الدين العاملي (الشهيد الثاني): 173

س

سالم النويدري: 29

سبسب (قرية في البحرين): 31

سترة (قرية في البحرين): 29، 34

السجستاني (من القراء): 99

ابن السراج: 146

ابن السكيت (صاحب إصلاح المنطق): 146

سلطان (شاه إيران): 53

السلطة الصفوية: 42

سلما باد (قرية في البحرين): 27

سليمان (شاه إيران): 53

سليمان بن صالح العصفور (الشيخ): 71

سليمان بن أبي ظبية البحراني (الشيخ): 71، 72، 157

سليمان بن عبد الله الماحوزي (السيد) = سليمان الماحوزي (السيد)

سليمان بن علي بن سليمان (الشيخ): 47

سليمان الماحوزي (الشيخ): 11، 18، 19، 22، 30، 31، 33، 39، 41، 44، 46، 52، 53، 54، 71، 74، 108، - 120، 133، 147، -153 156، 158، 173

سماهيج (قرية في البحرين): 29، 30

السنة النبوية (من الأصول الأربعة): 40

سيبويه: 146

سيف بن سلطان: 55

السيوطي: 163، 172

ش

الشاخورة (قرية في البحرين): 29

الشافعي (الإمام): 97

الشافعية: 19

الشام (بلاد): 19، 22

الشهيد الأول (محمد بن مكي): 63، 64

الشهيد الثاني (زين الدين العاملي): 173

شيراز: 28، 29

الشيعة: 17، 110

الشيعة الإمامية: 43

ص
الصادق (ع) = جعفر بن محمد الصادق(ع)
صالح بن عبد الكريم الكرزكاني البحراني: 28
ابن الصائغ: 172
الصدوق (الشيخ): 43
الصرف (علم): 40
الصفويون: 19، 43
صلاة الجمعة في زمان الغيبة: 71
صيمر: 27

ط
أبو طالب بن عبد المطلب: 98
الطبرسي (أبو علي الفضل بن الحسن): 40، 41، 98
الطهراني: 63
طهماسب الصفوي (الشاه): 27
الطوسي (نصير الدين): 26، 43، 51، 136

ع
عاصم (من القراء): 96
عالي (قرية في البحرين): 31
عبد الله بن أحمد آل طعان (الشيخ): 164
عبد الله بن جبلة بن أبجر الكناني: 43
عبد الله الجزائري: 114
عبد الله بن حسن المقابي (الشيخ): 133، 157
عبد الله الستري (الشيخ): 18، 19، 34، 38، 57، 70، 97- 100
عبد الله السماهيجي (الشيخ): 18، 44، 47، 75، 76، 93، 114 - 117، 121، 135- 142، 146، 158، 159، 181
عبد الله بن سنان: 119
عبد الله بن صالح السماهيجي (الشيخ) = عبد الله السماهيجي
عبد الله بن عباس الستري (الشيخ): 163
عبد الله بن علي البلادي (الشيخ): 134، 160
عبد الله القاروني (السيد): 155، 169
عبد الله بن محمد المتوج (الشيخ): 62
عبد الرحمن بن عتيك القصير: 138
ابن عبد السلام: 19
عبد علي بن أحمد البحراني: 48
عبد علي بن حسين العصفور (الشيخ): 134
عبد علي بن خلف العصفور (الشيخ): 71
عبد علي بن ناصر بن رحمة البحراني (السيد): 156
عبد الهادي الفضلي: 22
العراق: 10، 19، 23، 73
العسكري (ع) (الإمام): 175
العصفور (أسرة): 38
علم الأصول: 40
علم أصول الدين: 42
علم البلاغة: 40
علم التصوف: 42
علم التفسير: 42
علم الجرح والتعديل: 109، 118 - 121
علم الحديث: 42
علم الصرف: 40، 42
علم الفرائض: 42
علم الفقه وأصوله: 42
علم الكلام: 40، 122 - 142
علم المعاني: 42
علم المنطق: 40
علم النحو: 40، 42
علوم الحديث: 102، 121
علوم القرآن: -80 102
علوي بن إسماعيل البحراني (السيد): 149
علوي بن سليمان البحراني (الشيخ): 163
علي بن إبراهيم: 85
علي الجابري: 75

علي بن حسن البلادي (الشيخ): 17، 71، 148، 155
علي بن الحسين (ع) (زين العابدين): 139
علي بن سليمان البحراني: 126
علي بن سليمان الستراوي (الشيخ): 122
علي بن سليمان بن علي بن أبي ظبية الشاخوري (الشيخ): 137، 138
علي بن سليمان القدمي (الشيخ): 18، 42، 71، 73، 103، 108
علي بن أبي طالب (ع): 94، 96، 125
علي الطباطبائي الحائري (السيد): 69، 77
علي بن عبد العالي الكركي (المحقق الثاني): 51
علي عبد النبي فرحان: 13
علي العسكري (الشيخ): 39
علي بن عيسى: 95
أبو علي الفارسي: 146
علي الكتكاني (السيد): 155
علي بن محمد الصالحي (الشيخ): 163
علي بن محمد العصفور (الشيخ): 71
علي بن محمد المقابي البحراني (الشيخ): 48
العمانيون: 55
عين قصاري الصغيرة (قرية في البحرين): 37

غ

الغريفة (قرية في البحرين): 29، 30
غمدان: 52

ف

فاران (في البحرين): 31
فارس: 23
ابن فارس (صاحب مجمل اللغة): 146
فاضل الزاكي: 33
الفرس: 21
الفيروزآبادي (صاحب القاموس المحيط): 146

ق

قاسم بن حبيب: 95
القاسم بن سلامة: 83
القاهرة: 25، 40
قتادة: 91
القدم (قرية في البحرين): 29
القراء السبعة: 98
القراء العشرة: 99
القطب الراوندي: 39
القطيف: 18، 49، 73

ك

كارستن نيبور: 21
الكتاب (من الأصول الأربعة): 40
الكرامية: 128
كربلاء: 22، 78
كرزكان (قرية في البحرين): 31
الكلام (علم): 40
الكليني: 43
الكوفيون (النحويون): 94

ل

اللغة (علم): 40
لغة العرب: 40

م

ماجد البحراني (السيد): 73
ماجد الجد حفصي (السيد): 18، 133
ماجد الصادقي البحراني (السيد): 155
ماجد بن السيد هاشم الصادقي: 28، 103
الماحوز (قرية في البحرين): 29، 39
المازني: 146
ابن مالك (صاحب الألفية): 146، 172
مالك بن أنس: 97

المبرد: 146
المتنبي: 157
المجلسي (صاحب بحار الأنوار): 20
المحرق (قرية في البحرين): 29، 30
محسن الأعرجي الكاظمي (السيد): 69
المحقق الثاني (علي بن عبد العالي الكركي): 51
محمد آل شبانة: 161
محمد بن أحمد بن إبراهيم الدرازي: 56، 57
محمد الاسترابادي (الميرزا): 76
محمد بن إسماعيل بن بزيع: 120
محمد تقي الأيرواني (الشيخ): 69
محمد بن الحسن (الحر العاملي): 105
محمد بن الحسن الطوسي (الشيخ): 115
محمد بن سنان: 119
محمد الشيرازي (مير صدر الدين): 125، 126
محمد بن عبد الله البلادي (الشيخ): 134، 161
محمد بن علي بن بابويه (الشيخ): 115
محمد علي الخوانساري: 63
محمد بن علي العصفور (الشيخ): 71، 157
محمد علي الكرمانشاهي: 69
محمد علي المقابي البحراني (الشيخ): 70، 86، 87، 88، 89 - 96، 111 - 114
محمد عيسى المكباس: 13
محمد الفاراني (الشيخ): 31
محمد بن ماجد (الشيخ): 47
محمد بن ماجد آل ماجد البلادي: 36
محمد بن ماجد بن مسعود الماحوزي البحراني:36
محمد بن محسن العصفور: 134، 161
محمد محسن الكاشاني: 103
محمد بن محمد البحراني (الشيخ): 62
محمد بن مسلم: 173
محمد النحوي العصفور (الشيخ): 163
محمد بن يعقوب الكليني (الشيخ): 115
محمد بن يوسف العصفور (الشيخ): 162
محمود بن حمزة الكرماني:95
محمود بن نور الدين (ركن الدين): 37
مدرسة أبي أصبع: 30
مدرسة البلاد القديمة: 32، 33
مدرسة بوري: 30
مدرسة الحجر: 31
مدرسة الحلّة السيفية: 28
مدرسة سبسب: 31
مدرسة الشاخورة: 31، 33
مدرسة الشيخ داود الجزائري البحراني: 31
مدرسة الشيخ داود بن شافيز: 31
مدرسة عالي: 31
مدرسة العريبي: 31
مدسة فاران: 31
مدرسة القدم: 30
مدرسة كرزكان: 31
مدرسة مسجد السدرة: 31
المرتضى (الشريف): 131
مرحلة المقدمات (في التدريس): 40
مركز أوال للدراسات والتوثيق: 8
مسجد الخميس: 32
مسجد السدرة: 31
مسجد المشهد ذي المنارتين: 32
المشهد ذو المنارتين (مسجد): 32
المصلّى (قرية في البحرين): 26
أبو المظفر النيشابوري (عز الدين): 125
المعتزلة: 131
ابن معصوم: 156
مفلح بن حسن الصيمري (الشيخ): 27
مقابا (قرية في البحرين): 157
المقداد بن عبد الله السيوري (الشيخ): 66، 67
المنامة (في البحرين): 29، 30

المنطق (علم): 40
مؤمن الطاق: 139
موسى بن حسن المحسني الأحسائي (الشيخ): 70
موسى عليه السلام: 90، 125
ميثم البحراني (الشيخ): 11، 18، 23، 24، 25، 26، 28، 34، 35، 36، 122، 124 - 132، 135، 136، 143، 144، 147، 153، 154، 179
ميثم بن علي البحراني= ميثم البحراني (الشيخ)
ميرزا إبراهيم الفسائي الشيرازي (السيد): 69
ميرزا محمد الاسترابادي: 76، 79

ن

ناصر الدين البحراني = راشد بن إبراهيم بن إسحاق
ناصر حميد المبارك: 13
النجف: 22، 40
النحاة البصريون: 94
النحاة الكوفيون: 94
النحو (علم): 40
نصير الدين الطوسي: 26، 27، 34، 35، 36، 61، 62، 122، 126، 136، 153
نعمة الله الجزائري (السيد): 75، 76
نوح بن هاشل العصفور (الشيخ): 161
النوري (الميرزا): 62، 100
النووي: 19

هـ

هارون عليه السلام: 125
هاشم التوبلاني (السيد): 11، 18، 52، 83، 84، 86، 91، 92، 93، 104، 105- 108، 110
الهروي (صلحب كتاب الغريبين): 146
ابن هشام: 172
هشام بن الحكم: 174
هلتا (قرية في البحرين): 29، 30
الهند: 10، 26
الهيصمية: 128

و

الوحيد البهبهاني: 77، 78
وزارة الإعلام في البحرين: 7، 8
وزارة التربية والتعليم في البحرين: 7، 10، 11
وليد خالص: 29

ي

ياسين البلادي (الشيخ): 118- 121، 137، 159، 160، 167
ياسين بن صلاح الدين البلادي = ياسين البلادي (الشيخ)
يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (الشيخ): 109، 142، 155
اليعاربة: 159
يعقوب إسحاق الحضرمي: 99
يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني (الشيخ): 67
ابن يوسف الحدائقي الشيرازي: 96
يوسف العصفور (الشيخ): 11، 18، 22، 46، 76، 78، 79، 100، 104، 107، 115، 145، 156، 180

فهرس الكتب والمؤلفات

أ

إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات (هاشم التوبلاني): 106
الأجرومية ( ): 41
أحكام القرآن (القطب الراوندي): 39
اختيار معرفة الرجال (الطوسي): 139
إرشاد الأذهان (العلامة الحلي): 64
الاستبصار (محمد بن الحسن الطوسي): 115
استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني عشر (ميثم البحراني): 125
الأسرار الضافية في شرح الكافية (إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني): 140، 154
الأسماء (نوح بن هاشل العصفور): 161
الإشارات (علي بن سليمان البحراني): 126
إصلاح المنطق (ابن السكيت): 146
أصول البلاغة (ميثم البحراني): 132، 153
الإعراب (نوح بن هاشل العصفور): 161
إعلام الأنام بعلم الكلام (سليمان الماحوزي): 133
الاقتراح (السيوطي): 172
ألفية ابن مالك (ابن مالك): 41، 146
الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف (هاشم التوبلاني): 107، 110
أنوار البدرين (البلادي): 36، 156
الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع (حسين العصفور): 70

ب

بحار الأنوار (المجلسي): 20
البحر الخضم (ميثم البحراني): 126
البرهان في تفسير القرآن (هاشم التوبلاني البحراني): 83
البهجة (السيوطي): 163
بهجة الخاطر ونزهة الناظر (يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني): 142 ، 155

ت

تاريخ التشريع الإسلامي (عبد الهادي الفضلي): 22
التبيان (نوح بن هاشل العصفور): 161
تتمة الأمل (محمد آل شبانة): 161
تجريد الاعتقاد (الطوسي): 127
التحف النحوية في شرح الأجرومية (عبد الله بن أحمد آل طعان): 164
تحفة الرجال وزبدة المقال (عبد الله السماهيجي): 121
تمهيد القواعد (الشهيد الثاني): 173
التنبيهات في الفقه (هاشم التوبلاني): 105
التهذيب (محمد بن الحسن الطوسي): 115
التهذيب والاستبصار (الطوسي): 43

ج

الجمانة البهية (حسن بن راشد الحلي): 63
الجمهرة (ابن دريد): 146
الجنة الواقية (آقا محمد الكرمانشاهي): 69
جواهر البحرين (سليمان الماحوزي): 22
جواهر البحرين (عبد الله السماهيجي): 140
جواهر البحرين في أحكام الثقلين (عبد الله السماهيجي): 114

ح

حاشية على ألفية ابن مالك (أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني): 157
حاشية على بعض عبارات النظام في علم التصريف (محمد بن عبد الله البلادي): 161
حاشية على تجريد الاعتقاد (عبد علي بن حسين العصفور): 134
حاشية على شرح الكافية للجرمي (ياسين البلادي): 160
حاشية على شرح النيسابوري لشافية ابن الحاجب (ياسين البلادي): 160
حاشية على الكافية لابن الحاجب (خلف بن عبد علي العصفور): 162

حاضر البحرين (إبراهيم المبارك): 31
الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة (يوسف العصفور): 67، 68، 69
الحدود (الرماني): 161
الحروف (الرماني): 16
حلية الأبرار في أحوال محمد وآله الأطهار (هاشم التوبلاني): 110
حلية النظر في فضل الأئمة الاثني عشر (هاشم التوبلاني): 110
حواش على الفوائد العربية (ياسين البلادي): 160

د

الدراية في النحو (ياسين البلادي): 160
الدرة الثمينة (هاشم التوبلاني): 111
ديوان الحماسة (أبو تمام): 146

ذ

الذخائر (محمد علي العصفور): 157
ذخيرة العباد في تقريب زاد المعاد (السماهيجي): 76
الذريعة (الطهراني): 63
ذريعة المؤمنين إلى أصول الدين (سليمان الماحوزي): 134

ر

الرسالة الاستثنائية في الإقرار (أحمد بن إبراهيم العصفور): 158
رسالة العلم (أحمد الستراوي): 62، 122
رسالة العلم (أحمد بن سعادة): 27
الرسالة العلوية (عبد الله السماهيجي): 137
رسالة في أحكام الجمعة (عبد علي بن خلف العصفور): 71
رسالة في إعراب آيات من القرآن الكريم (سليمان الماحوزي): 158
رسالة في إعراب (تبارك الله أحسن الخالقين) (سليمان الماحوزي): 158
رسالة في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف (عبد الله بن علي البلادي):161
رسالة في الجمعة (خلف بن عبد علي العصفور): 71
رسالة في الجمعة (علي بن سليمان القدمي): 71
رسالة في الجهر والإخفات (المقابي البحراني): 48
رسالة في حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة (سليمان بن أبي ظبية البحراني): 71
رسالة في شرح فقرة من دعاء كميل وإعرابها (حسين العصفور): 162
رسالة في صلاة الجمعة (علي بن محمد العصفور): 71
رسالة في العوامل السماعية والقياسية (حسين العصفور): 162
رسالة في مسألة رؤية الله (سليمان الماحوزي): 134
رسالة في النحو (سليمان الماحوزي): 158
رسالة في وجوب الجمعة عيناً (أحمد بن محمد المقابي): 71
رسالة في وجوب الجمعة عيناً (سليمان بن صالح العصفور): 71
رسالة في وجوب الجمعة عيناً (سليمان الماحوزي): 71
رسالة في وجوب الجمعة عيناً (محمد بن علي العصفور): 71
رسالة في وجوب صلاة الجمعة عيناً (علي بن حسن البلادي): 71
رسالة في الوحي والإلهام (ميثم البحراني): 125
رسائل في علم العروض والقافية (حسين بن حسن الغريفي): 155
رسالة اللذة (عبد الله السماهيجي): 137
رسائل في مسائل المضمرات في علم النحو (عبد الله السماهيجي): 159
رسالة في النحو (علي بن محمد الصالحي): 163
رسالة مختصرة في النحو (سليمان الماحوزي): 158
الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية (زين الدين العاملي): 40

الروضة العلية في شرح الألفية (ياسين البلادي): 159، 168
رياض العلماء (عبد الله الأفندي): 63، 105

ز

زاد المعاد في شرح السداد (خلف العصفور): 50

س

السلافة البهية في الترجمة الميثمية (سليمان الماحوزي): 23
سلافة العصر (ابن معصوم): 156
سهل التناول في شرح المئة عامل (حسين بن حسن الغريفي): 155
السيف السنين في الرد على مولانا الشيخ ياسين (__): 160
السيف الصارم في الرد على ابن الناظم (ياسين البلادي): 160

ش

شرائع الإسلام (المحقق الحلي): 64
شرح الإشارات (ميثم البحراني): 126
شرح الألفية (علي العسكري): 39
شرح ألفية الشهيد (إبراهيم بن منصور الأوالي): 63
شرح البهجة المرضية في شرح الألفية (عبد الله بن عباس الستري): 163
شرح حديث المنزلة (ميثم البحراني): 125
شرح ديباجة القاموس المحيط (ابن أبي ظبية البحراني): 157
شرح ديوان المتنبي (أحمد بن عبد الرؤوف الحسيني): 157
شرح رسالة الحمد (أحمد العصفور): 44، 158
شرح مغني اللبيب (عبد الله القاروني): 155، 169
شرح مغني اللبيب (عبد علي بن ناصر بن رحمة): 156
شرح نهج البلاغة (ميثم البحراني): 132، 153
الشهاب في الحكم والآداب (يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني): 109

ص

الصافي (محمد محسن الكاشاني): 103
الصحاح (الجوهري): 146
صفوة الصفوة والبرهان (محمد بن علي المقابي): 86

ع

عوالي اللآلي (ابن أبي جمهور): 28
العوامل في النحو (ياسين البلادي): 160
عيون الحقائق الناظرة في تتمة الحدائق الناضرة (حسين العصفور): 169

غ

غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاص والعام (هاشم التوبلاني): 111
الغرة (عبد الله القاروني): 155
الغنية في مهمات الدين عن تقليد المجتهدين (حسين بن حسن الغريفي): 155

ف

فتح مقفلات القواعد (أحمد بن عبد الله المتوج): 63
الفصيح (ثعلب): 146
فضل الشيعة (هاشم التوبلاني): 111
الفهرست (الطوسي): 120
فهرست علماء البحرين (سليمان الماحوزي): 22
الفوائد العربية (ياسين البلادي): 160

ق

القاموس المحيط (الفيروز أبادي): 146
قطر الغمام في شرح كلام الملوك ملوك الكلام (عبد علي بن ناصر بن رحمة): 156
قطر الندى وبل الصدى (ابن هشام): 41، 145
قواعد الأحكام (العلامة الحلي): 64
قواعد المرام في علم الكلام (ميثم البحراني): 125، 126، 132
القوانين في النحو (ياسين البلادي): 160

القياس (علي بن محمد الصالحي): 163

ك

الكافي (محمد بن يعقوب الكليني): 115
الكامل في الصناعة (جعفر الرويسي البحراني): 100
كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (العلامة الحلي): 132
الكفاية (عبد الله السماهيجي): 159
كنز العرفان في فقه القرآن (المقداد بن عبد الله السيوري): 66
كنز المسائل (عبد الله الستري): 70

ل

اللمع (ابن جني): 146
اللمعة الدمشقية (الشهيد الأول): 64
لؤلؤة البحرين لقرتي العين (يوسف العصفور): 162

م

مجمع الأحكام في معرفة مسائل الحلال والحرام (محمد علي المقابي): 111، 112
مجمع البيان في تفسير القرآن (الطبرسي): 40، 98
مجمل اللغة (ابن فارس): 146
المختصر النافع (المحقق الحلي): 64
مدينة المعاجز (هاشم التوبلاني): 106، 111
مرآة الأخبار في أحكام الأسفار (الدرازي): 56
مرآة العقول (المجلسي): 140
المسائل النحوية في حل مشاكل الأجرومية (علوي بن سليمان البحراني): 163
معاني الحروف (محمد بن محسن العصفور): 161
المعراج السماوي (ميثم البحراني): 126
معراج الكمال إلى معرفة الرجال (سليمان الماحوزي): 120
المعول في شرح المطول (عبد علي بن ناصر بن رحمة): 156
معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه (ياسين البلادي): 121
مغني اللبيب (ابن هشام): 41
ملتقى البحرين (جعفر بن محمد البحراني): 57
من لا يحضره الفقيه (الصدوق): 43
من لا يحضره الفقيه (محمد بن علي بن بابويه): 115
منتظم الدرين (التاجر): 154
منظومة في النحو (حسين العصفور): 162
المنهاج (القطب الراوندي): 39
منهاج الهداية (أحمد المتوج): 64، 154
منهج الأفهام في علم الكلام (ميثم البحراني): 125
منية الطالب (محمد بن يوسف العصفور): 162
منية الممارسين (عبد الله السماهيجي): 31، 135

ن

الناسخ والمنسوخ (أحمد المتوج): 81
الناسخ والمنسوخ (القاسم بن سلامة): 83
النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة (ميثم البحراني): 125
النحو (محمد بن محسن العصفور): 161
نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين (عبد الله الستري): 97، 163
النكت السنية في المسائل المازنية (سليمان الماحوزي): 158
النهاية في خمسمائة الآية (أحمد المتوج): 64

و

الوافي (محمد محسن الكاشاني): 103
الوافية في شرح الكافية (عبد الله بن حسن المقابي): 157
وسائل الشيعة (الحر العاملي): 105، 111

through the narrow bitter political scope, attempting to take it out of its wide national circle and limiting it to a specific group or a sect, and then, the naïve questions arise. These questions resemble the narrow mind of the one posing the questions and his intolerance to submitting to historical facts, purposely forgetting that our research here is as the work of a historian, who submits to cogent historical evidence. Thus, he adopts what he finds to be true and cannot- as long as he is honest- fabricate incidents that never happened and conceal events or names that had historical influence.

Thus, the researcher's concern was to search and delve through historical books that studied Bahrain and its luminaries from the seventeenth century A.H to the end of the thirteenth century. The researcher found a great number of references, old and modern, that he could rely since they were continuously recurrent. Meanwhile, he found modern publications in which their authors claimed that they are recording historical events. These writings; however, aimed at concealing proven historical facts and crudely obliterating them in a pathetic attempt to create a new record of events, that has neither a historical nor geographical base, and does not withstand the historical scientific vision. Thus, refuting them and not taking them into consideration was more suitable to the scientific approach.

The journey of accomplishing this research was not easy at all. Many obstacles were encountered along the way. For the research, in general, depends, basically, on materials which are mostly manuscripts; and obtaining copies of these manuscripts wasn't always very feasible.

The Scientific Movement in Bahrain

Issa Al-Wadai

The Scientific Movement in Bahrain

From the Seventeenth Century A.H to the End of the Thirteenth Century

Abstract:

Bahrain, similar to other Arab and Islamic civilizations, experienced an era of scientific prosperity that lasted several centuries. During this era, hundreds of scientists' names became well known in various fields of knowledge. These scientists produced hundreds of publications on religious and worldly sciences; they penned books about Fiqh (Islamic Jurisprudence) and its principles, [Quranic] interpretations, Hadiths, language, philosophy, mathematics and other known sciences.

Hence, this research serves as an attempt to trace a conclusive outline of the scientific movement in Bahrain that lasted over seven centuries. This research attempts to shed light upon the history of schools in Bahrain and the phases thereof, reflecting both their weakness and strength. It also underlines the scientific activity at those schools and aims at following the contributions of Bahrainis to fields of legal and linguistic sciences in addition to highlighting what distinguishes Bahraini scientific productions from others, with regards to their approach and presented scientific materials.

Nothing can harm this research more than looking at it

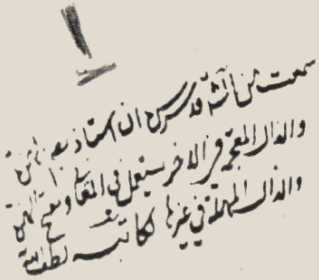

يحاول هـذا البحث رسـم خريطة شـاملة للحركـة العلمية فـي البحرين، تلك الحركة التي امتدّت لأكثر من سـبعة قرونٍ، فقد حـاول تجلية تاريخ المـدارس في البحرين، والحـالات التـي مـرت بهـا فـي قوتهـا وضعفهـا، وتابـع أوجـه النشـاط العلمي فـي تلـك المدارس، كمـا كان مـن وُكْدِهِ متابعـة إسـهامات البحرانيين في العلوم والمعـارف الشـرعية واللغويـة، وإبراز ما يتميّـز بـه النتـاج العلمـي البحرانـي في المنهج، والمادة العلمية المطروحة.

وليس أضرّ على هذا البحث من النظر إليه عبـر الثقوب السياسـية الضيقة المقيتة، ومحاولة إخراجه من الدائرة الوطنية الكبرى، وربطه بفئةٍ، أو طائفةٍ دون أخرى؛ فتنطلق -حينئذٍ- الأسـئلة الساذجة، التي تنمّ في أغلبهـا عـن ضيق أفـق السـائل، وانغلاق صدره عن الخضوع إلـى الحقائق التاريخية.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 3242 - 9

9 789953 032429 >

مركز أوال للدراسات والتوثيق
AWAL CENTRE FOR STUDIES AND DOCUMENTATION